جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية والنفسية

العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً

" دراسة ميدانية في مدينة الرياض "

إعـــــداد

يوسف بن نهيـــر الحربي

إشـــــراف

د/عبدالله بن محمد حسنين شلبي

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم الاجتماعية – تأهيل ورعاية اجتماعية

الرياض
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

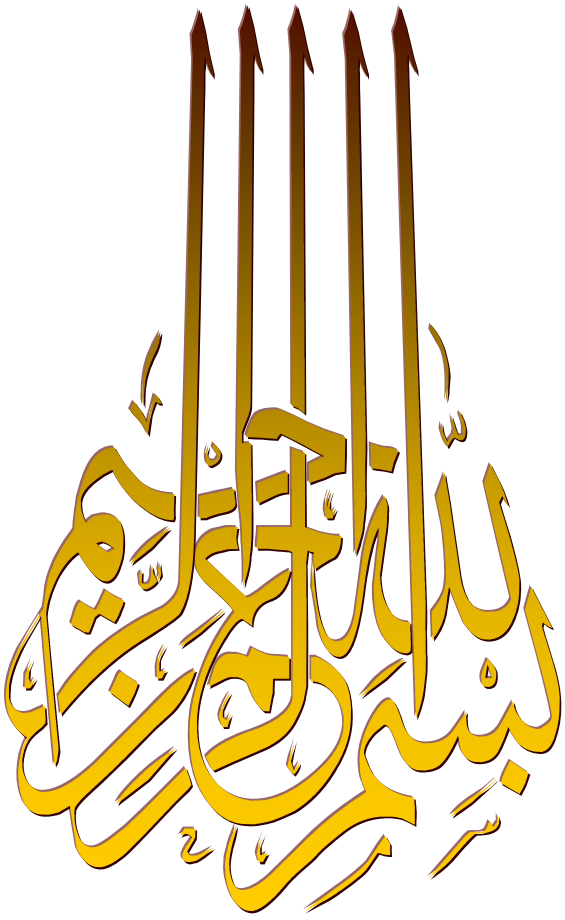
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences

كليـة الدراسات العليا — نموذج (٣٢)

قسم: العلوم الاجتماعية والنفسية

إجازة رسالة علمية في صيغتها النهائية

الاسم : يوسف نهير صالح الوهبي الحربي — الرقم الأكاديمي: ٤٣١٠٤١٠

الدرجة العلمية : ماجستير في العلوم الاجتماعية والنفسية — التخصص: الإصلاح والتأهيل

عنوان الرسالة: العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً ، دراسة ميدانية في مدينة الرياض .

تاريخ المناقشة : ١٤٣٤/٠٧/١٥ هـ الموافق ٢٠١٣/٠٥/٢٥

بناءً على توصية لجنة مناقشة الرسالة ،وحيث أجريت التعديلات المطلوبة ،فإن اللجنة توصي بإجازة الرسالة في صيغتها النهائية المرفقة كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير .

والله الموفق ،،،،

أعضاء لجنة المناقشة :

١- د/ عبدالله محمد حسنين شلبي — مشرفاً ومقرراً

٢- أ.د / خالد إبراهيم الكردي — عضواً

٣- أ . د / أحسن مبارك طالب — عضواً

رئيس القسم

الإســـم :

التوقيـــع :

التاريـــخ : ٢٤/٧/١٥

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ الروم٢١

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

كليـــــة : الدراسات العليا
قســـــم : العلوم الاجتماعية والنفسية
التخصص : تأهيل ورعاية اجتماعية

مستخلص الدراسة

عنوان الدراسة : " العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً ".

إعداد الطالب : يوسف نهير الحربي

المشرف العلمي : د . عبدالله محمد حسنين شلبي

مشكلة الدراسة : تم صياغة المشكلة من خلال عنوان الدراسة في التساؤل الرئيسي : ما العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً.

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات السعوديين والذين لم يمر على زواجهم أكثر من خمس سنوات بمدينة الرياض وتكونت عينة الدراسة من (٢٢٠) مفردة.

أهم النتائج :

١. يعد عدم التوافق وغياب التفاهم وجهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية والمنازعات المستمرة من أهم العوامل الدافعة للطلاق .
٢. كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة ، وبين نمو ظاهرة الطلاق.
٣. بينت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تحدث بصورة أكبر بين الفئات العمرية الصغيرة وبين الفئات المتعلمة وأصحاب المـــؤهلات منـها بين الأميين .
٤. كشفت الدراسة أن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو الزوجة غالباً ما تؤدي إلى سوء العلاقة بينهم مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق.
٥. كشفت الدراسة عن عدد من الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق كالقطيعة بين أهل الزوجين ونظرة المجتمع غير الإيجابية.
٦. كشفت الدراسة عن عدد من الآثار النفسية المترتبة على الطلاق كالشعور بالندم وزيادة القلق .

التوصيات:

١. إلزام المقبلين على الزواج بدورات تـــأهيلية وتثقيفية وفن حل المشكلات الزوجية والتي تقدمها الجمعيات التطوعية كجمعيـــة واعي وجمعية مودة .
٢. إدخال مادة أساسية عن أهمية الزواج ودوره في المجتمع في المراحل الدراسية المتقدمة خاصة بمرحلة التعليم الأساسي مـــن قبل وزارة التربية والتعليم ، وذلك لما لها من دور كبير في تحديد اتجاهات النشء وتقويم أخلاقياتهم .
٣. نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية ، وأساليب حل الخلافات ، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الـــزوجين حديثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء ، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف .
٤. إنشاء العديد من مكاتب الاستشارات الزوجية أو الأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعنى بالتوفيق والإصـــلاح بـــين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة للطلاق .
٥. العمل على عقد ندوات ومؤتمرات دورية ، تُعنى بقضايا الأسرة ومشكلاتها، وتكثيف البرامج الأسرية في وسائل الإعلام.
٦. إنشاء دور للحضانة وروضات الأطفال، خاصة بأطفال الأسر المفككة والمطلقات، وتزويدهم ببرامج اجتماعية ونفسية.

الإهـــداء

إلى والدي الحبيب ، أمد الله في عمره

إلى من أبصرت بها طريق حياتي ...واستمديت منها قوتي واعتزازي بذاتي ..

إلى الكفاح الذي لايتوقف ، إلى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار وأن لاشي ء مستحيل في الحياة مع قوة الإيمان والتخطيط السليم ..

إلى ينبوع العطاء المتفاني طوال عمري .. إلى والدتي الحبيبة.

إلى زوجتي العزيزة .. رفيقة دربي صاحبة القلب الرحيم ...التي أمدتني بالعزيمة .. وتحملت معي مشاق البحث وساندتني بكل حب ...و التي كانت خير عون لي في مسيرتي ..والتي كانت ومازالت نبراسا يضيء لي الحياة ...والتي كان لصبرها وتحملها المشاق أفضل المؤازرة والتشجيع ..

لاحرمني الله منها .

إلى إخواني الكرام حفظهم الله،

وإلى أجمل ما في حياتي وثمرة قلبي أبنائي ... الذين اقتطعت من وقتهم الكثير، ولطالما قصرت تجاههم لأجل إتمام دراستي.

وإلى أساتذتي أصحاب الفضل بعد الله علي.

إلى العلم ...ورواده...وطلابه..

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

وأسأل الله أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم.

الباحث

شكر وتقدير

قال جل جلاله: (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ) (سورة إبراهيم: الآية ٧)، فلله الحمد والشكر، أولاً وآخراً ظاهراً و باطناً، على ما أفضل علي به من إتمام الرسالة، وتيسير إنجازها. فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، وعملاً بقول رسول الله عليه الصلاة والسلام: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " (سنن الترمذي، حديث صحيح).

فالحمد لله الذي تدوم بشكره النعم ،فالشكر لله أولا على توفيقه لإنجاز هذا العمل، واسأله أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم .

يشرفني أن أقدم هذه الرسالة وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لسيدي صاحب السموالملكي الأمير /محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية والرئيس الأعلى لمجلس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، على ما قدمه في سبيل رفع كفاءة رجل الأمن العلمية.

والشكر موصول إلى الفريق /سالم بن محمد البليهد مدير عام الجوازات، والعميد دكتور/ عبدالكريم ضيف الله الحربي ، والعقيد/إبراهيم شلاش الضبيب مدير إدارة الأفراد ، والعقيد دكتور /صالح بن سعد المربع مدير إدارة التطوير الإداري بالمدرية العامة للجوازات .على ماقدموه من دعم وتشجيع على التحصيل العلمي لمنسوبي قطاع الجوازات.

والشكر موصول لقسم التوجيه والإصلاح بمحكمة الأحوال الشخصية بالرياض، وإلى مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بالرياض على جهودهم ومساعدتي في جمع المعلومات من مجتمعي الدراسة.

كما أتقدم بعظيم الشكر إلى سعادة رئيس الجامعة الدكتور /جمعان بن رشيد بن رقوش والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل الرقي بهذه الجامعة ،كما أتقدم بالشكر لعميد كلية الدراسات العليا الأستاذ الدكتور /عامر بن خضر الكبيسي ،والأستاذ الدكتور /عبد الحفيظ مقدم رئيس قسم العلوم الاجتماعية

والنفسية بالكلية،كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ عبدالله محمد حسنين شلبي على تفضله بالأشراف على هذه الرسالة وما قدمه من إرشاد وتوجيه حتى خرجت بهذه الصورة .وأيضاً أتقدم بالشكر إلى الدكتور /محمد بن حسن الصغير أمين الكلية ، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كلاً من الأستاذ الدكتور/ أحسن طالب والأستاذ الدكتور / خالد الكردي عضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة لتفضلهما بقبول قراءة هذا العمل والحكم عليه ، والشكر موصول أيضاً إلى جميع العاملين بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية من أعضاء هيئة التدريس وموظفين .

كما أسجل اعتذاراً صادقا لكل من نسيت أن أذكره فأشكره داعياً المولى جلت قدرته ألا يضيع أجر من أحسن عملا ، وختاما اسأل الله العظيم أن يتقبل هذا العمل ،وأن ينفع بهذه الدراسة كل من اطلع عليها ،أو احتاج إليها ،وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

سائلاً المولى عزَّ وجَلَّ أَنْ يُبارِكَ جُهودَهُمْ وَيجعلَها في ميزانِ حَسَناتِهِمْ يَومَ القيامة.

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمــة المحتــويـــات

الموضـــوع	الصفحة
مستخلص الدراسة باللغة العربية .	أ
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية .	ب
الإهداء.	ج
شكر وتقدير .	د
قائمة المحتويـــات .	و
فهرس الجداول .	ي
فهرس الملاحق .	س
الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأبعادها	١
• مقدمة الدراسة.	٢
• مشكلة الدراسة.	٥
• تساؤلات الدراسة.	٦
• أهداف الدراسة.	٧
• أهمية الدراسة.	٨
• حدود الدراسة.	١٠
• مفاهيم ومصطلحات الدراسة.	١٠

الفصل الثاني : الخلفية النظرية للدراسة	١٧
أولاً : الإطار النظري .	١٨
أ- الاتجاهات النظرية المفسرة للطلاق المستخدمة في الدراسة.	١٨
ب- تحولات المجتمع السعودي: العوامل الفاعلة والملامح الأساسية.	٢٣
ثانياً : الدراسات السابقة.	٢٨
أ- عرض الدراسات السابقة.	٢٨
ب- التعقيب على الدراسات السابقة.	٤٩
الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة	٥٢
• تمهيد .	٥٣
• منهج الدراسة.	٥٣
• مجتمع الدراسة.	٥٣
• عينة الدراسة.	٥٤
• أداة الدراسة.	٥٥
- بناء أداة الدراسة.	٥٥
- محتوى أداة الدراسة.	٥٦
- صدق أداة الدراسة.	٥٨
- ثبات أداة الدراسة.	٦٦
- إجراءات تطبيق أداة الدراسة.	٦٧
• أساليب المعالجة الإحصائية.	٦٨

الفصل الرابع : عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها	٧٠
• أولاً: توزيع أفراد العينة حسب النوع.	٧٢
• ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.	٧٢
• ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية.	٧٥
• رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب الحالة العملية.	٧٧
• خامساً: توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري .	٧٩
• سادساً: توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن.	٨٢
• سابعاً: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الخاصة بالأبناء.	٨٣
• ثامناً: توزيع أفراد العينة حسب السن عند الزواج الذي انتهى بالطلاق.	٨٥
• تاسعاً: توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات الزواج .	٨٦
• عاشراً: توزيع أفراد العينة حسب الاختبار في الزواج الذي انتهى بالطلاق.	٨٧
• حادي عشر: توزيع أفراد العينة حسب درجة القرابة بين الزوجين.	٨٩
• ثاني عشر: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المشكلات التي واجهت أفراد العينة أثناء الزواج.	٩٥
• ثالث عشر: توزيع أفراد العينة حسب وقت وقوع الطلاق .	٩٧
• رابع عشر: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة بعد الزواج.	٩٩
• خامس عشر: توزيع أفراد العينة حسب الطلاق وتعدد الزوجات.	١٠٥
• السادس عشر: توزيع أفراد العينة حسب الكيفية التي تم بها الطلاق.	١٠٨

• السابع عشر: توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج الذي انتهى بالطلاق.	١١٠
• الثامن عشر: توزيع أفراد العينة حسب فترة بداية الخلافات مع الشريك.	١١٢
• التاسع عشر: توزيع أفراد العينة حسب إعادة الزواج بعد الطلاق.	١١٤
• العشرون: توزيع أفراد العينة حسب العوامل الدافعة للطلاق.	١١٧
• الحادي والعشرون: توزيع أفراد العينة حسب الآثار النفسية المترتبة على الطلاق.	١٢٣
• الثاني والعشرون: توزيع أفراد العينة حسب النتائج المرتبة على المسئولية تجاه أفراد الأسرة بعد الطلاق.	١٢٧
• الثالث والعشرون: توزيع أفراد العينة حسب الآثار الاجتماعية والطلاق عند أفراد العينة.	١٣٢
• الرابع والعشرون: التوزيع حسب الآثار المرتبة عن الطلاق على أطفال أفراد العينة.	١٣٥
• الخامس والعشرون: التوزيع حسب آراء أفراد العينة حول إمكانية تفادي حدوث الطلاق.	١٣٨
الفصل الخامس : خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها	١٤١
• ملخص نتائج الدراسة.	١٤٢
• توصيات الدراسة.	١٤٦
قائمة المصادر والمراجع.	١٤٨
قائمة الملاحق.	١٥٥

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	جدول رقم (١) عقود الزواج وصكوك الطلاق في المملكة العربية السعودية.	٤
٢.	جدول رقم (٢) الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومحاورها.	٦٠
٣.	جدول رقم (٣) قيمة الثبات إذا حذفت العبارة ومعامل الارتباط المصحح والكلي مع محور العوامل الدافعة للطلاق.	٦١
٤.	جدول رقم (٤) قيمة الثبات إذا حذفت العبارة ومعامل الارتباط المصحح والكلي مع محور النتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية.	٦٣
٥.	جدول رقم (٥) قيمة الثبات إذا حذفت العبارة ومعامل الارتباط المصحح والكلي مع محور النتائج التي ترتبت على المسؤوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق.	٦٤
٦.	جدول رقم (٦) قيمة الثبات إذا حذفت العبارة ومعامل الارتباط المصحح والكلي مع محور النتائج التي عادت على الطلاق من الناحية الاجتماعية.	٦٥
٧.	جدول رقم (٧) قيمة الثبات إذا حذفت العبارة ومعامل الارتباط المصحح والكلي مع محور الحلول التي يراها أفراد العينة لتفادي حدوث الطلاق.	٦٦
٨.	جدول رقم (٨) معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة.	٦٧
٩.	جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة حسب النوع.	٧٢
١٠.	جدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.	٧٣
١١.	جدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية للشريك.	٧٤
١٢.	جدول رقم (١٢) توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية.	٧٥
١٣.	جدول رقم (١٣) توزيع أفراد العينة حسب الفئات التعليمية للشريك.	٧٦

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١٤.	جدول رقم (١٤) توزيع الحالة العملية لأفراد العينة و الشريك.	٧٧
١٥.	جدول رقم (١٥) توزيع أفراد العينة حسب المهنة.	٧٨
١٦.	جدول رقم (١٦) توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري والنوع.	٨٠
١٧.	جدول رقم (١٧) توزيع أفراد العينة حسب مصادر الدخل الشهري والنوع.	٨١
١٨.	جدول رقم (١٨) توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن.	٨٢
١٩.	جدول رقم (١٩) توزيع أفراد العينة حسب وجود الأبناء.	٨٣
٢٠.	جدول رقم (٢٠) توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء.	٨٤
٢١.	جدول رقم (٢١) توزيع أفراد العينة حسب العمر عند الزواج الذي انتهى بالطلاق.	٨٥
٢٢.	جدول رقم (٢٢) توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات الزواج.	٨٧
٢٣.	جدول رقم (٢٣) توزيع أفراد العينة حسب الطريقة التي اعتمد عليها في اختيار الشريك.	٨٨
٢٤.	جدول رقم (٢٤) توزيع استجابات أفراد العينة حسب ما إذا كان الزواج تم برضاهم.	٨٩
٢٥.	جدول رقم (٢٥) توزيع استجابات أفراد العينة حسب درجة القرابة بين الزوجين.	٨٩
٢٦.	جدول رقم (٢٦) توزيع أفراد العينة حسب القرابة مع الشريك.	٩٠
٢٧.	جدول رقم (٢٧) توزيع استجابات أفراد العينة حسب رؤية الشريك.	٩١
٢٨.	جدول رقم (٢٨) توزيع أفراد العينة حسب نوع السبب الذي منعهم من رؤية الشريك قبل الزواج.	٩١
٢٩.	جدول رقم (٢٩) توزيع استجابات أفراد العينة حسب مناسبة الاختيار.	٩٢
٣٠.	جدول رقم (٣٠) توزيع استجابات الذكور والإناث حسب مناسبة الاختيار.	٩٣

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣١.	جدول رقم (٣١) توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي جعلت الاختيار مناسباً.	٩٤
٣٢.	جدول رقم (٣٢) توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي جعلت الاختيار لم يكن مناسباً.	٩٥
٣٣.	جدول رقم (٣٣) توزيع استجابات أفراد العينة حول أهم المشكلات التي واجهتهم بعد الزواج.	٩٦
٣٤.	جدول رقم (٣٤) توزيع استجابات أفراد العينة حسب وقوع الطلاق قبل أو بعد الدخول.	٩٨
٣٥.	جدول رقم (٣٥) توزيع أفراد العينة حسب الإقامة بعد الزواج.	٩٩
٣٦.	جدول رقم (٣٦) توزيع أفراد العينة عن سبب الإقامة مع آخرين.	١٠٠
٣٧.	جدول رقم (٣٧) توزيع استجابات أفراد العينة حسب وجود خلافات زوجية في الإقامة مع آخرين.	١٠١
٣٨.	جدول رقم (٣٨) توزيع أفراد العينة حسب النوع عن العلاقة القائمة بينك أي الزوج وأهل الزوجة وبينك أي الزوجة وأهل الزوج.	١٠١
٣٩.	جدول رقم (٣٩) توزيع أفراد العينة حسب النوع عن أسباب سوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة وبين الزوجة وأهل الزوج.	١٠٢
٤٠.	جدول رقم (٤٠) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة القائمة بين الزوج أو الزوجة وبين أهلك / أهلها.	١٠٣
٤١.	جدول رقم (٤١) توزيع أفراد العينة حسب النوع عن أسباب سوء العلاقة بين الزوج أو الزوجة وبين أهلك/ أهلها.	١٠٣
٤٢.	جدول رقم (٤٢) استجابات الأفراد عن تأثير الخلافات في طلب الطلاق.	١٠٤
٤٣.	جدول رقم (٤٣) توزيع أفراد العينة حسب وجود زوجة أخرى.	١٠٥
٤٤.	جدول رقم (٤٤) توزيع أفراد العينة حسب الزوجات اللاتي في العصمة.	١٠٦
٤٥.	جدول رقم (٤٥) توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي تدفع بالزواج بأكثر من واحدة.	١٠٦

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٤٦.	جدول رقم (٤٦) توزيع أفراد العينة حسب النتائج التي ترتبت على وجود أكثر من زوجة بالنسبة للرجل.	١٠٧
٤٧.	جدول رقم (٤٧) توزيع استجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تم بها الطلاق.	١٠٨
٤٨.	جدول رقم (٤٨) توزيع أفراد العينة حسب كيفية حدوث الطلاق وحسب النوع.	١٠٩
٤٩.	جدول رقم (٤٩) توزيع استجابات أفراد العينة حسب مدة الزواج الأول الذي انتهى بالطلاق.	١١١
٥٠.	جدول رقم (٥٠) توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج الثاني والثالث.	١١٢
٥١.	جدول رقم (٥١) توزيع أفراد العينة حسب الفترة التي بدأت فيها الخلافات.	١١٣
٥٢.	جدول رقم (٥٢) توزيع أفراد العينة حسب إعادة الزواج بعد الطلاق.	١١٤
٥٣.	جدول رقم (٥٣) توزيع أفراد العينة حسب الإقامة بعد الطلاق.	١١٥
٥٤.	جدول رقم (٥٤) توزيع أفراد العينة حسب الإقامة بعد الطلاق وحسب النوع.	١١٥
٥٥.	جدول رقم (٥٥) توزيع استجابات أفراد العينة حسب الحصول على مساعدة اجتماعية.	١١٦
٥٦.	جدول رقم (٥٦) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور العوامل الدافعة للطلاق.	١١٨
٥٧.	جدول رقم (٥٧) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور النتائج النفسية التي ترتبت على الطلاق.	١٢٤
٥٨.	جدول رقم (٥٨) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على	١٢٧

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	فقرات محور النتائج المترتبة عن المسؤولية تجاه أفراد الأسرة بعد الطلاق.	
٥٩.	جدول رقم (٥٩) توزيع استجابات أفراد العينة حول تحمل مسؤولية الأطفال وحسب النوع .	١٢٩
٦٠.	جدول رقم (٦٠) توزيع استجابات أفراد العينة حول زيادة الأعباء المادية وحسب النوع .	١٣٠
٦١.	جدول رقم (٦١) توزيع استجابات أفراد العينة نحو الحاجة للعمل بعد الطلاق وحسب النوع.	١٣١
٦٢.	جدول رقم (٦٢) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور النتائج الاجتماعية والطلاق.	١٣٣
٦٣.	جدول رقم (٦٣) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشكلات الأسرية التي ظهرت عند أطفالهم.	١٣٥
٦٤.	جدول رقم (٦٤) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشكلات النفسية التي ظهرت عند أطفالهم.	١٣٧
٦٥.	جدول رقم (٦٥) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور الحلول التي يمكن أن تساهم إلى حد كبير في تفادي حدوث الطلاق.	١٣٨

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	جداول عقود الزواج والطلاق على مستوى المملكة .	١٥٦
٢	أسماء المحكمين لأداة الدراسة .	١٦٧
٣	الصورة النهائية لأداة الدراسة .	١٦٩

الفصـل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

الفصـل الأول
مشكلة الدراسة وأبعادها

١. مقدمة الدراســة:

إن الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في الغــرب والــشرق علــى السواء بدراسة موضوعات الأسرة المختلفة ، وخاصة موضوع الطلاق ، ربمــا يكــون مرجعه إلى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الزواج وأهدافه ، وإلى المشكلات والأزمات والتحديات التــي يواجههــا ، نتيجــة للتحــولات الاقتــصادية والاجتماعيــة والتكنولوجية التي تتعاظم عاماً بعد آخر ، وربما يعود هذا الاهتمام كذلك إلى أن كثيراً من خبراتنا وعواطفنا ومشاكلنا تمتد جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك فيها جميعاً بشكل أو بآخر. وقد أدرك الكثيرون ممن يعملون في حقل العلم أو السياسة أو التخطيط ، أو من يتصدون لتشخيص مشكلات المجتمع وبناء برامج التغيير أو الإصلاح؛ أن الانطلاق مــن تفهم قضايا الزواج والطلاق المعاصرة وأزمة الأسرة ومعاناتها في هذا العصر أمــراً لا مفر منه ، وخاصة إذا كانت الأسرة ستظل صاحبة الدور الحيوي في تــشكيل الشخــصية وفي بناء قيم واتجاهات الإنسان المعاصر.

وقد برزت مشكلات الأسرة كمشكلات كبرى في هذا العصر نتيجة لما يتميز به من سرعة التغير وتلاحقه، وسرعة تدفق المعلومات، وسرعة تحول الصيغ الحديثة إلي صيغ عالمية فرضت ذاتها على كل المجتمعات الإنسانية وعلى اختلاف مــستويات تطورهــا، وبالرغم مما تتمتع هذه المجتمعات من خصوصية. ففي ظرف العولمة تصبح الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية عرضة للتخلخل والاضطراب ، فرياح العولمة تأخذ الأطفال وأفراد الأسرة جميعهم وعبر وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي من عالم الأسرة إلــى عوالم أخرى وتنزعهم من حياة العائلة إلى أنماط حياتية مغايرة وإلى الاستهلاك والتــرف والمتع التي قد تتحقق . كما أنها تخلخل الثقافات المحلية التقليدية التي تــضفي التماســك والاستقرار علي حياة الأسرة والجيرة والمجتمع المحلي .

ومن ناحية أخرى فإن العولمة تفرض أجندة جديدة علـــى مجتمعـــات العـــالم عبـــر المنظمات والمؤتمرات الدولية . وتمس هذه الأجندة الأسرة بشكل واضح عنـــدما تطـــرح مفهومات جديدة للأسرة وللعلاقة بين الجنسين وللتنشئة الاجتماعية.(زايد وحجازي،٢٠٠٣،ص٧-٨).

والمجتمع السعودي لا يعيش بمعزل عن التطورات العالمية الجارية ، بل أنه قد تأثر بكل المتغيرات والمستحدثات الجديدة على النطاق العالمي ،خاصة مع ســـهولة الانتقـــال والاتصال في ظل تقدم وسائل الاتصال ،"وتكنولوجيا المعلومات ، والاطلاع والتعـــرض لكل جديد يظهر في أي مجتمع من مجتمعات العالم . وبناء على ذلك فإن الأسرة السعودية خلال السنوات القليلة الماضية تعرضت لمجموعة من المتغيرات البنائية والوظيفية، نتيجة التحولات المجتمعية ،أفضت إلى بروز العديد من المشكلات والصراعات ، والتي تفضي بدورها إلى احتمال وقوع الطلاق ،كأخطر مظهر من مظاهر التفكك الأسري . ولعل مـــا تطالعنا به التقارير الرسمية الصادرة عن محاكم الضمان وعقود الانكحة وما يطرح عبر وسائل الإعلام من قضايا ومشكلات ترتبط بالنظام الأسري ، وما تعرضه الصحافة مـــن حالات طلاق ، وما تشير إليه نسب قضايا الطلاق في المحاكم السعودية؛ يعبر بـــصورة واضحة عن استمرار تفاقم مشكلات الأسرة السعودية واستمرار الطلاق باعتباره آلية من آليات تفكك الأسرة السعودية.

جدول رقم (١)

عقود الزواج وصكوك الطلاق في المملكة العربية السعودية

(١٤٢٨-١٤٣٢هـ) (*)

الزواج والطلاق / العام	عقود الزواج		صكوك الطلاق		نسبة الطلاق إلى الزواج %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
١٤٢٨هـ	١١٤٥٩٨	٥,٧٩	٢١٦٩٠	١٨,٢٨	١٨,٩٣
١٤٢٩هـ	١٢٨٦٣٥	٧,٦٦	٢٢١٤٢	١٨,٦٦	١٧,٢١
١٤٣٠هـ	١٣١٦٢٨	٧,٨٤	٢٣٧٤٧	٢٠	١٨
١٤٣١هـ	١٢٦٧١٢	٧,٥٥	٢٤٢٥٦	٢٠,٤٤	١٩,١٤
١٤٣٢هـ	١٤٥٠٧٩	٨,٦٤	٢٦٨٤٠	٢٢,٦٢	١٨,٥
المجموع	١,٩٧٧,٦٥٢	١٠٠	١١٨,٦٧٥	١٠٠	١٠٠

(*) إحصاءات وزارة العدل السعودية لعام ٢٠١٢م ، ص ١٥٧).

وتشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة العدل السعودية في عام ١٤٣٢هـ إلى أن منطقة الرياض تحتل المرتبة الأولى من حيث ارتفاع نسبة الطلاق بين مناطق المملكة ووفق إحصائية صادرة عن وزارة العدل السعودية حيث سجلت في عام واحد فقط ٧٨٤٠ حالة طلاق في مقابل ٣٠٧٢٦ حالة زواج وبنسبة ٢٢,٨٧% خلال عام ١٤٣٢هـ. وتكشف الإحصاءات أيضاً عن أن محكمة الأحوال الشخصية بالرياض سجلت أعلى نسبة طلاق بين المحاكم بمنطقة الرياض حيث بلغت ٥١٠٦ حالة طلاق مقابل ١٨٩٩٥ حالة زواج وبنسبة ٢٦,٨٨% خلال العام ذاته، ووفق وسائل الإعلام التي نقلت عن مصادر قضائية سعودية أن قضايا طلب الطلاق في المحاكم السعودية تصل إلى ٤٠% من حجم القضايا الزوجية المرفوعة أمام المحاكم السعودية.(وزارة العدل السعودية – إدارة الإحصاء، ٢٠١٢ص١٥٧).

وقد رصدت دراسات حديثة ارتفاعاً كبيراً في معدلات الطلاق بالمملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١١م بما معدله حالة طلاق واحدة كل نصف ساعة، وأغلبها يقع خلال السنة الأولى للزواج. وتشير آخر التقارير الرسمية إلى أن نسبة الطلاق بالمملكة وصلت إلى أكثر من ٣٥% من حالات الزواج بزيادة عن المعدل العالمي الذي يتراوح بين ١٨% ، و٢٢% . ويعني هذا، وكما توضح الإحصاءات أن المملكة تحتل المرتبة الثالثة على صعيد العالم العربي، والأولى على مستوى مجتمعات الخليج العربي بالنسبة لمعدلات الطلاق التي ارتفعت لتصل إلى ٢٤٢٥٦ حالة طلاق مقابل ١٢٦٧١٢ زواج خلال عام ١٤٣١هـ وهو معدل يصل، وكما ذكرت سلفاً، إلى حالة طلاق كل نصف ساعة. وأشار الكثير من المختصين والمهتمين إلى أن غالبية حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج وبنسبة تصل إلى ٦٠% .(مفكرة الإسلام ١٤٣٣/١١/٢٩هـ).

٢. مشكلة الدراسة:

يعتبر الطلاق أحد أهم مظاهر التفكك الأسري، إضافة إلى الصراعات والمشاجرات الزوجية، فالطلاق مظهر من مظاهر تحلل الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف بين الزوجين، كما أنه محصلة لتفاقم الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذي يمتنع معه كل توافق، فلا يكون هناك من سبيل إلى التراضي، ولا يكون هناك مجال للعودة إلى حياة التكيف، فالطلاق عادة هو الحلقة الأخيرة من مراحل الشجار والنزاع العائلي.

والطلاق من الظواهر الاجتماعية المتنوعة التي عرفتها جميع المجتمعات القديمة والحديثة علي حد سواء مع الاختلاف في درجة حدته من مجتمع لآخر ، ومن حقبة تاريخية لحقبة أخرى .كما تختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمراً لا يطاق، أو في أسباب انحلال الزواج غير الموفق، ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحولات جذرية في نسق الأسرة السعودية عامة ، وتحولاً في معدلات الطلاق بصفة خاصة، كما حدثت مجموعة من المتغيرات في الاتجاه نحو الزواج وأنماطه، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأسرية، وتغيرات في الأدوار المرتبطة بالرجال والنساء ترتب عليها حدوث تغيرات في الاتجاه نحو الطلاق، وأصبح مفهوم الطلاق لا يشكل عائقاً أمام الكثيرات في المجتمع السعودي.

وكان لتلك التحولات انعكاساتها الخطيرة على الأسرة السعودية ، حيث نتج عنها اهتزاز في طبيعة القيم والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة ، بالإضافة إلى فساد العلاقات الأسرية بين الآباء والأبناء ، والأزواج والزوجات داخل الكثير من الأسر السعودية، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية كالزيادة في معدلات الطلاق بصفة عامة ، وبين حديثي الزواج بصفة خاصة وغير ذلك من مظاهر التفكك الأسري والاجتماعي. هذا وتعد دراسة الطلاق من الموضوعات المهمة ، لكونها ذات بعد اجتماعي وثقافي مهم، حيث أن عمليتي الزواج والطلاق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بنسق القيم والمعايير الثقافية.(الجوهري،١٩٨٨،ص٧٣).

وتأسيساً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في دراسة العوامل الاجتماعية المرتبطة والمؤثرة في نمو وانتشار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل الأسر السعودية، وذلك بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التي طرأت على الأسرة السعودية وهددت كيانها في الآونة الأخيرة ، وذلك بهدف استقصائها ومعرفة أسبابها والظروف المجتمعية التي أفرزتها في محاولة لإلقاء الضوء على أبعاد هذه الظاهرة الاجتماعية التي تهدد أهم وحدة بنائية في المجتمع السعودي وهي الأسرة.

هذا ويعتمد الباحث في تحليله لظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج على مسلمة أساسية مهمة وهي:أن أي ظاهرة سلبية تعد انعكاساً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، وأن أي مشكلة داخل نطاق الأسرة لابد وأن تكون مرتبطة بما يسود المجتمع من تحولات اجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية خلال المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها وأن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بغيرها من المشكلات الاجتماعية ، أو بمعنى آخر أن هناك تأثيراً قوياً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها المجتمع السعودي على امتداد العقود الثلاثة الماضية وانعكست بدورها على الأسرة السعودية وهي تعمل على إبراز قيم وسلوكيات بعينها وممارسات حياتية اجتماعية وعلى إخفاء قيم وسلوكيات وممارسات حياتية اجتماعية أخرى.

٣. تساؤلات الدراسة:

وتأسيساً على هذا الطرح يمكن وضع التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

ما العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً من السعوديين؟.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الآتية:

١. ما التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج خلال العقود الثلاثة الأخيرة؟

٢. ما مظاهر سوء التوافق الزواجي بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج؟

٣. ما دور سوء التوافق الزواجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثاً؟

٤. ما طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية حال وقوع الطلاق المبكر؟

٥. ما الآليات المجتمعية التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر والمشكلات الاجتماعية الناتجة عنه في المجتمع السعودي؟

٤. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى الوقوف على ما يلي:

١. التعرف على التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

٢. الكشف عن مظاهر سوء التوافق الزواجي بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج.

٣. بيان دور سوء التوافق الزواجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثاً.

٤. التعرف على طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية حال وقوع الطلاق المبكر.

٥. الوقوف على الآليات المجتمعية التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر والمشكلات الاجتماعية الناتجة عنه في المجتمع السعودي.

٥. أهمية الدراســـة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج ظاهرة الطلاق بين حديثي الــزواج داخــل نطاق المجتمع السعودي ، وذلك لأن مشكلة الطلاق المبكر تمثل تهديــداً قويــاً لمــستقبل الأسرة ودوامها ، كما تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية في الأجل القصير لأدوارها وبنائهــا عامة، مما يؤثر على كيان المجتمع السعودي عامة .

وتوضح البيانات الرسمية في المملكة العربية السعودية ارتفــاع معــدلات الطــلاق بالمملكة خلال عام ١٤٣١هـــ بما معدله حالة طلاق واحدة كل نصف ساعة وأغلبها يقــع خلال السنة الأولى للزواج، وأن غالبية حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الــزواج وبنسبة تصل إلى ٦٠% من المتزوجين حديثاً، كما تشير التقارير أيــضاً إلــى أن نــسبة الطلاق عامة في المملكة تصل إلى ٣٥% من حالات الزواج ، مع الوضع في الاعتبــار أن هذا الحجم في إشهادات الطلاق هو العدد الرسمي المعلن من واقع السجلات الرسمية، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تشهد المحاكم السعودية آلاف القــضايا محــل النــزاع الأسري، حيث تمثل قضايا طلب الطلاق فيها ما يقترب من ٦٠% من مجمــوع قــضايا الأسرة، الأمر الذي يجسم بالفعل حجم هذه المشكلة وخطورتها على الأســرة والمجتمــع معاً. (إحصاءات وزارة العدل السعودية – إدارة الإحصاء، ٢٠١٢).

١-الأهمية العلمية:وتتمثل في :

أ- أن هذه الدراسة تعد واحدة من الدراسات التي يمكــن أن تــضاف إلــى التــراث السوسيولوجي المهتم بدراسة الأسرة السعودية ومشكلاتها ، حيث تأتي هذه الدراسة الراهنة شاملة لأبعاد التغير الذي أصاب الأسرة في مجتمعنا السعودي ، وعلاقتــه بظواهر الطلاق والتفكك الأسري.

ب- إذا كانت قضية الطلاق وتأثيراته على مختلف الأصعدة قد حظيت باهتمام كبيــر من قبل الدراسات السابقة ،إلا أن معظمها قد أغفلت تنــاول موضــوع الدراســة الراهنة وهو الطلاق المبكر.

ج- زيادة معدلات الطلاق داخل المجتمع السعودي وعلى نحو ما تكشفه الإحصاءات والتقارير الرسمية خاصة بين حديثي الزواج بصورة واضحة في السنوات الأخيرة كما تدلنا على ذلك الإحصاءات الخاصة بالزواج والطلاق والتي تشير إلى أن ٦٠% من حالات الطلاق تقع خلال السنة الأولى من الزواج وهو ما يعكس مدى خطورة وانتشار تلك الظاهرة على الأسرة والمجتمع كله.

د- أهمية الأسرة كنواة أولى للمجتمع واهم وحدة بنائية به، بالإضافة إلى كونها مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية القادرة على إكساب الأبناء القيم المختلفة، فهي التي تحدد ما ينبغي وما لا ينبغي أن يكون في ظل المعايير الثقافية السائدة.

هـ-تزايد كم ونوع التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع السعودي في أواخر القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي وما نتج عنها من تأثيرات سلبية في نسق القيم الاجتماعية عامة ونسق القيم الأسرية خاصة.

٢- الأهمية العملية : وتتمثل في:

أ- محاولة التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية المحيطة بموضوع الطلاق من أجل رسم مقترح لمواجهة هذه الظاهرة .

ب- أن نتائج الدراسة الراهنة يمكن أن تمد القائمين على أمر الأسرة ببعض الحقائق المهمة التي يمكن الاستفادة منها في رسم سياسة اجتماعية واضحة تضع في حساباتها الاهتمام برصد التغير في الأسرة من وقت لآخر ،لتحديد ملامح هذا التغير وأبعاده ، ورسم سياسة اجتماعية أيضاً من شأنها رعاية الأسرة والاهتمام بها ، وذلك للحد من تلك الظاهرة وتلافي خطورتها على الأسرة والمجتمع .

ج- محاولة التعرف على العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز ظاهرة الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج ، وحصر مختلف أنماطه لمعرفة مبرراته ومصاحباته ،ولإعطاء صورة أكثر موضوعية من أجل مزيد من الفهم لواقع الأسرة السعودية ، وطرح توقعات يمكن الإفادة منها في مجال التخطيط الاجتماعي في

وضع بعض البرامج الوقائية الموجهة لكل من الأزواج والزوجات بهدف حمـــايتهم من التعرض لمثل هذه الظاهرة التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وانهيارها وبالتالي تفكك المجتمع ككل.

٦. حـــدود الدراسة :

- **الحدود الموضوعية :**

تحاول هذه الدراسة أن تقدم فهماً تحليلياً لظاهرة الطلاق بين حـــديثي الـــزواج مـــن خلال رسم صورة مفصلة مؤيدة بالأدلة الإحصائية و الشواهد الموضوعية عـــن الطـــلاق للوصول إلى تفسير اجتماعي للعوامل التي تؤدي إلى الطلاق بين حديثي الزواج.

- **الحدود البشرية:** تتمثل في مجتمع المطلقين والمطلقات من بين حديثي الزواج الذين لم يمر على زواجهم أكثر من خمس سنوات في مدينة الرياض.

- **الحدود المكانية :** مكان الدراسة هو مدينة الرياض .

- **الحدود الزمنية :** ١٤٣٣هـــ -١٤٣٤هـــ

٧. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

١- العوامل الاجتماعية:

هي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتي تساهم فـــي تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه، ولقد تم تقـــسيم العوامل الاجتماعية على النحو التالي :

١. العامل الأسري: تعتبر الأسرة وحدة اجتماعية مهمة لها أثرها على حيـــاة الفـــرد وفي تقويم سلوكه، ويتفق العلماء على أن الأسرة لها تأثير مباشـــر وقويـــاً علـــى تكوين شخصية الفرد، وبدون شك أن وجود الحدث في بيئة أسرية غيـــر ملائمـــة يساعد على إيجاد بيئة ملائمة على الانحراف.

٢. العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً له أثره في النظم الاجتماعية.

٣. الرفاق: غالباً ما يختار الفرد شخصاً يوافقه في نفس الصفات ونفس الأهواء والرغبات والنزعات.(الطخيس، ١٩٩٤،ص٢٢١).

ويعرف (غيث، ١٩٧٩.ص١٠٥) العوامل الاجتماعية : " أنه مصطلح يشير إلى أي سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين، والسلوك الذي يتجه نحو الآخرين والسلوك المتأثر بهذا الوعي".

بينما يرى (بدوي، ١٩٨٦،ص١٨٥) : " أن العامل الاجتماعي يوجد إذا تأثر سلوك الفرد بشخص آخر أو بجماعة سواء كان هذا الشخص من هؤلاء الأشخاص الموجودين من الناحية المادية أو غير موجودين".

ويعرف (خلف، ١٩٧٧،ص٢٦٨) العوامل الاجتماعية : " بأنها كل الظروف والمؤسسات التي تحيط بحياة الفرد الاجتماعية اليومية وبيئته التي ينشأ فيها".

ويذهب (طالب، ٢٠٠١، ص٧٩) إلى أن هذه العوامل الاجتماعية: " سابقة في وجودها على الأفراد وهي تمارس تأثيرها عليهم منذ ولادتهم، وهي تتمثل في جملة الظروف التي تحيط بهم وتأثر في تكوين شخصياتهم، وفي توجيه سلوكهم باتجاه معين. وقد يستمر هذا التأثير على شخصياتهم طوال حياتهم ".

ويعرف (القاموس الأمني، ١٤٢٨هـ ،ص٢١١) العوامل الاجتماعية بأنها:" الوسط الاجتماعي والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وتؤثر فيه وتشكل قيمه ومعاييره ويخضع في سياقاتها لمعايير المحيطين به وتوقعاتهم، مثل الأسرة، الحي السكني، الجيرة، وجماعات الأصدقاء .... " .

- التعريف الإجرائي للعوامل الاجتماعية:

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يتحدد التعريف الإجرائي للعوامل الاجتماعية على النحو التالي:

- نوعية البيئة والعلاقات الأسرية .
- كيفية الزواج .
- المستوى الاقتصادي الاجتماعي.
- الحالة التعليمية والمهنية.
- جماعات الأقران.
- كيفية الزواج ونوعية العلاقات الزواجية ومدى التوافق الزواجي.

٢- التوافق الزواجي:

يتضمن التوافق الزواجي التوفيق في الاختيار المناسب للزواج والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها، والحب المتبادل بين الزوجين، والإشباع الجنسي وتحمل مسؤوليات الحياة والقدرة على حل مشكلاتها، والاستقرار الزواجي والرضا والسعادة الزوجية على مواجهة كل المشاكل المادية والاجتماعية والصحية، والعمل على تحقيق الانسجام والمحبة المتبادلة، ويعرف التوافق الزواجي أيضاً : " بأنه حالة وجدانية، تشير إلى مدى تقبل العلاقة الزوجية، وتعد محصلة لطبيعة التفاعلات المتبادلة بين الزوجين في جوانب متنوعة، والثقة فيه، وإبداء الحرص على استمرار العلاقة معه، فضلاً عن مقدار التشابه بينهما في القيم والأفكار والعادات، ومدى الاتفاق حول أساليب تنشئة الأطفال، وأوجه إنفاق ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى الشعور بالإشباع الجنسي في العلاقة".(سليمان، ٢٠٠٥، ص٢٩).

من التعريفين السابقين يتضح أن التوافق الزواجي يتصل بالتوافق في الناحية العاطفية والتوافق الاقتصادي والتوافق الثقافي، كما يتصل بتقبل كل من الزوجين للاختلافات الفردية بينهما، الأمر الذي يؤكد على العلاقة الوثيقة والارتباطية بين التوافق الزواجي والحياة الأسرية بمختلف جوانبها، فنجده ذا صلة على سبيل المثال بعملية اختيار الزواج أو الزوجة، وبالعوامل الشخصية والأسرية، وحاجات واتجاهات الزوجين،

والصحة النفسية لهما، ومدى توفر العاطفة بينهما، ودرجة كفاءة الدور الأسري الذي يقومان به ومسايرتهما لتوقعات الحياة الزوجية بينهما، وبناء على ذلك قد تكون هناك علاقة موجبة أو سالبة بين الزوجين تتحدد من خلال درجة التوافق الزواجي بينهما، وبقدر ارتفاع هذه الدرجة بقدر توفر النجاح الأسري بين الزوجين بما يوفر مزيداً من الاستقرار في الأسرة.

٣- مفهوم الطلاق Divorce :

أ- المفهوم اللغوي للطلاق:

يعرف الطلاق divorce لغة بأنه حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أو أطلقته. وهو يفيد معنى فك القيد، سواءً كان هذا القيد حسياً كقيد الفرس، أو معنوياً كقيد النكاح. وطلاق المرأة من زوجها يعني أنها تحللت من قيد الزواج وخرجت منه. (إبراهيم، ١٩٨٥، ص٥٦٣). ويعرف الفقهاء الطلاق بأنه " رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو ما في معناه " . (محجوب، ١٩٨٣، ص٣٣٧). ويعرفه عبد الرحمن الصابوني (١٩٨٣) بأنه" انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى".

ب- المفهوم العلمي للطلاق:

هو إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون. فالطلاق لا يتم إلا في ظل زواج، شرعاً وقانوناً وحتى يمكن الحصول على الطلاق فإنه يجب أولاً إثبات الزواج ، فإذا لم يوجد زواج شرعي قانوني فلن يوجد طلاق قانوني وشرعي.

والصعوبة التي تواجه علم الاجتماع في تعريف الزواج في مختلف الثقافات هي التي تجعل من العسير تكوين فكرة واضحة عن الطلاق ، ومع ذلك فقد أمكن صياغة بعض الفروض المبدئية من أجل دراسة الفروق في معدلات الطلاق ، فحينما حاول "بارنز" مثلاً أن يقدم منهجاً لتقنين إحصائيات الطلاق ، ترك جانباً مهمة التعريف ، ووصف الطلاق

في المجتمعات البسيطة بأنه فترة انتقالية من زواج لآخر وذهب إلى أننا لكي نقيس معدلات الطلاق فإنه من المهم أن نعرف بالضبط ماذا نعني بمصطلحي زواج وطلاق. والزواج في أبسط معانيه هو تعاقد منظم بين الرجل والمرأة ، يتحملان تبعاً له مهام مؤكدة ، فهو بصفة عامة عقد مشاركة بين الرجل والمرأة يبدو في الأصل من أجل الإشباع العاطفي ، أو بمعني آخر هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية ، وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد صور التزاوج الجنسي بين البالغين.(الخولي،١٩٩٧،ص٤٣).

ويذهب (كنجزلي ديفيز)Kengazly Davis إلى أن الزواج هو"وسيلة لإشباع الرغبات الجنسية والحاجة للرفقة ، وخارج هذا الإطار ليس له أهمية تضفي عليه صفة الاستقرار" ، ويمكن تفسير هذا الرأي المتشائم الذي طرحه ديفيز والذي يجرد الزواج من معاني كثيرة ، بذلك الانحسار المتزايد للوظائف النظامية التي تقوم بها الأسرة فيما عدا وظيفتي الإنجاب والتنشئة الاجتماعية اللتين كانتا وستظلان محورين كبيرين للحياة الأسرية، وهذا التقلص المتزايد في وظائف الأسرة يفقدها قدرتها على مقاومة تيارات الصراع التي تهدد استقرارها.(عبد العاطي وآخرون، ١٩٩٨، ص٢٤٣).

أما الطلاق فقد عرفه بعض الباحثين بأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج، والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ويشير المصطلح أيضاً إلى الانفصال الطبيعي بين الأزواج بحيث لا يغير هذا من العلاقات القانونية التي نتجت عن الزواج . وقد عرفه (وليام جود) William Good أيضاً بأنه طريقة منظمة لوضع نهاية اختيارية للزواج، وهو شكل من أشكال الانحلال الزواجي الاختياري مثل الهجر والانفصال الناجم عن اتفاق الطرفين، ويختلف الطلاق عن ذلك على أساس أنه قرار رسمي سواء من جانب طرفيه أو من جهة رسمية وكما يسمح الطلاق لكل من الزوجين بالزواج مرة أخرى. والطلاق في الشريعة الإسلامية هو حق للزوج بموجب عقد الزواج وهو من الأحكام التي لا تكون إلا بناء على عقد نكاح صحيح. (تاج، ١٩٥٥، ص٣٩).

ومن الباحثين من عرف الطلاق بأنه " رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص قصداً يقع من أهله في محله"، والمقصود من لفظي " أهله ومحله" أركان الطلاق، حيث أنه لابد حين يعرف الطلاق أن يذكر أركانه ومنهم المطلق والمطلقة. (عيسوي، ١٩٨٠ ، ص١٠). كذلك فإن الطلاق في اصطلاح بعض الفقهاء هو رفع قيد النكاح في الملك أو الحل، بلفظ مشتق من مادة الطلاق، ففي الملك وهو الطلاق الرجعي ، لا ينتهي الزواج بمجرد صدور ما يدل عليه، بل ينتهي بانتهاء عدة المطلقة، وفي أثناء العدة للمطلق أن يراجعها، رضيت أم لم ترض، ومع ذلك تحتسب الطلقة من الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته، وهي ثلاث، أما في الحل في الطلاق البائن، لا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين، سواء انتهت العدة أم لم تنته. (أبو زهرة، ١٩٥٧، ص٢٧٩).

هذا وقد حاول بعض الباحثين أيضاً أن يفرق بين الانفصال والطلاق، بتحديد معيار لهذه التفرقة يتمثل في أن الطلاق يمنح كل الطرفين حرية إقامة زواج جديد، أو أن الطلاق هو الحرمان المؤقت من المخدع والمعيشة. (سركيس، ١٩٦٧، ص١٨٠).

ومن الباحثين أيضاً من فرق بين لفظ الطلاق وتطليق، فذكر أن الطلاق يطلق على الحالة التي يقوم فيها أحد الطرفين بإرادته ورغبته وحده في حل رابطة الزوجية. أما التطليق فيطلق على الحالة التي يتوقف فيها حل رابطة الزوجية على إجراء تتخذه إحدى الهيئات الشرعية أو القضائية. (سركيس، ١٩٦٧، ص١٨١-١٨٤).

ومما سبق نرى أن كل هذه التعريفات التي عرضناها لمفهوم الطلاق قد دارت كلها في إطار واحد وهو أن الطلاق إنهاء للعلاقة الزوجية، أو بوجود الطلاق تنتهي العلاقة الزوجية سواء تم ذلك بناء على رغبة الزوجين معاً أو رغبة أحدهما، وبه يترتب على الزوجين تجاه بعضهما البعض إجراءات شرعية وقانونية، ويتحلل كل طرف من الالتزامات والحقوق والواجبات، ويتم الانفصال تماماً في الإقامة أو المعيشة، ومن هنا يأتي تفريق الباحثين بين الطلاق والانفصال، فالطلاق عملية قضائية تتم بواسطة الشريعة والقانون لإنهاء العلاقة بين الزوجين، بحيث يسمح للطرفين بإقامة حياة زوجية جديدة، في حين أن الانفصال عملية يتم من خلالها جعل كل طرف منفرداً ، وانعدام الاتصال

الجسماني واستقلال كل طرف عن الآخر في المخدع والمأكل رغم أنهما متزوجان قانوناً، وعلى ذلك فإن الطلاق أسلوب اختياري لإنهاء الزواج ويختلف عن أشكال الانحلال الزواجي الأخرى مثل الهجر والانفصال المتبادل، والطلاق بهذا الشكل هو انفصال مصدق عليه، أي أن معيار التفرقة بين الطلاق والانفصال هو في كون الطلاق يمنح كلا الطرفين حرية إقامة علاقة زواجية جديدة، على عكس أشكال الانفصال الأخرى كالهجر مثلاً، كما أنه شكل من أشكال التفكك الأسري الكلي وليس الجزئي وآلية من آليات انهيار الأسرة نتيجة لانتهاء العلاقة الزوجية نهائياً.

ج- المفهوم الإجرائي للطلاق :

تتبنى الدراسة الحالية الطلاق بمفهومه الاجتماعي الذي يرى أن الطلاق ليس فقط تعبيراً عن سوء حظ شخصي يصيب أحد طرفي العلاقة الزواجية أو كليهما، بل هو في المقام الأول ظاهرة اجتماعية تستمد أسباب نشأتها من واقع المجتمع وأحواله المتغيرة، وكذلك ابتكاراً اجتماعياً يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التي قد تنجم عن الزواج ويصعب تفاديها بأي وسيلة أخرى، ولذلك يجب أن يتجاوز التحليل العلمي له حدود الشكل الشرعي والقانوني إلى المضمون الاجتماعي الذي يتعين ضبط عناصره في ضوء ظروف المجتمع وتحولاته.

هذا ويقصد بالطلاق في هذه الدراسة ، انفصال الزوج عن زوجته بعد الدخول بها خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج، أي بعد أن جمعهما عقد الزواج، بحيث يحق لكل طرف إقامة زواج آخر جديد، على أن مفهوم الطلاق يختلف عن مفهوم الانفصال ذلك أن الانفصال لا يشترط فيه إنهاء العقد، ومن ثم لا يحق لأي طرف من الطرفين إقامة زواج آخر. بناء على ذلك فإن تعريف الطلاق إجرائياً في هذه الدراسة ينطبق على كل فرد رجلاً أو امرأة تم إنهاء علاقته بالآخر بموجب شهادة طلاق رسمي، وتم الانفصال عن بعضهما، وأصبحا مستقلين تماماً اقتصادياً وسكنياً ، وعاطفياً .

الفصـل الثانـي

الخلفية النظرية للدراسة

- **أولاً – الإطار النظري:**
- **ثانياً – الدراسات السابقة:**

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للدراسة

أولاً – الإطار النظري للدراسة:

أ-الاتجاهات النظرية المفسرة للطلاق المستخدمة في الدراسة:

شهد المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية كانت لها انعكاساتها الشديدة على الأسرة، سواء كان ذلك من حيث حجم الأسرة ووظيفتها، أم من حيث القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية ونمط الحياة داخلها.. الخ، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي كما أنها تعد من أكثر النظم الاجتماعية التي تعكس ما يدور داخل المجتمع من عمليات وتفاعلات مختلفة.

لذلك كان لابد وأن نضع في الاعتبار عند اختيار الإطار النظري للدراسة التأثير المتبادل بين الأسرة من جهة والمجتمع المحيط بها من جهة أخرى، وذلك من خلال السياق العام لعملية التغير الاجتماعي، وبالتالي فلابد من دراسة الأسرة في ضوء علاقتها بالأنساق الأخرى الموجودة داخل المجتمع الذي توجد فيه، وباعتبار أنها عنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير. أي أنها جزء من الكل الذي تترابط أجزاؤه بعضها مع بعض، ولذلك لا يمكن دراستها ككيان مستقل بذاته، حيث أنها عرضة دائماً للتأثر بالبيئة الخارجية.

ويعني هذا أن دراسة الأسرة السعودية عبر فترة تاريخية معينة من خلال ارتباطها بالنظم والظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع سوف تؤدي إلى تحليل ما طرأ عليها من تغيرات تحليلاً واقعياً، وذلك لأن كل ما يصيب المجتمع من تغيرات أو تعديلات ينعكس بالضرورة على وضع الأسرة التي توجد فيه. ولذلك ترى الدراسة الاستعانة بمداخل نظرية متعددة يمكنها الإسهام في تحقيق مسعاها من دراسة موضوعها، وهذه

المداخل النظرية تحددت بالأساس في ثلاثة مداخل مهمة وذات كفاءة في تحليل الظـــاهرة وهي: البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، والنسوية.

يرى الوظيفيون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه. ويـــشار إلى هذه المقارنة " بالمماثلة العضوية "، وبالتالي فإن النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معاً من أجل مصلحة المجتمع ككل، مثلما تقوم أجزاء الجسم البشري بوظائفها معـــاً مـــن أجل مصلحة الجسم.

إلا أن هذا المجتمع أو الكل الاجتماعي هو أكبر من مجموع أجزائه التـــي يتكـــون منها. كما أنه لا يمكن فصل بناء المجتمع عن وظائفه لأغراض البحث النظري. وبالتالي فالبناء والوظيفة لا ينفصلان. (عبدالوهاب، ٢٠٠٢، ص٥١).

ويميل علماء الاجتماع الذين أسهموا في تطوير البنائية الوظيفية إلـــى النظـــر إلـــى المجتمعات الإنسانية بوصفها أبنية تتألف من عناصر ووحدات متداخلة ومترابطـــة بنائيـــاً ومحكومة بقواعد ضابطة. ويوجد بين هذه العناصر والوحدات تـــرابط بنـــائي، وتـــساند وظيفي، واعتماد متبادل يحقق التوازن والاستقرار الضروريين لأداء المجتمعات لوظائفها ولاستمرارها في الوجود. وتشكل هذه المسلمة إطاراً تصورياً وطريقة محددة في التحليـــل الوظيفي تعرف بالبنائية الوظيفية، وهي تؤكد على الدور المحوري الذي يقوم به الإجماع القيمي على قيم محددة عامة ومشتركة بين غالبية أعضاء المجتمع وتستهدف الحفاظ على التوازن الاجتماعي للبناء الاجتماعي بما يحقق للمجتمع أداء وظائفه وبقائـــه واســـتمراره. (شلبي،٢٠١٢، ص٦٩-٧٠).

أما التفاعلية الرمزية فهي كنظرية تستند إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية وهـــي الرموز والمعاني والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعلات الاجتماعية التي تجري بـــين أعضاء المجتمع. والمجتمع في ضوء التفاعلية الرمزية هو شبكة معقـــدة مـــن الأفعـــال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، وأن جميع هذه الأفعال والتفـــاعلات منظمـــة ومراقبـــة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات. ويستمر المجتمع فـــي أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين على مواجهة

هذه التوقعات. وهذه العملية تبدأ منذ لحظة الميلاد، وذلك لأن الأفـراد يعتمـدون علـى بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم. وبالتالي فالأفراد يستدمجون كل متطلبات أداء الأدوار، ويتطلع كل منهم إلى إنجاز الأدوار المتوقعة منه، وعليـه يعمـل المجتمع في تناسق وتعاون من أجل إنجاز التوقعات ويتخذ التدابير المتمثلة فـي الثـواب والعقاب ما يراه كافياً وملائماً لإنجاز هذه التوقعات. (عـوده، ١٩٩٨،ص١٠٠-١٠٢). وفي إطار التفاعلية يتعين على الباحث الاجتماعي أن يضع نفسه مكان الناس الذين يقـوم بدراستهم وينظر إلى العالم الاجتماعي بنفس الكيفية التي يرونه من خلالهـا. وعليـه أن يسعى إلى إدراك وفهم هذا العالم كما يبدو لهؤلاء النـاس؛ وأن يـدرك ويفهـم الأفكـار والمعتقدات والدوافع والأهداف التي تحركهم وتدفعهم إلى الفعل والـسلوك. وأن يعـرف كيف تبدو الأشياء لهم ، وما هي الأفكار والدوافع وما الذي يرغبونه وما يحتاجون إليـه . (الخشاب، ١٩٩٣، ص١٢٣-١٢٧).

أما الاتجاه النظري الثالث الذي استندت إليه الدراسة فهو النسوية Feminism وهو اتجاه نظري في علم الاجتماع يهتم بدرجة أساسية بقضايا المرأة والحركات النسائية التـي تدعو إلى تغيير محتوى علم الاجتماع والاهتمام بالنوع الاجتماعي أو الجندر والتأكيد على أحداث تغييرات جذرية في النظام الأبوي القائم على هيمنـة الرجـال والحـرص علـى التصدي لمشكلات المرأة وقضاياها. (عبد الوهاب، ٢٠٠٢، ص٦٤).

وبالنظر إلى هذا التناول الموجز للاتجاهات النظرية الثلاثة فإن الدراسة سوف تتبنى إطاراً نظرياً بنائياً ووظيفياً يمكن من خلاله فهم ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج فهماً حقيقياً، وذلك بالرجوع إلى سياقها العام البنائي والوظيفي للتعـرف علـى جوانبهـا المختلفة، وكذلك علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين تلك الظاهرة وغيرها من الظـواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع، حيث أن المجتمع ككل يتألف من زاوية هذا الإطار من أنساق مترابطة بنائياً ومتساندة وظيفياً وبينها قدر كبير من الاعتماد الداخلي المتبادل الذي يحقق لها حالة من الاستقرار والتوازن النسقي، حيث تبرز أهمية كل منها بالنـسبة لبنـاء الآخر في حالة استقرار هذا التوازن أو تغيره أيضاً .

غير أن تبني وجهة النظر البنائية الوظيفية السابقة في هذه الدراسة لا يعني الاعتماد المطلق على مقولات تلك النظرية وحدها دون اللجوء إلى نظريات أخرى تساعد في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كاللجوء إلى الاتجاه التفاعلي الرمزي في تحليل العلاقات الأسرية، وعمليات التفاعل المختلفة بين الزوج والزوجة، وارتباط ذلك بأنماط التفكك الأسري المختلفة داخل الأسرة السعودية، حيث أن التفاعلية الرمزية هنا قد فرضت ذاتها باعتبارها من أنسب المداخل النظرية التي يمكن من خلالها الوقوف على مسألة السلوك والتصرفات والتفاعلات الاجتماعية على صعيد الأسرة السعودية. كذلك في فهم وتحليل علاقة التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والمجتمع الأكبر الذي تعتبر جزءاً منه ووفقاً لهذا الفهم النظري، فإننا نركز من خلال التفاعلية الرمزية على التصرفات الشخصية والسلوكية التي تصدر عن الأفراد في حياتهم اليومية، فقد قدمت التفاعلية الرمزية نموذجاً يمكن أن نركز من خلاله على السلوكيات والأفعال التي يقدم عليها الفاعلون الاجتماعيون في حياتهم اليومية، لذا نجدها قدمت مجموعة من المفاهيم التي استندت إليها في دراسة الواقع مثل مفاهيم الدور، والمكانة والموقف والذي استطاعت من خلاله أن تقدم تفسيرات سببية لما يحدث في إطار الواقع الحياتي اليومي. (الخشاب، ١٩٩٣، ص١٢٣-١٢٧).

ومن خلال ما سبق، فإن فهم الدراسة هنا لرؤى التفاعلية الرمزية يأتي بهدف التركيز على التصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال التفاعلات الاجتماعية بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، أي أن الفعل ورد الفعل الذي يأتي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين الأزواج والزوجات داخل الأسر حديثة الزواج هما الأساس الذي تنطلق منه الدراسة الراهنة على اعتبار أن هذه التصرفات يحكمها أمران، الأول هو الذات والآخر هو المحيط الاجتماعي الثقافي الذي يتم في إطاره التفاعل الاجتماعي، حيث أن المحيط الاجتماعي والنفسي هما المحددان الرئيسيان للسلوك، فهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن أن تفرز في إطار التفاعل اليومي بين الفاعلين الاجتماعيين. (شلبي، ٢٠١٢، ص٢٠٥-٢٠٧).

هذا وسوف يتم الاستعانة أيضاً ببعض مقولات النظرية النسوية في تفسير انتشار الطلاق المبكر، وذلك من خلال أشكال القهر المختلفة التي قد تتعرض لها الزوجة السعودية من جانب الزوج وتدفعها إلى اللجوء لطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لرغبتها في التخلص من الزوج الذي غالباً ما يمارس قوته عليها، سواء كان ذلك من خلال الاستغلال الاقتصادي أو التحكم الجنسي أو أشكال العنف المستخدم ضدها والتي تعد دليلاً على رغبة الزوج في فرض سيطرته، خاصة وأن تعليم الزوجة وخروجها للعمل واستقلالها اقتصادياً عن الزوج، بل ومشاركتها له أحياناً في إعالة الأسرة قد أدى بها إلى الشعور بالتحرر والمساواة مع الزوج، وبالتالي رفض الخضوع والاستسلام ومعارضة سيطرة الزوج على اختلاف صورها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة. (عبدالوهاب، ٢٠٠٢، ص٦٤). وذلك لأنه لا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق المبكر بالرجوع إلى عوامل فردية أو نفسية فقط، فالتغير الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي، والتصدع الأسري، وصراع القيم ، وعمليات التمييز بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية داخل الأسرة، والبطالة، والإدمان، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية الاقتصادية هي القادرة على وضع تلك الظاهرة في منظورها الصحيح.

لقد استفادت الدراسة من بعض المنطلقات النظرية التي تعرضت للأسرة سواء البنائية الوظيفية أو التفاعلية الرمزية أو النظرية النسوية، حيث شكلت مسلماتها ما يعرف بسلة الاتجاهات النظرية التي أفادت الدراسة في تحليل وتفسير العلاقة الدينامية بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظاهرة الطلاق المبكر مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع السعودي.

ويرجع ذلك كله إلى أن دراسة التغيرات الأساسية التي شهدها المجتمع السعودي، ولا يزال يشهدها، من حيث آثارها على الأسرة ودورها في خلق تحولات مهمة في بناء وأدوار وعلاقات الأسرة السعودية وارتباط ذلك بظاهرة الطلاق المبكر لا يمكن أن تتم بصورة سليمة وبدون أوجه قصور إلا بالاعتماد على أكثر من نظرية اجتماعية، مع الاهتمام بأثر الظروف العالمية والقومية التي ساهمت في تفعيل الظاهرة موضوع

الدراسة، وذلك حتى يمكن تحقيق رؤية واقعية متكاملة تساعدنا على فهم تلك الظاهرة وتفسيرها، وكذلك التنبؤ بمستقبلها تمهيداً لإحداث التغير المطلوب وهو التقليل من معدل انتشارها، وبالتالي تحقيق معدل أعلى من التماسك الأسري داخل المجتمع السعودي.

ب- تحولات المجتمع السعودي : العوامل الفاعلة والملامح الأساسية:

١. اكتشاف البترول:

يعتبر اكتشاف البترول عام ١٩٣٨م نقطة تحول في مسيرة المجتمع السعودي، وظل النفط ومنذ اكتشافه في ذلك التاريخ يمارس تأثيرات متعاظمة ومثيرة داخل المجتمع السعودي وبصفة خاصة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي. وهذا التأثير ليس مرده كون النفط مجرد مادة خام، وإنما يعود إلى الوجوه المتعددة لهذه المادة الخام، فهو مصدر للطاقة وللتكنولوجيا، وللمال، وميدان لنشاط القوى العاملة المحلية والوافدة، كما أن التفاعل بين كل هذه الوجوه المتعددة من ناحية، وبين الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع السعودي من ناحية أخرى، قد نتج عنه طائفة من التغيرات الاجتماعية والثقافية أوجدت نظاماً اجتماعياً جديداً يشتمل على تكوينات اجتماعية جديدة أيضاً، وأنماطاً من توزيع الكيانات السكانية، وقيماً جديدة ونظماً معيارية جديدة وأنماطاً جديدة من السلوك الاجتماعي لأعضاء المجتمع السعودي. (إبراهيم، ١٩٨٥، ص١٦/١٨).

لقد ساعدت الثروة النفطية ساعدت حكومة المملكة في إنشاء الوزارات المختلفة والمؤسسات المرتبطة بها .والقيام بالعديد من المشروعات التنموية التي تسعى إلى رفع مستوى معيشة المواطن .لتحقيق التنمية الشاملة فقد قامت الحكومة بتبني العديد من الخطط الخمسية التي تهدف إلى وضع البنية التحتية للمجتمع مثل شق الطرق والجسور لربط المدن ببعضها الآخر ،وإنشاء المطارات ، وتمديد الكهرباء ، ومد خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء المصانع والمؤسسات المختلفة ، وتشييد المستشفيات والمستوطنات ، وبناء المدارس والجامعات والكليات للبنين والبنات ، وغيرها. (الخطيب،٢٠٠٩، ص١٨٣).

٢. تغير تركيبة البناء الاجتماعي:

أحدثت التغيرات الاقتصادية التي عمت المجتمع السعودي نتيجة للثروة النفطية تغيرات كبيرة في تركيبة البناء الاجتماعي وازدياد الفروق الطبقية فيه، فالمجتمع السعودي التقليدي مجتمع قبلي يحتل شيخ القبيلة مكان الصدارة فيه ، يليه بقية أفراد القبيلة ، ثم طبقة الأرقاء ، وكان المجتمع متجانساً إلى حد كبير .

ومع اكتشاف البترول والتغيرات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية التي صاحبته فقدت الكثير من الأسر العريقة اجتماعياً مكانتها الاقتصادية بسبب تفتيت الملكية ، وظهور الملكية الفردية ، وظهور طبقة غنية جديدة في المجتمع تتكون من الأمراء والتجار وكبار موظفي الدولة وأصحاب رؤوس الأموال، فتغيرت تركيبة المجتمع السعودي ، وأصبحت الفروق الطبقية واضحة فيه ، وأصبح التعليم والعمل والثروة متغيرات جديدة في البناء الاجتماعي إلى جانب متغير الهيبة الذي كان سائداً لسنوات طوال في المجتمع السعودي التقليدي. (الرومي والصائغ، ٢٠٠٤، ص٢٦-٢٧).

٣. تغير شكل الأسرة ووظائفها :

كان الشكل السائد للأسرة في المجتمع السعودي التقليدي هو الأسرة الممتدة المكونة من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين . ولم يكن التغير الذي أصاب الأسرة في شكلها فقط ، ولكن في وظائفها كذلك ؛ فالأسرة في المجتمع السعودي التقليدي كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية والترفيهية. أما الآن فقد فقدت الأسرة الكثير من وظائفها، إذا أصبح هناك مؤسسات أخرى كالمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات تساهم في تربية الأبناء. (العمري، ٢٠٠٩،ص١٥٥).

٤. طغيان السلوك الاستهلاكي على حياة الأفراد :

أصبح السلوك الاستهلاكي هو السلوك السائد في المجتمع السعودي المعاصر ، وظهرت الكثير من الكماليات في الأسرة السعودية كالجوال والسيارة والمكيفات و"التلفزيون " ، "والمذياع" ، و"الفيديو"، والأطباق الفضائية ، وغيرها من كماليات لم تكن متوفرة منذ أربعين عاماً مضت ، هذا السلوك الاستهلاكي تسبب في تأخير سن الزواج في المملكة لعجز الكثير من الشباب على توفير متطلبات الزواج مما أدى إلى ظهور العنوسة بين النساء والرجال في المملكة. (الخطيب، ٢٠٠٩، ص١٨٤).

٥. انتشار التعليم بين الجنسين:

تم افتتاح أول مدرسة أهلية للبنات في المملكة عام ١٩٦٠م ، وتلا ذلك تشييد الكثير من المدارس في شتي أنحاء المملكة ، وبلغ عدد المدارس (٥٢) مدرسة عام ١٩٦٠م وفي عام ١٩٧٠م ارتفع عدد المدارس إلى (٥١١) مدرسة ، وفي عام ١٩٩٠م ارتفع عدد المدارس إلى (٧,٥٤٠) ، وفي عام ٢٠٠٥م بلغ عدد المدارس (١٣,٤٨٠) مدرسة . وينبغي أن نشير هنا إلى أن جميع المدارس الحكومية للبنات . في الوقت الراهن ، تشغل بمعلمات وإداريات سعوديات أي أن نسبة السعودة بها قد تصل إلى(١٠٠%) تقريباً. ولاشك في أن انتشار تعليم البنات واتساع قاعدته وازدياد طالبيه في مختلف مراحله قد أدى إلى توعية الفتاة بحقوقها وغير من نظرتها لنفسها ولدورها في المجتمع. (الرومي والصائغ، ٢٠٠٤، ص٢٥).

٦. عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي:

من الظواهر الحديثة في المجتمع السعودي ظاهرة العمل بأجر كوسيلة لكسب لقمة العيش ، وانفصاله عن الأسرة . فبعد أن كان العمل جماعي يتم بشكل جماعي تحت مظلة العائلة ، أصبح العمل بأجر الغير وفي القطاعين الحكومي والأهلي وخارج نطاق العائلة هو السائد.

كما فتح تعليم المرأة المجال أمامها للعمل والاستقلال المادي، وتعد ظاهرة عمل المرأة ظاهرة حديثة في المجتمع السعودي، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الغالبية العظمى من النساء العاملات يعملن في الدولة إذا تبلغ نسبتهن (٣٠,١%) من وظائف الدولة. تعمل المرأة في المجتمع السعودي في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والشئون الاجتماعية والبنوك والأعمال الخاصة ، وتبلغ نسبة العاملات في القطاع التعليمي (٨٣,٤%) يليه الموظفات وتبلغ نسبتهن(٥,٥٣%) ، ثم الوظائف الصحية (٥,٣٦) وأخيراً أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتبلغ نسبتهن (١,٩٠%) من العاملين في الدولة. وتؤكد الكثير من الدراسات الاجتماعية أثر الاستقلال الاقتصادي للمرأة على مشاركتها في اتخاذ القرار وتغير أدوارها داخل الأسرة والمجتمع. (شلبي، ١٩٩٠،ص١٣٩-١٤٠).

٧. انتشار وسائل الاتصال الحديثة والفضائيات:

من الظواهر الحديثة في المجتمع السعودي انتشار وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت والجوالات والفضائيات المتعددة ، ولا شك في أن هذه الوسائل سهلت عملية التعارف والاتصال بين المجتمع السعودي والعالم الخارجي ، كما سهلت عملية نقل المعلومة من وإلى المجتمع السعودي . ولاشك في أن هذه الوسائل والفضائيات أثرت على اتجاهات الشباب ونظرتهم لشريك الحياة وللعلاقة بين الجنسين ، ونظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم المحيط بهم. فالشباب السعودي أصبح يتطلع إلى إختيار شريكة حياة تشبه مايراه في الفضائيات من بنات حسناوات ، والفتاة أصبحت تتطلع إلى أسلوب أفضل في التعامل مع المرأة عما تلمسه حولها، وهذه المقارنات قد تؤدي إلى حدوث مشكلات داخل الأسرة. (الخطيب، ٢٠٠٩، ص١٨٦).

٨. تغير النسق القيمي:

يتميز المجتمع السعودي التقليدي قبل اكتشاف النفط بسيطرة الكثير من القيم الشائعة في المجتمع البدوي مثل التضامن والتكافل والكرم والتحمل والصبر والاعتماد على النفس وإنكار الذات والتضحية من أجل الجماعة والشجاعة. لكن مع الطفرة الاقتصادية حدث العديد من التغيرات في النسق القيمي مثل انتشار السلبية والاتكالية وسيطرة النزعة

الفردية والنزعة المادية في تقييم الأمور ، وأصبح مبدأ الربح والمكسب هو الذي يسيطر على تفكير الأفراد وعلاقاتهم ، كما أثر على قرار الزواج فالشاب أصبح يفكر بالزواج بطريقة اقتصادية ماذا سيربح وماذا سيخسر ومن هنا لاحظنا عزوف الكثير من الشباب عن الزواج. (الجابري، ٢٠٠٣، ص١٢٣-١٢٤).

٩. ظهور ظاهرة العنوسة في المجتمع السعودي:

تشير الإحصاءات الرسمية في المملكة إلى ارتفاع متوسط عمر الإناث عند الزواج إلى (٢٤,٩) عاماً عام ٢٠٠٠م ، وعند الذكور (٢٨,٥)عاماً ، بعد أن كان (٢٥,١) عاماً عند الإناث و(٢١,٧) عاماً عند الذكور عام ١٩٩٦م (الخطة الخمسية الثامنة وزارة التخطيط، ص٣٣٩). وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة الشئون الاجتماعية في المملكة أن نسبة العنوسة تبلغ ١,٥ مليون عانس(حضاض، ٢٠٠٨م ، ص١٦).

ثانياً – الدراســـات السابقـــة:

١ – دراسة سالم (١٩٨٣م) بعنوان المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، وأجريت الدراسة في مدينة بغداد – العراق، وهدفت الدراسة إلـــى مناقـــشة ظاهرة الطلاق من خلال المتغيرات الاجتماعية والثقافية، إلى جانب مدى تـــأثر الطـــلاق بالتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي، وعلـــى وجـــه الخـــصوص مدينـــة بغـــداد، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الدراسة على عينـــة عـــشوائية مـــن سجلات المحاكم الشرعية الموجودة في مدينة بغداد والتـــي تـــضم مـــستويات اجتماعيـــة واقتصادية وفكرية مختلفة، وقد اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقـــد شملت استمارة البحث ثلاث بنود، يتعلق البند الأول بالبيانات الأولية عن الزوجين، بينمـــا يتعلق البند الثاني بفترة الخطوبة، والثالث بمرحلة المعاشرة الزوجية حتى الطلاق.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أن المجتمع العراقي قد مر بمراحل من التغيرات واسعة النطاق عبر الزمن، بدأت بتقلص شكل الأسرة من الأسرة الأبوية الممتدة التي تخـــضع لـــسلطة الأب إلـــى الأسرة الزواجية النووية الصغيرة، ومن هنا بدأت المرأة في المطالبـــة بحقوقهـــا ومساواتها، ومن ثم نشب الصراع بين الرجل والمرأة، وقد ارتـــبط هـــذا بتطـــور المركز الاجتماعي والثقافي للمرأة نتيجة للإقبال المتزايـــد علـــى تعلـــيم المـــرأة، ودخولها في مجال العمل وحصولها على الدخل المستقل الذي أصـــبح يزيـــد مـــن قوتها ويجعلها تسارع أحياناً في إنهاء الزواج وطلب الطلاق.

٢. من أسباب الطلاق في المجتمع العراقي، تدخل الأهل في شئون الـــزوجين، حيـــث أدت أزمة السكن إلى نمط الإقامة مع الأهل مما أدى إلى خلق العديد من الخلافات التي ينتج عنها الطلاق.

٣. إن عقم الزوجة قد يؤدي إما إلى تعدد الزوجات أو طلاق الزوجة الأولى التي لـــم تنجب، حيث أن وجود أطفال يعتبر من دعائم الزواج.

٤. أن عدم الإشباع الزواجي الذي يؤدي إلى سوء التوافق بين الزوجين يعتبر من العوامل المهمة المؤدية إلى وقوع الطلاق، حيث أن العامل الجنسي يعد سبباً جوهرياً لنشوب المشاكل الزوجية، ولكنه غالباً ما يختفي كسبب للطلاق، وتظهر أسباب أخرى نظراً لصعوبة الإعلان عنه.

٥. أن الزواج بالإكراه يعد من العوامل التي تؤدي إلى وقوع الطلاق في المجتمع العراقي ، حيث يتم الزواج وفق الاختيار الوالدي دون مراعاة رغبة أطراف الزواج ، وبعد الزواج تبدأ الخلافات بين الزوجين بسبب عدم التوافق بينهم.

٦. أن تعدد الزوجات، وإدمان المخدرات ،والخيانة الزوجية خاصة من جانب الأزواج من العوامل المهمة المؤدية إلى الطلاق نتيجة الخلاف المستمر بين طرفي الزواج.

٧. أن مرور مدة طويلة على الحياة الزوجية ، قد يؤدي إلى شعور الزوج بالملل من الزوجة القديمة ، حيث قد يقدم على الزواج من أخرى بعد انتهاء مسئولية تربية الأولاد ، حتى يمكن أن تتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة ، خاصة مع تطور المركز الاجتماعي والمادي للرجل.

٢- **دراسة حجازي (١٩٨٤م) بعنوان ظاهرة الطلاق، تصور مقترح**، وأجريت الدراسة في مدينة القاهرة ، وهدفت الدراسة إلى دراسة الطلاق كظاهرة اجتماعية، نظراً لأن الطلاق ليس مجرد قرار يتخذه الزوجان أو أحدهما استجابة لظروف شخصية معينة، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك ظاهرة اجتماعية تتفاعل فيها كثير من الظروف والمتغيرات التي تتجاوز الزوجين، وهذا هو المدخل السليم لفهم مشكلة الطلاق، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أن الاستقرار في العلاقات الزوجية أو تصدعها هو محصلة لتفاعل قوى وظروف ومتغيرات عديدة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وحضارية، وقد أكد الباحث من

خلال هذه القضية على ضرورة تحليل ظاهرة الطلاق من منظور متعدد الأبعـــاد، على أساس أنها ظاهرة مجتمعية يتفاعل بداخلها العديد من المتغيرات .

٢. تختلف مجموعة الظروف المؤدية إلى الطلاق، والعوامل المثيـــرة لقراراتـــه مـــن مجتمع لآخر ومن طبقة لأخرى، ومن فئة من السكان إلى أخرى، ومع ذلك فهناك عوامل أساسية تؤدي إلى الطلاق .

٣. أنه على الرغم من تأثير كل من التصنيع والتحضر والهجرة الواسعة من الريـــف إلى الحضر، وتحرر المرأة في زيادة معدلات الطلاق، إلا أن هذه العوامل ليـــست وحدها أسباب الطلاق، فقد كانت معدلات الطلاق في مصر مرتفعة قبـــل أن يبـــدأ المجتمع المصري يعاني من آثار تلك المتغيرات بشكل واضح.

٤. أن التغيرات التي تطرأ على المجتمعات قد تؤدي عكس ما هو شائع إلى اســـتقرار الحياة الزوجية، فقد تؤثر هذه التغيرات على عمليـــة الاختيـــار للـــزواج ويكـــون الاختيار أكثر حرية ونضجاً، ومن ثم تساهم في استقرر الحياة الزوجيـــة وجعلهـــا أكثر إشباعاً لطرفيها.

٥. أن الطلاق في المجتمعات التقليدية يرتبط بإشكاليات تعـــارض مـــصالح الجماعـــة القرابية، بينما يرتبط في المجتمعات المتطورة بمصالح الزوجين فقط.

٦. ومن القضايا الأخرى التي أهتم بها الباحث في هذه الدراسة أن الأمراض النفـــسية والعصبية والجسمية التي تنتشر بين النساء والزوجات بصفة خاصة فـــي الريـــف المصري، لها علاقة بطبيعة الحياة الزوجية، حيث تزداد عوامل الإحباط في نطاق العلاقة الزوجية، كما تمارس العلاقات القرابية ضغطاً على الـــزوجين، وخاصـــة الزوجة لاستمرار الزواج ورفض فكرة إنهائه حتى ولـــو كانـــت غيـــر مـــشبعة للطرفين، لذا تظهر ميكانيزمات هروب متاحة وهي المرض، إلى جانـــب حفـــلات الزار، وبذلك فإن استمرار الحياة الزوجية لا يعني استقرارها.

٣- دراسة كسال (١٩٨٤م) بعنوان الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، وأجريت الدراسة في مدينة الجزائر، وهدفت إلى معالجة الطلاق كظاهرة اجتماعية موطنها المجتمع الحضري، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الاستطلاعي والمنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على مجتمع المطلقات في مدينة الجزائر وعينة منهن تكونت من ٤٠ امرأة عاملة ومطلقة و٢٠ امرأة مطلقة ولا تعمل.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

١. أن قوانين الأحوال الشخصية في المجتمع الجزائري لها طابع خاص تنفرد به عن بقية الدول العربية والإسلامية، فالشائع عنها تحررها وصبغتها بالطابع المدني الأوروبي نتيجة لطول فترة الاستعمار الفرنسي، وبعدها عن الحدود الشرعية، ومع ذلك فإن القانون الجزائري لم يتوصل إلى وضع قانون خاص بالأسرة، مما أدى إلى أن قضايا الأحوال الشخصية ومن بينها الطلاق يتحكم فيها إلى حد بعيد كل من القضاة والمحامين.

٢. أن التشريع الجزائري لا يعترف بالطلاق، ولكن يعترف بالتطليق، كما أن الزوج يدفع تعويضات للمطلقة إذا أراد تطليقها مما أدى إلى التفكير جيداً من جانب الزوج قبل الطلاق، حيث تقف هذه التعويضات عقبة أمام الطلاق لعودته بخسارة مادية على الرجل، بينما تحتفظ المطلقة بكل هبات وهدايا الزوج.

٣. أن التجديدات القانونية في أمور الزواج والطلاق ترجع غالباً إلى استقرار المجتمع وغلبة الطابع الاجتماعي وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية، وقد أدى ذلك إلى عدم العبث بأمور الطلاق كتهرب الزوج من دفع التكاليف القضائية أو نفقة الزوجة والأطفال خوفاً من التعرض للعقاب القضائي ودخول السجن .

٤. أنه على الرغم من التجديدات التشريعية التي شهدتها ساحة القضاء الجزائري، إلا أن حالات الطلاق التي تمت تحت مراقبة القاضي تقل كثيراً عن تلك التي تتم باتفاق الزوجين خارج ساحة القضاء.

٥. أن حالات الطلاق التي تتم بإرادة الرجل هي النمط الشائع في ممارسات الطلاق، على الرغم من تزايد التشريعات لمواجهتها، وقد أدى ذلك إلى اعتراف رجال القانون بعجز التشريع الجزائري بوضعه الراهن عن الإصلاح والحد من معدلات الطلاق، وقد يرجع ذلك إلى انتشار الأمية وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية.

٦. أن هناك علاقة إيجابية بين الزواج المبكر وزيادة معدلات الطلاق، حيث يزداد الاتجاه إلى الطلاق لدى الزوجات صغار السن، بينما يقل كلما ارتفع سن الزوجة مما يعد مؤشراً هاماً لاستقرار الزواج.

٧. أن حوالي ثلثي عينة الزوجات تم زواجهن عن طريق الأهل مع موافقتهن، وأنه كلما كان الزواج مبكر والمستوى التعليمي منخفض كان الاختيار للزواج من قبل الأهل بما يسلب الفتاة حرية اختيار شريك الحياة، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على استقرار الزواج.

٨. أن ثلثي العيينة كانت إقامتهن مع أهل الزوج، وذلك بسبب أزمة الإسكان في الوسط الحضري الجزائري، وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في وقوع الطلاق، حيث يسمح هذا النمط من الإقامة بتدخل أم الزوج(الحماة) في حياة الزوجين العامة والخاصة، وقد ترفض الزوجة هذا التدخل مما يترتب عليه العديد من المشاكل .

٩. أن هناك علاقة بين زيادة مستوى تعليم المرأة وزيادة تقديرها للمسئولية الأسرية، وأن الطلاق ذو تأثير سلبي على المطلقات وأطفالهن.

٤- دراسة الهزاني (١٩٨٧) بعنوان العوامل المؤدية إلى الطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة، وأجريت الدراسة في مدينة الرياض، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية والجوهرية للطلاق من خلال إجراء نوع من المقارنة بين ما احتوته الوثائق والسجلات الرسمية الخاصة بقضايا الطلاق من جهة وبين ما يدلي به المطلقون في صحائف الاستبيان من جهة ثانية اعتقادا منها بوجود أسباب للطلاق لا يتم الإفصاح

عنها في الوثائق الرسمية، واستخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون للوثائق المعبئة من المحكمة وعددها ٦٩٩ حالة وكذلك استخدام طريقة المسح بالعينة لثلاثين حالة للحصول على معلومات لم تتوفر في الوثيقة، وطبقت الدراسة على الوثائق الرسمية وعينة من المطلقات والمطلقون داخل مدينة الرياض.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المرتبطة بأسباب الطلاق منها:

١-عدم التوافق والنفور . ٣٦،٦% (محكمة)٣٢% (استبيان).

٢-سؤ سلوك الزوجة وعدم طاعة الزوج.١٠،٣% (محكمة) ١٣%(استبيان).

٣- مشاكل لم يفصح عنها(خاصة المعاشرة) ٣،٦%(محكمة)١٧%(استبيان).

٤-تدخلات من الأقارب. ٤% (محكمة) ١%(استبيان) .

٥- أكثر من سبب مما ورد أعلاه . ١٦%(محكمة) ٢٦%(استبيان).

٦-أسباب أخرى مما لم يرد أعلاه . ١٩،٦% (محكمة) ٢%(استبيان).

٧-غير مبين. ٧،٣% (محكمة) ٧%(استبيان).

وفي موقع أخر من الدراسة أشارت الباحثة إلى اتجاهات المبحوثين وتقويمهم لأكثر الأسباب شيوعا في حدوث الطلاق ،حيث تبين إن نحو ٨٠% أشاروا إلى عدم تلائم الأخلاق (وعدم الانسجام) ،وأشاروا إلى عامل عدم الإنجاب ،بينما أشار نحو ٤٨% إلى عوامل مثل عيب خفي في الزوجة أو الزوج (بنسب شبه متطابقة) ثم أشار زهاء ٤٥% إلى عيب أو مرض يحد من قدرة الزوجة على المعاشرة ' يليه نحو ٤٤% أشاروا إلى عدم رؤية الطرف الآخر قبل الزواج والنسبة الأخيرة تظل مرتفعة .

٥- : دراسة شكري وآخرون (١٩٨٨م) بعنوان الزواج والطلاق أو الانفصال، وأجريت الدراسة في القاهرة – مصر، وهدفت إلى معالجة عدد من الموضوعات المتعلقة بالزواج والطلاق، ومحاولة كشف الستار عن طبيعة الحياة الخاصة للمرأة المصرية خاصة الزواج والطلاق، لذلك اهتمت بدراسة عدد من الموضوعات الحيوية، كمتوسط السن عند الزواج بالنسبة للذكور والإناث، والسن المثالي للزواج في نظر الرجال والنساء، ومدى معرفة المجتمع بالسن القانوني للزواج، وما إذا كان هناك تغير قد طرأ على سن الزواج من وجهة نظر أفراد المجتمع، هذا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في تحديد سن الزواج، كالتعليم، والمعايير الاجتماعية، والمكانة الاقتصادية، وحق كل من الزوج والزوجة في الطلاق، والأسباب التي تؤدي إلى وقوعه، ومصير الأطفال عند انفصال الزوجين، والإجراءات التي يتبعها كل منهما للحصول على حقوقه قبل الطرف الآخر عند وقوع الطلاق، هذا إلى جانب أحوال كل من المطلقات والمنفصلات بعد الطلاق أو الانفصال، واستخدمت الباحثة المنهج الأنثروبولوجي الذي يجمع بين ما هو كمي وكيفي ويحقق درجة عالية من الدقة والصدق، وذلك عن طريق جمع بيانات كيفية تصلح لاستخدام الصيغ الكمية من خلال وسيلتي المعايشة والملاحظة الدقيقة التي لا تترك شيئاً بدون إحصاء، وتميزت هذه الدراسة بمنهج تحليلي يتسم بالمرونة والديناميكية عبر مستويات تحليل مختلفة تبدأ من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى، حيث تم جمع المادة وتحليلها عبر مستويات ثلاثة وهي المرأة في إطار الوحدة المعيشية، ووحدة المعيشة بكامل أفرادها ذكوراً وإناثاً ثم وحدة المعيشة في إطار المجتمع المحلي الذي تتصهر فيه التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أن ظاهرة الزواج المبكر ظاهرة ريفية تحكمها اعتبارات اجتماعية وفي ظل هذه الظاهرة لا تتمكن نسبة كبيرة من الإناث من الحصول على حقوقهن في التعليم، وقد ترجع عملية التبكير في الزواج إلى أن الزواج في الريف أيسر منالاً من الحضر.

٢. أن هناك علاقة بين الزواج من حيث أسلوبه والاختيار فيه، ومدى مشاركة كل من الشباب والفتيات في اختيار شريك الحياة، وبين وقوع الطلاق، فأغلب الحالات التي انتهى فيها الزواج بالطلاق كان الزواج فيها مفروضاً ولا إرادة فيه بالنسبة لأحد الزوجين أو كليهما، بل كانت إرادة الوالدين هي الغالبة مما نتج عنه عدم توافق الزوجين وانتهاء حياتهما بالفشل.

٣. أن ظاهرة الانفتاح الاقتصادي التي شهدها المجتمع المصري منذ بداية السبعينات قد امتدت إلى نظام الزواج، وظهر ما يسمى " بزواج البيع" كما أدى هذا الانفتاح إلى تدعيم ظاهرة تعدد الزوجات أو زيادة الطلاق بالنسبة للزوجة الأولى والزواج من أخرى مما يدعم بدوره ظاهرة الطلاق.

٤. أن النساء الحضريات لديهن إلمام واضح بقانون الأحوال الشخصية الذي ينظم الأمور المتعلقة بالطلاق والحضانة والنفقة والمسكن، أما النساء القرويات فإن ٣٥% منهن فقط لديهن إلمام واضح وهي فئة المتعلمات، واللاتي يشغلن وظائف رسمية.

٥. أما بالنسبة لأحوال النساء المطلقات والمنفصلات، ففي الغالب تعود المرأة بعد وقوع الطلاق إلى بيت الأسرة ومغادرة منزل الزوجية، علماً بأن هذا مخالف للشريعة والقانون، خاصة خلال فترة العدة، كما يتضح عدم الالتزام بالحدود الشرعية في القرى، نظراً لسيادة اعتبارات أخرى ثقافية تبغض بقاء المطلقة في بيت زوجها بعد الطلاق.

٦. يتصف سلوك أفراد الأسرة خاصة الأخوة في القرية تجاه المطلقة بالقسوة الشديدة التي تصل في بعض الحالات إلى حد الضرب المبرح، وتقييد حرية الانتقال خارج المنزل ومراقبة سلوكها، وذلك من أجل إجبارها على العودة للزوج مرة أخرى إذا أراد ذلك، أو قبول الزواج بأي شخص آخر يتقدم للزواج بها.

٧. أما أسلوب أفراد المجتمع المحيطين بالمطلقة فيتميز بألوان عديدة منها الخوف والحذر والريبة خاصة من جانب الزوجات، إلى جانب الإحاطة بالشفقة والرثاء، والسلوك المغرض الذي يشوبه الطمع من جانب بعض الرجال.

٦- دراسة شلبي (١٩٩٠) بعنوان الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي .دراسة ميدانية في جده، وأجريت الدراسة في مدينة جدة، وهدفت إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي وحدوث الطلاق وعلى اعتبار أن تسارع وتيرة التغير الاجتماعي كانت يواكبها ازدياد حالات الطلاق . وقد نظرت الدراسة إلى التغير الاجتماعي الذي حددته في ثلاث مجالات هي انتشار التعليم ، وخروج المرأة السعودية للعمل ، والتحول في انساق القيم باعتبارها متغيرات مستقلة واكبها ارتفاع معدلات الطلاق، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأجريت الدراسة على عينة صغيرة تتكون ١٠٧ امرأة مطلقة و ٣١ رجلاً مطلقا .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أسفرت الدراسة عن أن ٢٤% من الرجال المطلقين ذهبوا إلى أن عمل الزوجة لم يكن برضاهم .

٢. ذكرت ١١% من النساء المطلقات أن عملهن كان دون رضا أزواجهن .

٣. كما ذكر نحو ٣٤% من الرجال المطلقين أن عمل الزوجة أدى إلى الطلاق.

٤. كما أدى انشغال المرأة بالعمل ، وعدم الاهتمام بزوجها كان في قمة أسباب الطلاق ، وأجاب على ذلك ٢٩% من الرجال المطلقين و٣٨% من المطلقات .

٥. كما أوضحت الدراسة أن ٧٨% من المطلقات اللائي لا يعملن رأت أن انشغال الزوجة بعملها يؤدي إلى الطلاق ، أما الموظفات المطلقات فقد أيدت ٦٨% منهن هذا الاتجاه.

٧- **دراسة الفيصل (١٩٩١م) بعنوان بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية**، أجريت الدراسة في مدينة الرياض، وهدفت إلى تقديم تحليل خصائص المطلقين الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأداة الاستبيان التي طبقت على عينة قوامها ١٤٢ مطلقا في محكمة الرياض.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المتعلقة بالأسباب المسؤولة عن الطلاق منها:

١. عدم توافق الزوجين (عدم الانسجام).

٢. سوء معاملة الزوجة وعدم طاعة الزوج.

٣. تدخل الأهل.

٤. إهمال الزوجة أمور المنزل.

٥. كثرة متطلبات الزوجة.

٦. عدم رغبة الزوجة العيش مع أهل الزوج.

ترى الدراسة أنه من الخطأ الاعتقاد إن الطلاق يقع بسبب عامل واحد ؛ وترى أن جملة من الأسباب المتشابكة تظل مسئولة عن الطلاق، إما فيما يتعلق بخصائص المطلقين فقد أشارت الدراسة إلى أن المطلقات أصغر عمرا من المطلقين ، وأن ثلثي المطلقين والمطلقات حصلوا على تعليم ابتدائي في أحسن الأحوال ويعني هذا أن هناك علاقة طردية بين الطلاق ومستوى التعليم إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد هبطت نسبة الطلاق في أوساطهم ، أما عن خبرات المطلقين والمطلقات بالطلاق فقد أشارت الدراسة إلى إن ٧٧% من الذين شملتهم الدراسة طلقوا بعد ٣ سنوات أو أقل ، وإن ما نسبته ٢٨% طلقوا خلال السنة الأولى من الزواج .

٨- دراسة عبد الفتاح (١٩٩١م) بعنوان الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، وأجريت الدراسة في قرية شنباري مركز أوسيم – محافظة الجيزة – مصر، وهدفت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل مهم يتعلق بقضية الطلاق في المجتمع المصري وهو عن ماهية الاتساق والاختلاف بين الممارسة الفعلية فيما يتعلق بالزواج والطلاق، والإطار المثالي لها كما تعكسه الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والثقافة المثالية على مستوى المجتمع والطبقة والأفراد، وسعت الدراسة أيضاً إلى اختبار المقولة الأساسية في بحوث الطلاق والمرتبطة بالتغير والتحضر، واستخدمت الباحثة المنهج الأنثروبولوجي الذي يجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي معاً، وطريقة دراسة الحالة وذلك على مستويين، مستوى الوحدات الكبرى لدراسة مجتمع البحث، إلى جانب دراسة حالات فردية متعمقة في إطار المجتمع المحلي وذلك من خلال المقابلة التي قامت فيها الباحثة باستخدام دليل العمل الميداني.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أن هناك فجوة يعيشها المجتمع القروي بين النسق التشريعي وبين الممارس بالفعل في أرض الواقع فيما يتعلق بعمليتي الزواج والطلاق، فقد عكست الممارسات الفعلية اتساقاً إلى حد ما مع طبيعة ثقافة المجتمع كما يرسم حدودها العرف السائد.

٢. أن هناك ارتباطاً بين انتشار الطلاق وطبيعة البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، فالمجتمع الريفي التقليدي يتميز بنظرة تقليدية تعكسها بعض التفسيرات الغيبية التي تسمح بانتشار الطلاق طالما تبدو خارج نطاق الإرادة الفردية.

٣. إن هناك زيادة في معدل الطلاق خلال السنوات الأولى من الزواج، حيث بلغت ٩٠% من حالات الطلاق في الفئة العمرية من ١٣ إلى ١٨ سنة، كما ينتشر الطلاق في الطبقة الدنيا بنسبة ٨٠% وذلك لجهل هذه الطبقة بأمور الدين والعرف.

٤. أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الطلاق والأمية، حيث أن نسبة الأمية بين المطلقات قد بلغت ٦٤% وبين الرجال ٥٠% .

٥. أن الامتثال للمعايير كالدين والعرف يعد ذا تأثير واضح في عمليات الزواج وخاصة في المجتمع الريفي التقليدي، حيث يؤثر بشكل خاص على عملية الاستقرار الزواجي.

٦. أن نسق القيم والمعايير الثقافية يدعم إقامة الزوجين في كنف الأسرة الممتدة، وهذا النمط من الإقامة تزداد بداخله شبكة العلاقات وبالتالي التوترات والخلافات بين كل من الزوجة والحماة أو أم الزوج.

٧. أن الاستقرار الزواجي مرتبط إلى حد كبير بالامتثال للمعاير الخاصة بالاختيار في نطاق الدائرة المفضلة، لذلك فإن حالات عدم الاستقرار في الزواج والتي أدت إلى حدوث الطلاق ناتجة عن الانحراف عن معايير الاختيار الخاصة بالتجانس الاجتماعي لطرفي الزواج في نطاق العرف على الرغم من أنها مخالفة للشرع.

٨. أن فترة الخطوبة في ظل العرف السائد سواء من حيث مدتها أو نمط العلاقات لا تعد مؤشراً على التوافق الزواجي بين الطرفين، حيث تواجه الفتاة التي تبدي نفوراً تجاه خطيبها بكافة وسائل القسوة من جانب الأسرة إلى حد التهديد بالقتل، حيث لا يسمح العرف بحدوث فسخ للخطبة في حالة عدم التوافق بين الطرفين على الرغم من أن الشرع يبيح ذلك.

٩. أن للإنجاب دوراً مهماً في تدعيم مركز الزوجة ومن ثم في استقرار الزواج، إلا أن عدم الإنجاب وما ينتج عنه من مظاهر سلبية تعاني منها الزوجة في الغالب لا يعد سبباً في الانفصال، حيث يبيح الدين والقانون والعرف تعدد الزوجات كوسيلة لحل هذه المشكلة.

١٠. أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في عدم مساهمة الزوج في الإنفاق تعد من الأسباب المهمة التي يتولد منها الصراع وتؤدي إلى انحلال رابطة الزواج.

١١. أن عمالة المرأة في الطبقة العليا والوسطى يتباين تأثيرها بين الإيجابي والسلبي مع الاستقرار الزواجي، بينما في الطبقة الدنيا تبدو ذات تأثير إيجابي في الغالب.

١٢. أن لنسق المعتقدات دوراً مهماً في تبرير سوء التوافق الزواجي ووقوع الطلاق، وحيث يتم اللجوء إلى الأعمال السحرية في حالة عدم الاستقرار في الزواج، والإعلان عن السبب في انفصال الزوجين.

١٣. أن معدل الرضا الزواجي بين الزوجين يضعف ويكاد يضمحل في نطاق الزيجات التي يتباين الانتماء الطبقي لطرفيها، وخاصة تلك التي ينخفض فيها المستوى الطبقي للزوجة.

١٤. أن فقدان الإشباع العاطفي يؤدي إلى عدم استقرار الزواج، وخاصة في حالات العجز الجنسي، حيث يعد العجز عاملاً حاسماً في التفريق بين الزوجين شرعاً وعرفاً وفي الواقع أيضاً.

١٥. أن خيانة الزوجة تعد سبباً قوياً في إنهاء الزواج وحدوث الطلاق على مستوى الواقع ويدعمه العرف والشرع، ولكن هناك تبايناً في الإعلان عنه تبعاً للبعد الطبقي، ففي نطاق الطبقة العليا تحاط بسرية نظراً للحفاظ على هيبة الأسرتين، أما في نطاق الطبقة الدنيا فهي سريعة الانتشار.

١٦. أن الطلاق كنظام اجتماعي يتأثر بثقافة المجتمع، وذلك من خلال طبيعته وقراره والأسباب المرتبطة به ومراسيمه الخاصة، حيث يعد الطلاق في ثقافة مجتمع البحث ذو طبيعة اجتماعية وثقافية فهو يتعلق بالأسرتين وليس بالضرورة بالزوجين، كما أن قرار الطلاق مغلف بطبيعة خاصة تضفي عليه قيوداً تجعل من الصعوبة اتخاذه.

١٧. أن ثقافة مجتمع البحث تحمل المرأة العبء الأكبر في فشل الزواج، كما أن المطلقة من الجيل الثاني تحظى باهتمام خاص بعد الطلاق.

١٨. أن أسرة الزوجة هي الملاذ الوحيد للمرأة بعد الطلاق، وأن إعالة الأطفال هو أمر مفروض على الأب شرعاً وقانوناً، كما أن الزواج الثاني يعد أحد ميكانيزمات خروج المرأة عن دائرة الطلاق.

١٩. أن ظاهرة الطلاق سوف تتعرض مستقبلاً للتغيير نتيجة لبعض ملامح التغير التي بدأت تجتاح قرية الدراسة كانتشار التعليم، وخاصة تعليم الإناث، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سن الزواج وبالتالي انحسار ظاهرة الزواج المبكر، إلى جانب الآثـــار الأخرى للتعليم.

٢٠. أن هناك بذور لانتشار الوعي بالشريعة الإسلامية نتيجة لمحاولات إحياء التراث الديني، وخاصة أحكام الزواج والطلاق والأسس التشريعية لهان مما سوف يساهم بدوره في استقرار الحياة الزوجية والبعد عن الطلاق.

٩- دراسة عالم (١٤١٦هـــ) بعنوان بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التـــي تـــؤدي إلى الطلاق، وأجريت في مدينة جدة، وهدفت إلى معرفة الأسباب الاجتماعيـــة والثقافيـــة المؤدية إلى الطلاق في المجتمع السعودي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي لعينة من النساء المطلقات والمستفيدات من بعض الجمعيات الخيريـــة في مدينة جدة ،وبلغ حجم العينة (٢٤١) امرأة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المتعلقة بالأسباب الاجتماعية والثقافية المؤديـــة إلى الطلاق ومنها:

١. تدني المستوى التعليمي للزوجين إضافة إلى الدخل المنخفض .

٢. عدم التوافق في الاتجاه والميول بين الزوجين .

٣. عدم قيام الزوج بمسؤوليته وسوء المعاملة بالإضافة إلى تدخل أهل الزوجين فـــي الأمور الخاصة .

٤. عقم أحد الزوجين بصفة خاصة الزوجة، ووجود أولاد الـــزوج أو الزوجـــة مـــن زيجات سابقة، بالإضافة إلى إنجاب الزوجة للبنات بصفة مستمرة .

٥. انشغال الزوجة بالمشاكل اليومية والحياتية ، وعدم إعطاء أهمية للقضاء وقت ممتع في نزهات جميلة.

٦. سوء معاملة الزوج للزوجة بالإهانة أو الشتم إضافة إلى الغيرة الزائدة عن الحدود الطبيعية.

٧. ظهور إمراض خطيرة ومستعصية مثل الأمراض العقلية والنفسية والأمراض الجنسية.

٨. ارتكاب الزوج للمخالفات القانونية بصورة متكررة بالإضافة إلى غياب العدالة الشرعية في حالة تعدد الزوجات.

١٠- دراسة الغانم (١٩٩٨م) بعنوان الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري، وأجريت الدراسة في قطر، وهدفت إلى معرفة أهم أسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري الذي يتشابه في خصائصه مع المجتمع السعودي ، ولا سيما إن الباحثة نظرت إلى التغير الاجتماعي الذي تلا إنتاج النفط كأحد العوامل المسئولة عن الطلاق ، وقد شخصت الباحثة التغير الاجتماعي من خلال عدة زوايا كتأثيرات الوفرة الاقتصادية ، وانتقال المجتمع القطري من مجتمع بسيط إلى مجتمع معقد مما أثر على البناء الاجتماعي سلباً ، إضافة إلى انتشار التعليم الذي أسهم وإلى حد كبير في تغيير بعض القيم بما فيها تلك الخاصة بالترابط الاجتماعي . ومن العوامل الأخرى أيضاً انتشار وسائل الاتصال الحديثة وازدياد معدل الحضرية اللذين حملا معهما مؤثرات سلبية على الأسرة بالرغم من الايجابيات الكثيرة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وطبقت الدراسة على عينة من الذكور والإناث الذين مروا بتجربة الطلاق في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٤م ، أرادت الباحثة فحص أثر بعض المتغيرات في قرار الطلاق مثل أوضاع السكن ، ودرجة القرابة بين الزوجين ، وعدد الأبناء والزوجات واعتمدت أيضا على تحليل إحصاءات المحاكم بالإضافة إلى الاستبيان الذي وظفته لهذا الغرض .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. فيما يتعلق بأسباب الطلاق في سجلات المحاكم فأنها جاءت على النحو التالي :

- الخلافات بين الشريكين وعدم التفاهم بنسبة ٦٦،٣% .
- إهمال شؤون الأسرة وسؤ خلق والمعشر ٨،٢%.
- عدم التوافق والانسجام ٦%.
- الرغبة بالطلاق ٢،٩%.
- عدم الإنجاب ١،٣% .
- مرض أحد الشريكين ١،٣% .

٢. إما الأسباب التي توصلت إليها الباحثة ومن خلال الاستبيان فقد بلغت ١٦ سببا رئيسيا ترد أدناه مع النسبة بكل سبب حسب أهميته :

- عدم التوافق أو التفاهم ٥٦%.
- المشاحنات المستمرة ٣٨،٩% .
- جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية ٣٤،٣% .
- تدخل الاقارب ٣٤،٣% .
- سوء اختيار الشريك ٢٨% .
- المعاملة السيئة من الشريك ٢٦،٣%.
- العجز عن الوفاء بنفقات الأسرة ٢٠% .
- غياب المسؤولية تجاه الشريك ١٩،٤% .
- رغبة الزوجة في الحصول على مسكن مستقل ١٨،٣% .
- ضعف الوازع الديني عند الشريكين أو أحدهما ١٧،١% .
- خيانة الشريك ١٦% .

- الإجبار على الشريك (الزيجات المرتبة) ١٥،٤% .
- انشغال الزوج المستمر ١٢،٦% .
- عدم التوافق الجنسي ١٠،٣% .
- عدم الإنجاب ٩،٧% .
- وجود فارق عمري كبير بين الشريكين ٩،٧% .

٣. خلصت الباحثة إلى وجود ستة أسباب ترى أنها مسؤولة عن الطلاق أجملتها في العوامل التالية :

١. عجز الزوجين عن التفاهم أو التوافق واستمرار الخلافات بينهما

٢. نقص في فهم وأدراك الزوجين لمعنى ومتطلبات الحياة الزوجية.

٣. تدخل أسرتي الطرفين أو أحدهما في الخلافات الزوجية مما يزيد من تفاقم المشكلات .

٤. عدم التكافؤ بين الطرفين

٥. وجود سلوكيات عند أحد الطرفين غير مقبولة من الطرف الآخر.

٦. تأثير العوامل المادية على العلاقة الزوجية .

١١- دراسة المجالي (٢٠٠٠م) بعنوان أسباب الطلاق في محافظة الكرك بالأردن، وهدفت إلى معرفة بعض المتغيرات ذات العلاقة بحدوث الطلاق في محافظة الكرك . وشملت الدراسة متغيرات العمر عند الزواج ، والدخل ، ومكان الإقامة ، وعدد سنوات الزواج ، وطريقة الاختيار للزواج ، وفترة الخطوبة والتجانس ، وتكرار التوتر ، والأسباب الدافعة لحدوث الطلاق التي ظهر وجود علاقة بينها وبين ظاهرة الطلاق،

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وعينة مؤلفة من (٢٢٤) مطلقا ومطلقة في محافظة الكرك .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المتعلقة بأسباب الطلاق في محافظة الكرك منها:

١. سيطرة الاتجاه التقليدي في الاختيار للزواج .

٢. أن وجود الأبناء يعد عاملاً مهما في بقاء الأسرة .

٣. يعتبر تدخل الأسرة من الأسباب الأساسية في حدوث النزاعات الزوجية المؤدية إلى الطلاق .

٤. يعتبر حدوث التوتر اليومي من السمات الغالبة على حياة الأسر المطلقة .

٥. كما وجد أن السب والشتم من أكثر الوسائل المتبعة عند حدوث النزاعات .

٦. يعد الطلاق محنة فردية واجتماعية .

٧. وجد أن معاناة المطلقين تستمر حتى بعد حصول الطلاق .

٨. أن الآثار النفسية هي الأكثر وضوحا في التأثير سلبا في مفهوم الذات .

١٢-دراسة غزوي (٢٠٠٤) بعنوان دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث الطلاق دراسة ميدانية على المطلقين في محافظة اربد – الأردن، وهدفت إلى الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الطلاق من وجهة نظر المطلقين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، وطبقت على عينة مكونة من (٢٠٠) حالة من المطلقين والمطلقات من مجتمع الدراسة من محافظة إربد.

وتوصلت الدراسة فيما يتعلق بأسباب حدوث الطلاق إلى عدد من النتائج منها:

١. وجود العلاقة بين تدخل الأهل وبين وقوع الطلاق.

٢. جهل الحياة الزوجية بين كلا الطرفين (الزوج ، الزوجة).

٣. هناك علاقة بين قصر فترة الخطوبة ووقوع الطلاق ،وأيضا وجود علاقة بين عمل المرأة وحدوث الطلاق.

٤. يعتبر ضعف الوازع الديني من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

٥. وأيضاً وجود العلاقة بين الطلاق والتفكير في المشاحنات والصراع وعدم الشعور بالأمن.

١٣- دراسة العقيل (١٤٢٥هـ) بعنوان ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وأجريت في مدينة الرياض، وهدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي والأسباب التي تؤدي إلى الطلاق من كلا الطرفين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة البحث من ثلاث قطاعات هي " القضاة الذين يجرون وقائع الطلاق، والمترددون والمترددات على محاكم العقود والأنكحة بقصد الطلاق، ومجموعة من الموجهين والموجهات العاملين بإدارات الإشراف التربوي في خمس مناطق.

وتوصلت إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بأسباب الطلاق منها:

١. أن تدخل الأهل في حياة الزوجين يأتي في مقدمة العوامل المسببة للطلاق.

٢. ويأتي عدم الالتزام الديني والأخلاقي في المرتبة الثانية من حيث أسباب الطلاق.

٣. يعتبر عدم التكافؤ الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من الأسباب المهمة المؤدية إلى الطلاق.

٤. ويأتي التفاوت العمري بين عمر الزوج وعمر الزوجة في المرتبة الخامسة من بين العوامل المسببة للطلاق، أما تعدد الزوجات فيأتي في آخر ترتيب هذه الأسباب.

١٤- دراسة الرديعان (٢٠٠٨م) بعنوان طلاق ما قبل الزفاف أسبابه وسمات المطلقين، وأجريت في مدينة الرياض ، وهدفت إلى دراسة الطلاق الذي يلي عقد القران ويسبق دخول الزوج بالزوجة ومعرفة أسباب هذا النوع من الطلاق السريع جداً ولماذا يلجئ إليه بعض الشباب . وظروف وقوعه ، إضافة إلى الرغبة في معرفة سمات المطلقين وطريقة اختيار الشريك ودوافع التعجيل بعقد القران والأسباب التي تدفع ببعض الأسر إلى تأخير عقد القران حتى يوم الزفاف، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بحيث تم تركيز الضوء على عدد محدود من الحالات ودراستها عن كثب بشكل مركز وهم من الذكور وتراوحت أعمارهم ٢٤-٣٢ سنة ومروا بتجربة الطلاق، وتكونت عينة الدراسة من حالة من المطلقين في مدينة الرياض تم انتقاؤهم من٢٣ حالة خضعت للدراسة وسحبت العينة باستخدام كرة الثلج التي يرتفع عدد مفرداتها مع مرور الوقت خلال مرحلة جمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أن جميع المطلقين في هذه الدراسة كانوا من الشباب الذين تقع أعمارهم بين الرابعة والعشرين والثانية والثلاثين وللإيضاح فالعينة لم تشمل فئة عمرية آخري أي ما فوق ٣٢ سنة حتى يمكن عقد مقارنات وذلك بسبب بسيط وهو عدم عثور الباحث على مطلقين من أعمار متقدمة . ولذلك دلالة سوسيولوجية، فالطلاق المبكر يرتبط غالباً بالشباب .وهو ما يعكس بعض خصائصهم النفسية .

٢. أن جميع المبحوثين تقريباً لم ينظروا إلى تجاربهم في الطلاق المبكر كفشل ذريع بقدر ما يلقون باللائمة على الظروف المحيطة بهم فهم دائماً يعيدون القضية إلى سوء الاختيار بسبب مواقف لا يستطيعون التحكم بها كالعادات والتقاليد وعدم التوافق بين أسرتي الشاب وطليقته.

٣. غالبياً المطلقين الذين تم دراسة حالتهم كانوا غير راضين عن طريقة الخطبة والزواج السائدين.

٤. جميع من تم مقابلتهم يعملون بوظائف ثابتة ويحصلون على دخول ويساهم كل منهم بجزء من دخله في الإنفاق على أسرته.

٥. لوحظ عدد قليل من المبحوثين كانوا غير مقيمين مع أسرة الوالدين بشكل مستمر وغالباً لأسباب تتعلق بعملهم في أماكن بعيدة عن مواطن الأسرة الأصلي.

٦. اتضح أن معظم المطلقين في هذه الدراسة كانت طليقاتهم "بعيدات" أي من خارج الدائرة القرابية.

١٥- دراسة الخطيب (٢٠٠٩) بعنوان التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية، وأجريت في مدينة الرياض، وهدفت إلى الكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي وأدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق، ومعرفة أهم عوامل الطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء السعوديات المطلقات، وإلقاء الضوء على أهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي لجمع البيانات، فقامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة لسيدات سعوديات مطلقات من مختلف الفئات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. وأهم الأدوات المستخدمة هي المقابلة المتعمقة لمجموعة من السيدات لمطلقات في مدينة الرياض، والاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، والعينة التي استخدمت عينة الكرة الثلجية؛ حيث كانت كل مطلقة ترشح مجموعة من المطلقات بعد استئذانهن لإجراء المقابلة معهن.

وتوصلت إلى عدد من النتائج منها:

١. تشير نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية: عدم تحمل المسئولية، الجفاف العاطفي، سوء الطباع، المشاكل الجنسية، عدم الإنجاب، زواج المسيار.

٢. أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة.

٣. بينت الدراسة أن الطلاق لا يتم نتيجة لعامل واحد فقط، بل لعدة عوامل مترابطة.

٤. أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق بصفة عامة هي: اختلاف مفهوم المرأة للعلاقة الزوجية عن الرجل ، ووجود بدائل أخرى أمام المرأة ساعدها على اتخاذ قرار الطلاق.

- التعقيب على الدراسات السابقة :

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن هناك تنوعاً واضحاً بينها من حيث توزيعها الجغرافي وشمولها لعدد من المجتمعات العربية ومن حيث الموضوعات التي تناولتها، والأطر النظرية والمنهجية الموجهة لها ، ولعل التنوع في هذه الدراسات يرجع إلى الاختلاف في الثقافة السائدة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة التشريعات المنظمة لعملية الطلاق في كل مجتمع عربي على حده، رغم أنها شريعة واحدة تحكم وتنظم أمور الزواج والطلاق في المجتمع العربي ، ولكن بنود القضية تختلف من مجتمع للآخر وفقاً للثقافة السائدة فيه، وفيما يلي نقدم تحليلاً نقدياً لهذه الدراسات وموقف الدراسة الحالية منها:

١. بالنسبة للدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق بوجه عام فقد ركزت على أسبابه الخاصة ، والآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عليه خاصة بالنسبة للأطفال والنساء ، كما عرضت لموضوع الزواج للمرة الثانية ونظرة المجتمع للمطلقة ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالإجراءات القانونية المتبعة في سبيل الحصول على الطلاق ، خاصة في المجتمعات التي يستغرق فيها الحصول على الطلاق وقتاً طويلاً ، لكن دون الاهتمام بالربط بين ما يحدث في مجتمع الدراسة من تغيرات وظاهرة الطلاق والذي يمثل موضوع الدراسة الحالية ، حيث أنه لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة مستقلة عن المجتمع ، وذلك لأن استقرار العلاقة

الزوجية أو تصدعها بالطلاق هو موضوع ينتج عن العديد من التغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والتشريعية ، والشخصية أيضاً .

٢. قد يفسر انتشار الطلاق على أنه نتاج للخلل الشخصي أو الخلل الاجتماعي ، ومؤشر لضعف العلاقات الاجتماعية، ولعدم استقرار النظام الأسري ، وقد يفسر من منظور آخر على أنه نتاج أو انعكاس لطبيعة تشريعات الزواج والطلاق داخل المجتمع ، وما يطرأ عليها من تغيرات ، مما يؤدي إلى اختلاف مجموعة الظروف المؤدية إلى الطلاق والعوامل المثيرة لقراراته من مجتمع لآخر ، لذا فإن ظاهرة الطلاق هي ظاهرة ذات خصوصية تفرضها بيئة اجتماعية معينة.

٣. كشف استعراض دراسات الطلاق على المستويين العربي والسعودي أن معظم هذه الدراسات يغلب عليها الطابع الكمي الذي يعتمد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وبالتالي على التحليلات الإحصائية التي تلجأ إلى استخدام المقاييس الإحصائية ومعاملات الارتباط والتباين والتحليل العاملي ، وهو ما لا يكشف عن الأسباب الحقيقية للطلاق وديناميات العلاقة الزوجية التي تنتهي بالطلاق ، حيث تحتاج هذه النوعية من النتائج إلى تحقيق مزيد من العمق لا يمكن أن تكشف عنه هذه المناهج والأدوات الكمية.

٤. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق ركزت بصفة أساسية على الأسباب المؤدية إلى الطلاق أو الانفصال ، خاصة تلك التي تتصل بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه وما يتعرض له من تغيرات يكون لها آثارها على الاستقرار الزواجي والعلاقة بين الزوجين داخل نطاق الأسرة ، كالدراسات الخاصة بتعدد أدوار المرأة وصراع الأدوار الناتجة عن ذلك وأيضاً الدراسات التي تناولت التغيرات الحديثة التي لحقت بقوانين الطلاق ، وخاصة قوانين النفقة وحضانة الأطفال ، وعلاقة القيم الثقافية بتلك القوانين ، وكيف تتغير هذه القوانين كنتاج لتغير القيم الثقافية ، إلا أن أغلب هذه الدراسات قد أجريت علي بيئات حضرية متباينة ، وانحصر الاهتمام بالمجتمع الريفي في نطاق مقارنة اتجاه

معدلات الطلاق دون التطرق لطبيعة الحياة الريفية كنمط ثقافي وأثرها على الطلاق ، حيث النظرة إلى الطلاق كظاهرة حضرية موطنها الوسط الحضري ، نظراً لارتفاع معدلات الطلاق في الحضر بالمقارنة إلى الريف.

٥. على الرغم من تنوع الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق من حيث مجالها الجغرافي والزمني ومن حيث المنهج والموضوع، إلا أنها لم تتناول بالدراسة نمط الطلاق الذي يقع داخل الأسرة حديثة الزواج بوصفه من الظواهر التي زادت معدلاتها بصور ة واضحة، وكذلك بوصفه من أخطر أنواع الظواهر الاجتماعية من حيث التأثير على الفرد والأسرة ، مما يعني أن دراسات الطلاق في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة لم تتناول دراسة العلاقة بين التحولات البنائية التي يشهدها المجتمع منذ منتصف السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة وظاهرة الطلاق المبكر ، والتي تمثل موضوع الدراسة التي نحن بصددها.

٦. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة أيضاً صياغة تساؤلاتها وأدواتها البحثية وفي توجيه الاهتمام تجاه بعض القضايا المهمة التي ترتبط بمعالجة عدم الاستقرار الزواجي باعتبارها أبعاداً مؤثرة في انهيار الزواج وحدوث الطلاق ومنها سن الزواج ، والاختيار للزواج ، وسوء التوافق الزواجي ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستناداً إلى ذلك ، تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن العلاقة بين التغيرات العنيفة التي تعرض لها المجتمع السعودي على مدى العقود الأربعة الماضية وحتى الفترة المعاصرة ، وما أصاب الأسرة السعودية من تغير في القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية، وكذلك التحول في نمط المعيشة والاستهلاك والإنفاق وما ترتب على ذلك من انتشار لظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج ، وذلك بهدف التعرف على طبيعة تلك الظاهرة الجديدة وآثارها ومدى انتشارها ، بالإضافة إلى احتمالات تطورها أو تداعياتها المستقبلية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

- تمهيد .
- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- إجراءات تطبيق أداة الدراسة.
- أساليب المعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولاً : تمهيد :

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة ويبين مجتمع وعينة الدراسة ، كما يوضح كيفية بناء أداة الدراسة لجمع البيانات اللازمة ، والإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة ، والكيفية التي طبقت بها الدراسة ميدانياً ، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في بيانات الدراسة .

ثانياً : منهج الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وبناءً على تساؤلات الدراسة ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً .(عبيدات وآخرون ٢٠٠٣م ، ص ٢٤٧).

فبواسطة استخدام المنهج الوصفي قام الباحث بدراسة ظاهرة الطلاق في تشابكاتها وعلاقتها البنائية ببعض متغيرات والعوامل التي أدت إلى الطلاق بين المتزوجين حديثاً .

ثالثاً : مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات السعوديين والذين لم يمر على زواجهم أكثر من خمس سنوات وتم تحديدهم والتعرف عليهم من خلال المترددين

والمترددات على محكمة الأحوال الشخصية ومكتب الضمان الاجتماعي النسوي بمدينة الرياض ، وأيضاً من خلال المعارف والأقارب والأصدقاء خلال فترة إجراء الدراسة الميدانية والتي استغرقت شهراً بكامله امتد من يوم ١٤٣٤/٣/٢٠هـ إلى يوم ١٤٣٤/٤/٢٠هـ بمدينة الرياض ، وقد بلغ العدد الإجمالي لعينة الدراسة والذي تمكن الباحث من إجراء المقابلات معهم وتطبيق الاستبانة عليهم بلغ (٢٢٠) مفردة موزعين إلى (١٢١) مطلق و(٩٩) مطلقة .

رابعاً : عينة الدراسة :

تم تحديد مجتمع الدارسة بناء على آخر إحصائية حصل عليها الباحث من وزارة العدل السعودية والمتعلقة بحالات الطلاق بين المتزوجين من السعوديين للشهر الأخير من عام ١٤٣٢هـ والتي تشير إلى أن عدد حالات الطلاق بين المتزوجين السعوديين بلغ في هذا الشهر (٦٥٣) حالة طلاق وباستشارة المتخصصين في الإحصاء قرروا أن الحجم المناسب لعينة الدراسة هو (٢٢٠) مفردة ويمثل هذا العدد نسبة تصل إلى ٣٣,٦٩% من مجموع المطلقين والمطلقات خلال شهر ذي الحجة ١٤٣٢هـ ، وقد لجاء الباحث إلى أسلوب العينة الغرضية أو العمدية وأسلوب عينة كرة الجليد للحصول على هذا العدد من المطلقين والمطلقات داخل مدينة الرياض . حيث اعتمد أسلوب العينة الغرضية أوالعمدية في اختيار حالته من المترددين والمترددات على محكمة الأحوال الشخصية ومكتب الضمان الاجتماعي النسوي بالرياض ، ومن خلال هذا المصدر تمكن الباحث من تطبيق استمارة

البحث على (٢٠٠) مفردة من المطلقين والمطلقات المترددين والمترددات ، ثم عمد الباحث إلى استخدام أسلوب عينة كرة الجليد من خلال المطلقين والمطلقات من المعارف والأقارب والأصدقاء وبلغ عدد المفردات التي تم الحصول عليه من هذا المصدر (٢٠) حالة من المطلقين والمطلقات

خامساً : أداة الدراسة :

- بناء أداة الدراسة :

تكونت الاستبانة من مجموعة من البنود التي تتدرج تحتها مجموعة من الأسئلة حول المبحوث والطرف الآخر أي الشريك يملأها الباحث بناءً على ما يدلي به المبحوثون من بيانات ، أو يجيب عليها المبحوث بنفسه إذا كان في مستوى تعليمي يتيح له فهم الأسئلة التي تضمها الاستمارة .

ومن أجل توفير أكبر قدر من الدقة والموضوعية في صياغة أداة الدراسة بحيث تقيس العوامل المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً فعلياً تم إجراء مسح لأهم الدراسات المتوفرة عن أهم أسباب الطلاق في المجتمع السعودي وأيضاً بقية دول المنطقة ، وأيضاً الاطلاع على أهم الأسباب الطلاق الواردة في كشوف وزارة العدل متمثلة بمحكمة الأحوال الشخصية بمدينة الرياض وأيضاً من خلال الجمعيات المهتمة بأمور المجتمع كجمعية ابن باز وجمعية واعي وجمعية مودة وغيرها من المؤسسات المجتمعية التي تهتم بأمور المجتمع .

وقد اعتمد الباحث في إعداد بنود الاستمارة على الأسئلة المقننة أو مقفلة الإجابة بما يتيح الخروج بمجموعة من النتائج التي تسهم في تحديد العوامل المرتبطة بالطلاق بين المتزوجين حديثاً في المجتمع السعودي .

- محتوى أداة الدراسة :

تم إعداد أداة الدراسة وفق البنود التالية:

١. البند الأول : ويتضمن أبرز البيانات الأساسية وهي : (النوع ، السن ، الحالة التعليمية ، الحالة العملية ، نوع المهنة ، جهة العمل ، الدخل الشهري ، مصادر الدخل ، نوع السكن ، وجود الأبناء ، عدد الأبناء).

٢. البند الثاني : ويتضمن أبرز الأسئلة الخاصة بالزواج وهي : (العمر عند الزواج ، عدد مرات الزواج ، الزواج الذي انتهى بالطلاق ، الزواج برضاك ، القرابة مع الشريك ، درجة القرابة ، رؤية الشريك ، سبب عدم الرؤية الشريك ، الاختيار مناسباً للشريك ، سبب مناسبة الاختيار ، سبب عدم مناسبة الاختيار ، المشكلة التي واجهتها بعد الزواج).

٣. البند الثالث : ويتضمن أبرز الأسئلة الخاصة بالإقامة وشبكة العلاقات وهي (الإقامة بعد الزواج ، سبب الإقامة مع آخرين، الخلافات التي أدت في الإقامة مع آخرين ، علاقتك مع أهل زوجك ، سبب سوء العلاقة مع أهل زوجك ، نوع العلاقة القائمة بين زوجك أو زوجتك وأهلك ، سبب سوء العلاقة بين زوجك أو زوجتك وأهلك ، تأثير الخلافات في طلب الطلاق).

٤. البند الرابع : ويتضمن أبرز الأسئلة الخاصة عن تعدد الزوجات وهي (الزوج متــزوج بأخرى ، عدد الزوجات التي في العصمة ، الأسباب الدافعة للزواج بأكثر من واحــدة ، النتائج التي ترتبت على وجود أكثر من زوجة).

٥. البند الخامس : ويتضمن أبرز الأسئلة الخاصة بالطلاق وهي (حدوث الطلاق ، الفترة الزمنية لوقوع الطلاق ، وقوع الطلاق قبل أو بعد الدخول ، الإقامة بعد الطلاق ، بديات الخلافات مع الشريك ، الزواج بعد الطلاق الأخير ، الحصول على مساعدة اجتماعية ، كافية المساعدات الاجتماعية).

٦. البند السادس : ويتضمن المحور الخاص بالعوامل الدافعة الطلاق ويتمثــل فــي (٣٣) فقرة ويستجاب عليها وفق التدرج الثلاثي (عامل مهم بدرجة كبيرة ، عامل مهم ، عامل محدود الأهمية).

٧. البند السابع : ويتضمن المحور الخاص بالنتائج المترتبة على الانفصال مــن الناحيــة النفسية ويتمثل في (١٢) فقرة ويستجاب عليها وفق التدرج الثلاثي (حدث بدرجة كبيرة ، حدث بدرجة متوسطة ، لم يحدث مطلقا).

٨. البند الثامن : ويتضمن المحور الخاص بالنتائج المترتبة على المسئوليات تجاه الأســرة بعد الطلاق وتتمثل في (٨) فقرات ويستجاب عليها وفق التدرج الثلاثي (حدث بدرجــة كبيرة ، حدث بدرجة متوسطة ، لم يحدث مطلقا).

٩. البند التاسع : ويتضمن المحور الخاص بالنتائج العائدة على الطلاق من الناحية الاجتماعية ويتمثل في (٩) فقرات ويستجاب عليها وفق التدرج الثلاثي (حدث بدرجة كبيرة ، حدث بدرجة متوسطة ، لم يحدث مطلقا).

١٠. البند العاشر : ويتضمن أبرز الأسئلة المتعلقة بالمشكلات التي ترتبت على الأطفال نتيجة الطلاق وهي:

أ- **مشكلات أسرية** وتتضمن (تشتت الأطفال ، غياب حنان أحد الوالدين ، عدم الإحساس بسلطة الأب ، فقدان الأطفال للروح الأسرية ، قلة الرقابة ، انحياز الأطفال للطرف الآخر ، السلوك العنيف لدى الأطفال ، التمرد والعصيان وسوء الخلق) .

ب – مشكلات نفسية وتتضمن (زيادة نسبة القلق ، التبول اللاإرادي ، الانطواء والاكتئاب ، الشرود الذهني ، عدم النطق ، التأتأة ، تأثر الأطفال صحياً ، فقدان الأمان ، الإحساس بالوحدة ، التأخر الدراسي ، صعوبة التعلم) .

١١ .البند الحادي عشر: ويتضمن المحور الخاص بالحلول المناسبة لتفادي حدوث الطلاق ويتمثل في (١٢) فقرة ويستجاب عليها وفق التدرج الرباعي (يسهم إلى حد كبير ، يسهم إلى حد متوسط ، يسهم إلى حد قليل ، لا يسهم مطلقاً).

- صدق أداة الدراسة :

صدق الأستبانة يعنى التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف ، ١٤١٦، ص ٤٣٩) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن

تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها " (عبيدات وآخرون ٢٠٠٧م ، ص ١٧٩) . وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال

أ- الصدق الظاهري للأداة :

للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة ، والتأكد من أنها تخدم أهداف البحث ، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، وطلب إليهم دراسة الأداة، وإبداء رأيهم فيها من حيث : مدى مناسبة الفقرة للمحتوى ، وطلب إليهم النظر في مدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات ، وشموليتها ، وتنوع محتواها ، أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل ، أو التغيير ، أو الحذف وفق ما يراه المحكم لازماً. وقام الباحث بدارسة ملاحظات المحكمين ، واقتراحاتهم ، وأجرى التعديلات في ضوء توصيات وآراء هيئة التحكيم .

وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين ، وإجراء التعديلات المشار إليها أعلاه بمثابة الصدق الظاهري ، وصدق المحتوى للأداة ، واعتبر الباحث أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له .

ب – صدق الاتساق الداخلي لفقرات الأداة :

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي في كل محور من محاور أداة الدراسة ، من خلال إيجاد مدى ارتباط كل محور والدرجة الكلية لجميع محاور ، والتأكد من عدم التداخل

بينها ، وتحقق الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول (٢) يوضح ذلك .

جدول رقم (٢)

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومحاورها

محاور أداة الدراسة	معامل الارتباط
العوامل الدافعة للطلاق	.٨٦٦**
النتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية	.٨١٣**
النتائج التي ترتبت على المسئوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق	.٧٠٣**
النتائج التي عادت بعد الطلاق من الناحية الاجتماعية	.٧٠٠**
الحلول المناسبة لتفادي حدوث الطلاق	.٩٤١**

يتضح من الجدول أن معامل ارتباط لمحور العوامل الدافعة للطلاق بلغ (.٨٦٦) وهو معامل ارتباط مرتفع ، وبلغ معامل ارتباط محور النتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية (.٨١٣) وهو معامل ارتباط مرتفع ، وبلغ معامل ارتباط محور النتائج التي ترتبت على المسئوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق (.٧٠٣) وهو معامل ارتباط مرتفع ، كذلك بلغ معامل ارتباط محور النتائج التي عادت بعد الطلاق من الناحية الاجتماعية (.٦٩٧) وهو معامل ارتباط مرتفع ، وأيضاً بلغ معامل ارتباط محور الحلول المناسبة لتفادي حدوث الطلاق (.٩٤١) وهو معامل ارتباط مرتفع ، ويدلٌ ذلك على قوة التماسك الداخلي لفقرات كل محور من محاور أداة الدراسة .

كما قام الباحث باستخراج الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ، للتأكد من عدم

التداخل بينها ، وتحقق الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط باستخدام معامـــل الارتبـــاط بيرسون ، والجداول (٤،٥،٦) توضح ذلك .

جدول رقم (٣)

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لبعد العوامل الدافعة للطلاق (الصدق البنائي)

رقم الفقرة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور
١	.٨٦٦	.١٧٥	**٠,٣٩٥
٢	.٨٦٦	.١٩٦	**٠,٥١٧
٣	.٨٦١	.٤٤٠	**٠,٣٦٤
٤	.٨٦٦	.١٤١	**٠,٣٤٧
٥	.٨٦٨	.٠٨٢	**٠,٤٧٨
٦	.٨٦٥	.٢٥٨	**٠,٥٤٦
٧	.٨٥٨	.٥١٩	**٠,٦٧٤
٨	.٨٥٧	.٥٨٣	**٠,٦٥٢
٩	.٨٦٢	.٣٨٣	**٠,٦٢٣
١٠	.٨٥٩	.٤٨٩	**٠,٦٣٠
١١	.٨٥٧	.٦١٤	**٠,٦٧٩
١٢	.٨٦٢	.٣٩٨	**٠,٥٨٤
١٣	.٨٧٠	-.٠١٧-	**٠,٥٨٦
١٤	.٨٥٨	.٥٣٤	**٠,٦٤٨
١٥	.٨٦١	.٤٣٥	**٠,٦٢٦
١٦	.٨٥٧	.٦٣٨	**٠,٦٢١
١٧	.٨٥٨	.٥٣١	**٠,٦٦٧
١٨	.٨٥٤	.٦٨٣	**٠,٧٢٨
١٩	.٨٥٥	.٦٣٦	**٠,٧٠٠
٢٠	.٨٦٢	.٣٨١	**٠,٦٨٤
٢١	.٨٦٣	.٣٤٤	**٠,٥٨٣
٢٢	.٨٦٠	.٤٨٥	**٠,٦٠٦
٢٣	.٨٧٣	-.٠٥٧-	**٠,٤٨٨

رقم الفقرة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور
٢٤	.٨٦٣	.٣٢٨	**٠,٥٤٩
٢٥	.٨٦٥	.٢٨٥	**٠,٥٧٨
٢٦	.٨٦٠	.٤٤٥	**٠,٦٧٩
٢٧	.٨٦٠	.٤٧١	**٠,٦٨٤
٢٨	.٨٥٧	.٥٥٥	**٠,٦٦٤
٢٩	.٨٥٨	.٥٣٣	**٠,٥٧٩
٣٠	.٨٧٣	-.٠٢٦-	**٠,٤٠٩
٣١	.٨٦٤	.٢٩٨	**٠,٤٨٩
٣٢	.٨٦٤	.٢٧٢	**٠,٣٧١
٣٣	.٨٦١	.٤٣١	**٠,٤٤٤

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط فقرات العوامل الدافعة للطلاق تراوحت بين (٠,٣٤٧-٠,٧٢٨) وجميعها تعد معاملات ارتباط مرتفعة ويدل ذلك على قوة التماسك الداخلي لفقرات العوامل الدافعة للطلاق .

الجدول رقم (٤)

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لبعد

النتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية (الصدق البنائي)

رقم الفقرة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور
١	.٧٨٢	.٦٣٠	**٠,٧١٧
٢	.٨٥٠	-.٠٥٩-	**٠,٤٥٤
٣	.٧٩٠	.٥٦٨	**٠,٦٩١
٤	.٧٨٨	.٥٩١	**٠,٧٦٥
٥	.٧٨٢	.٧٤٨	**٠,٨١٣
٦	.٨٠٣	.٤١٧	**٠,٥٥٨
٧	.٧٨٧	.٦٣١	**٠,٧٥٤
٨	.٧٩٣	.٥٢٨	**٠,٦٩٣
٩	.٨٠٢	.٤٢٩	**٠,٥٨٢
١٠	.٨١٩	.٢٥٢	**٠,٥١٢
١١	.٨٠٣	.٤١٩	**٠,٦٠٢
١٢	.٧٧٨	.٦٨٢	**٠,٧٦٣

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط فقرات للنتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية تراوحت بين (٠,٤٥٤-٠,٨١٣) وجميعها تعد معاملات ارتباط مرتفعة ويدل ذلك على قوة التماسك الداخلي لفقرات المحور وصدقه.

الجدول رقم (٥)

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لبعد

النتائج التي ترتبت على المسؤوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق (الصدق البنائي)

رقم الفقرة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور
١	.٦٢٤	.٥٩٦	**٠,٧٤٧
٢	.٦٣٧	.٥٤٠	**٠,٦٩١
٣	.٦٦٤	.٤٣٤	**٠,٦٧٦
٤	.٧١١	.٢١٠	**٠,٥٦٩
٥	.٦٦٣	.٤٣٩	**٠,٧١١
٦	.٦٦٧	.٥٣٢	**٠,٦٦٥
٧	.٦٦١	.٥٥٨	**٠,٦٦٩
٨	.٧٤٤	.١١٤	**٠,٥٤٩

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط فقرات للنتائج التي ترتبت على المسئوليات اتجاه الأسرة بعد الطلاق تراوحت بين (٠,٥٤٩-٠,٧٤٧) وجميعها تعد معاملات ارتباط مرتفعة ويدل ذلك على قوة التماسك الداخلي لفقرات المحور وصدقه.

جدول رقم (٦)

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لبعد

النتائج التي عادت على الطلاق من الناحية الاجتماعية (الصدق البنائي)

رقم الفقرة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور
١	.٦٩٣	.٣٠٧	**٠,٥٩١
٢	.٦٢٩	.٦٣٠	**٠,٧٠٨
٣	.٦٤٦	.٥١٢	**٠,٧٥٢
٤	.٦٦٥	.٤٠٠	**٠,٥٨٠
٥	.٧٢١	.١٦١	**٠,٥٦٧
٦	.٦٤٣	.٥٣٢	**٠,٧٦٢
٧	.٦٥٩	.٤٣٣	**٠,٥٩٥
٨	.٦٨٥	.٣٢٢	**٠,٤١٣
٩	.٦٩٢	.٢٧٧	**٠,٥٩٣

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط فقرات للنتائج التي عادت على الطلاق من الناحية الاجتماعية تراوحت بين (٠,٤١٣-٠,٧٦٢) وجميعها تعد معاملات ارتباط مرتفعة ويدل ذلك على قوة التماسك الداخلي لفقرات المحور وصدقه.

جدول رقم (٧)

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لبعد

الحلول التي يراها أفراد العينة لتفادي حدوث الطلاق (الصدق البنائي)

رقم الفقرة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور
١	.٩٤٦	.٠٠٠	٠,٥٥٧**
٢	.٩٤٦	.٠٠٠	٠,٧١١**
٣	.٩٤٦	١,٠٠٠	٠,٦٦٢**
٤	.٩٢٦	١,٠٠٠	٠,٧٢٣**
٥	.٩٢٩	١,٠٠٠	٠,٧٤٤**
٦	.٩٢٦	١,٠٠٠	٠,٦٢٢**
٧	.٩٢٦	١,٠٠٠	٠,٧٣٥**
٨	.٩٢٦	١,٠٠٠	٠,٦٦٧**
٩	.٩٢٦	١,٠٠٠	٠,٨٠٣**
١٠	.٩٤٦	.٠٠٠	٠,٨٢٦**
١١	.٩٤٦	.٠٠٠	٠,٨٠٦**
١٢	.٩٤٦	.٠٠٠	٠,٥٢٢**

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط فقرات **الحلول التي يراها أفراد العينة لتفادي حدوث الطلاق** تراوحت بين (٠,٥٢٢-٠,٨٢٦) وجميعها تعد معاملات ارتباط مرتفعة ويدل ذلك على قوة التماسك الداخلي لفقرات المحور وصدقه.

- ثبات أداة الدراسة :

تم استخراج معامل ثبات أداة الدراسة بطريقة الفا كرونباخ ، وقد تم حساب معاملات الثبات لكل محور من محاور أداة الدراسة ، حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٨)
معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة

محاور أداة الدراسة	معامل الارتباط
العوامل الدافعة للطلاق	.٨٦٦**
النتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية	.٨١٣**
النتائج التي ترتبت على المسئوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق	.٧٠٣**
النتائج التي عادت بعد الطلاق من الناحية الاجتماعية	.٧٠٠**
الحلول المناسبة لتفادي حدوث الطلاق	.٩٤١**

يتبين من الجدول السابق أن معامل الثبات لمحور العوامل الدافعة للطلاق بلغ (.٨٦٦) وهو معامل ثبات مرتفع ، وبلغ معامل ثبات محور النتائج التي ترتبت على الانفصال من الناحية النفسية (.٨١٣) وهو معامل ثبات مرتفع ، وبلغ معامل ثبات محور النتائج التي ترتبت على المسئوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق (.٧٠٣) وهو معامل ثبات مرتفع ، كذلك بلغ معامل ثبات محور النتائج التي عادت بعد الطلاق من الناحية الاجتماعية (.٦٩٧) وهو معامل ثبات مرتفع ، وأيضاً بلغ معامل ثبات محور الحلول المناسبة لتفادي حدوث الطلاق (.٩٤١) وهو معامل ثبات مرتفع ، وتعد جميع معاملات ثبات محاور أداة الدراسة مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة ، وتجدر الإشارة أن معاملات ثبات المقاييس المقننة يجب أن لا تقل عن (٠،٧٠) (عودة ،٢٠٠٢م ، ص ٣٦٧) .

- إجراءات تطبيق أداة الدراسة :

بعد الحصول على خطاب تعريف من المشرف يفيد بارتباط الباحث بالدراسات العليا ، تم توزيع الاستبانات على أفراد الدراسة من خلال التقاء بالمبحوثين ، وتم جمع (٢٢٠)

استبانة صالحة للتحليل واستغرق توزيع الاستبانات وجمعها (٣٠) يوماً وتم ذلك خلال الفصل الدراسي الثاني للعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ .

وبعد ذلك تم إدخال البيانات ، ومعالجتها إحصائياً بالحاسب من خلال برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية **spss** الموجود بمركز المعلومات بالجامعة ، ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج .

- أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدارسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها ، فقد تم استخدام أساليب الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) ، وبعد أن تم الترميز ، وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ، كما قام الباحث باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة في هذا البرنامج ، وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها :

١ - التكرارات والنسب المئوية : للتعرف على مفردات الدراسة ، ولتحديد آراء (استجابات) أفرادها تجاه كل الفقرات التي تتضمنها أداة الدراسة .

٢- حساب المتوسط الحسابي (MEAN) : وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد الدراسة نحو كل فقرة من فقرات محاور الدراسة الأساسية .

٣- الانحراف المعياري (STANDARD DEVIATION) : للتعرف على مدى انحـــراف آراء (استجابات) عينة الدراسة نحو كل فقرة من فقرات محاور الدراسة عن متوسطها الحسابي

٤- اختبار مربع كاي٢ (SQUARE TEST-CHI) : لحسن المطابقة للتحقق من وجـــود أو عدم وجود اختلافات ذات دلالة في استجابات أفراد مجتمع الدراسة علـــى درجـــة الاستجابة لكل فقرة .

٥- اختبار بيرسون للعلاقات.

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

في هذا الفصل سيتم عرض أبرز المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للمطلقين والمطلقات ثم استعراض نتائج البحث التي توصل إليها الباحث من عينة البحث وعددها (٢٢٠) حالة طلاق في منطقة الرياض ، وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات البحث وهي كما يلي :

١. ما العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً ؟

٢. ما التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج خلال العقود الثلاثة الأخيرة؟

٣. ما مظاهر سوء التوافق الزواجي بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج؟

٤. ما دور سوء التوافق الزواجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثا ؟

٥. ما طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية حال وقوع الطلاق المبكر؟

٦. ما الآليات المجتمعية التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر والمشكلات الاجتماعية الناتجة عنه في المجتمع السعودي ؟

أولاً : توزيع أفراد العينة حسب النوع :

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر (مطلق)	121	55.0
أنثى (مطلقة)	99	45.0
المجموع	220	100.0

ويلاحظ من التوزيع الوارد في الجدول السابق أن نسبة تمثيل الذكور في العينة قد بلغت ٥٥,٠% في مقابل ٤٥,٠% بالنسبة للإناث ، أي أن نسبة الذكور تزيد عن الإناث بمقدار ١٠% ومع ذلك فأن الفارق ليس كبيراً وليس له تأثير كبير على نتائج العينة خصوصا وانه بمثابة دراسة للظروف المرتبطة بالطلاق والنتائج المترتبة عليه .

ثانيا : توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية :

يعد متغير السن احد المتغيرات الأساسية في الدراسة على اعتبار أن قرارات الإنسان تتأثر إلى حد كبير بمستوى نضجه وقدرته على التحكم في انفعالاته ، وهي الخاصية التي ترتبط في اغلب الأحوال بالمراحل العمرية كبيرة السن . ولقد اظهر التحليل توزيعاً لأعمار أفراد العينة يشير إلى أن اتخاذ قرار الطلاق يرتبط بصورة أكبر بفئات العمر الأصغر ، وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	5	2.3
24-20	42	19.1
29-25	73	33.2
34-30	50	22.7
39-35	21	9.5
44-40	11	5.0
49-45	8	3.6
54-50	3	1.4
59-55	4	1.8
60 فأكثر	3	1.4
المجموع	220	100.0

فبالنظر إلى معطيات الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن معظم أفراد العينة يقعون ضمن الفئة العمرية ٢٠ – ٢٤ و ٢٥-٢٩ و٣٠-٣٤ ، ويمثل هؤلاء نسبة تصل إلى ٧٥% من مجموع عينة الدراسة، أي أن ثلاثة أرباع عينة الدراسة من المطلقين والمطلقات في عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ عاماً إلى أقل من ٣٤ عاماً وهم جميعاً من الفئات العمرية الشابة. كما يلاحظ أنه كلما ارتفع السن انخفض عدد تمثيل الأفراد في العينة. الأمر الذي يؤكد على أن الطلاق يحدث بصورة أكبر بين الفئات العمرية الشابة أي في السنوات الأولى للزواج بين أفراد العينة ، كذلك يشير إلى أن فئة الشباب هم أكثر تعرضاً للتغيرات التي تطرأ على النسق القيم والعلاقات الاجتماعية بسبب عدم تكيفهم مع مستجدات الحياة العصرية المتغيرة باستمرار ومتطلبات الأدوار

الاجتماعية والأسرية التي عليهم الاندماج بها ، خصوصاً دور الزوج أو الزوجة وما يترتب عليه من مسئوليات وتوقعات من قبل الآخر أو الشريك .

ولقد حاولنا من خلال الدراسة الميدانية الكشف عن الفئات العمرية التي يتركز فيها الطرف الآخر أي الزوج أو الزوجة الذي تم الطلاق منه ، وعن ما إذا كان هناك تفاوت في الأعمار قد يكون له تأثير على الحياة العائلية .هذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية للشريك

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	11	5
24-20	45	22.8
29-25	66	33.5
34-30	24	12.1
39-35	23	11.6
44-40	13	6.5
49-45	4	2
54-50	6	3
59-55	2	1
60 فأكثر	3	1.5
المجموع	197	100.0

فتبين من الجدول السابق أن معظم أزواج أو زوجات أفراد العينة يقعون أيضا ضمن الفئات العمري الشابة من ٢٠-٢٩ سنة ، وتقل النسبة كلما ارتفعت الفئات العمرية لأفراد العينة، ويشير ذلك إلى عدم وجود تفاوت في السن بين أفراد العينة والشريك الذي تم الطلاق منه، أي وجود تقارب في الأعمار ، كما يمكن الاستنتاج من ذلك أن زواج

الفتاة من رجل أكبر منها قد اختفى من المجتمع ، ويعني هذا أيضاً أن هناك عوامل أخرى بخلاف التفاوت في العمر قد يكون لها تأثيرات على الحياة الزوجية لأفراد العينة .

ثالثاً : توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية :

يعد متغير التعليم أحد المتغيرات الأساسية التي لابد أن يكون لها تأثير على طبيعة القرارات التي يتخذها الإنسان ، وعلى هذا الأساس سوف نعرض بناء العينة بالنظر إلى متغير التعليم من أجل الكشف عن المستويات التعليمية لأفراد العينة حيث نتوقع أن يكون لارتفاع المستوى التعليمي للفرد دور في التقليل من فرص اتخاذ القرار بالطلاق لارتباطه بدرجة وعي الفرد بإسباب المشكلات التي تواجهه ويزيد من قدرته على حلها . ولقد كان توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	3	1.4
يقرأ ويكتب	6	2.7
حاصل على الشهادة الابتدائية	20	9.1
حاصل على الشهادة المتوسطة	33	15.0
حاصل على شهادة الثانوية العامة أو مايعادله	96	43.6
حاصل على الشهادة الجامعية	59	26.8
أعلى من جامعي	3	1.4
المجموع	220	100.0

وبتأمل معطيات الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون على المستويات التعليمية المختلفة ، وترتفع نسبة تمثيل أصحاب التعليم الثانوي وذلك بنسبة

٤٣,٦% ، والأميون وأشباه الأميين من فئة يقرأ ويكتب (١,٤% ، ٢,٧%) الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الطلاق بين فئة أصحاب التعليم الثانوي . ومع ذلك فإن المعطيات الواردة في الجدول السابق تشير أيضاً إلى أن هناك ما نسبته ٢٦,٨% من أفراد العينة هم من الحاصلين على التعليم الجامعي ، الأمر الذي يشير إلى أن المتعلمين يواجهون أيضاً مشكلات في التكيف مع متطلبات الحياة العائلية ، وبالتالي يمكن أن نستنتج وجود عوامل أو متغيرات ثقافية واجتماعية لها دور في حدوث مشكلة الطلاق . وفي هذا الإطار فإن من المفيد رصد حالة الشريك التعليمية للكشف عن ما إذا كان هناك تباين في المستويات التعليمية ، وكذلك تم سؤال أفراد العينة عن حالة الشريك التعليمية فكانت حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية للشريك

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	4	1.8
يقرأ ويكتب	5	2.3
حاصل على الشهادة الابتدائية	8	3.6
حاصل على الشهادة المتوسطة	26	11.8
حاصل على شهادة الثانوية العامة أو مايعادله	78	35.5
حاصل على الشهادة الجامعية	58	26.4
أعلى من جامعي	2	.9
بدون أجابة	39	17.7
المجموع	220	100.0

وبتأمل مع معطيات الجدول السابق نلاحظ عدم وجود اختلافات متباينة في توزيع المستويات التعليمية بين أفراد العينة والطرف الآخر أو الشريك ، فنسبة الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادله كانت ٣٥,٥% في مقابل ٤٣,٦% بالنسبة لأفراد العينة حيث أن الفارق بينهما هو ٨,١%، كذلك بالنسبة للأميين وأشباه الأميين نجد أن النسبة متقاربة بينهما حيث كانت ١,٨% و٢,٣% بالنسبة للشريك ، ١,٤% و٢,٧% لأفراد العينة ، كذلك الحاصلين على الشهادة الجامعية نجد أن أفراد العينة كانت ٢٦,٨% بينما الشريك ٢٦,٤% ، الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه أن تباين المستويات التعليمية لم يكن له تأثير في حدوث مشكلة الطلاق.

رابعاً : توزيع أفراد العينة حسب الحالة العملية :

تعد الحالة العملية للفرد (سواء الزوج أو الزوجة) من العوامل المؤثرة على الأدوار الأسرية التي يمارسها كل منهما ، وعلى الحالة الاقتصادية للأسرة بشكل عام ، ولذلك حاولنا التعرف على ملامح الحالة العملية لأفراد العينة وللشريك ، وقد كانت النتائج حسبما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

توزيع الحالة العملية لأفراد العينة والشريك

الحالة العملية	أفراد العينة		الشريك	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
طالب	15	6.8	15	6.8
طالب ويعمل في نفس الوقت	3	1.4	1	.5
يعمل	125	56.8	81	36.8
لايعمل	77	35.0	88	40.0
بدون إجابة	0	0	35	15.9
المجموع	220	100.0	220	100.0

تشير معطيات الجدول السابق عن حقيقة أن ٥٦,٨% من أفراد العينة يعملون في مقابل ٣٥,٠% بدون عمل ، كما أن هناك ٦,٨% هم من الطلاب ، وأيضاً نجد أن هناك نسبة ١,٤% الذين هم طلاب ويعملون في نفس الوقت .

ويشير توزيع حالة الشريك إلى نتائج عكسية عن أفراد العينة حيث نجد أن ٣٦,٨% يعملون في مقابل ٤٠,٠% بدون عمل ، وهناك أيضاً ٥.%من الطلاب ويعملون في نفس الوقت ، الأمر الذي يؤكد أن ارتفاع نسبة الذين لايعملون في الأسر المطلقة التي تم تطبيق الدراسة الميدانية عليها يشير إلى احتمالية تأثر الأدوار الأسرية ومستوى الأسرة الاقتصادي .

وسوف نعرض بناء العينة حسب نوع المهنة بالنسبة للعاملين منهم ، وكذلك نوع مهنة الشريك ، من أجل الكشف عن أنواع المهن التي يمارسها المطلقون من أفراد العينة وشركاؤهم في الحياة الزوجية التي انتهت بالطلاق ، حسبما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة

نوع المهنة	أفراد العينة	
	التكرار	النسبة المئوية
عسكري	42	19.1
مدني	79	35.9
أعمال حرة	7	3.2
بدون إجابة	92	41.8
المجموع	220	100.0

وتكشف معطيات الجدول السابق على أن ٤١,١% من أفراد العينة لم يحددوا المهنة التي يعملون بها ، وذلك يرتبط بحقيقة أن هناك نسبة من الذين لايعملون بين أفراد العينة وخصوصاً الإناث ، أما بالنسبة للذين حددوا المهنة التي يعملون بها فقد تبين أن ٣٥,٩% من أفراد العينة يعملون كمدنيين وهي المهن الإدارية ، وفي المهن العسكرية في بلغت النسبة ١٩,١% ، ونجد النسبة الأقل في الأعمال الحرة فقد كانت النسبة ٣,٢%، لذلك نتوصل إلى أن ارتفاع الطلاق يقع بين أصحاب المهن المدنية أكثر ويليه المهن العسكرية ، ويقل بين أصحاب الأعمال الحرة .

خامساً : توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري (الوضع الاقتصادي) :

يعتبر الدخل الشهري احد المؤشرات الأساسية في قياس الوضع الاقتصادي للأسرة ، ولقد تم الطلب من أفراد العينة تحديد مستوى دخلهم الشهري و استجاب جميع أفراد العينة وحددوا مستوى دخلهم الشهري وذلك حسبما هو موضحه في الجدول التالي :

جدول رقم(١٦)

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري والنوع

الدخل الشهري	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 1000	3	2.5	65	65.7
2000 - 1000	-	-	12	12.1
3000-2000	4	3.3	6	6.1
4000-3000	9	7.4	4	4
5000-4000	9	7.4	-	-
6000-5000	18	14.9	3	3
7000-6000	13	10.7	6	6.1
8000-7000	22	18.2	-	-
9000-8000	11	9.1	2	2
10000-9000	12	9.9	-	-
11000-10000	12	9.9	-	-
12000-11000	3	2.5	-	-
13000-12000	-	-	1	1
14000-13000	1	.8	-	-
15000-14000	1	.8	-	-
15000 فأكثر	3	2.5	-	-
المجموع	121	100.0	99	100.0

وتشير النتائج في الجدول السابق إلى أن معظم أفراد العينة من الذكور يقعون ضمن فئة الدخل فوق المتوسط ٥٠٠٠-٨٠٠٠ريال شهرياً ، وفئة ٧٠٠٠-٨٠٠٠ ريال نسبة ١٨,٢% وهي أعلى النسب في التوزيع بالنسبة للذكور و يلاحظ أن فئة أصحاب الدخل المنخفض أقل من ١٠٠٠ريال هي أقل النسب حيث بلغت ٢,٥% ، وإذا أمعن النظر إلى الدخل الشهري لأفراد العينة من الأناث نجد أن معظمهن يقعون ضمن فئة الدخل المنخفض اقل من ١٠٠٠-٢٠٠٠ ريال ، وحيث تشكل فئة أقل من ١٠٠٠ريال

بنسبة ٦٥,٧% وتقع فئة ٢٠٠٠-٣٠٠٠ريال وفئة ٦٠٠٠-٧٠٠٠ريال بنسبة٦,١% ، ونستنتج من ذلك أن نسبة كبيرة من الأسر المطلقة التي تم تطبيق الدراسة الميدانية عليها تتميز بوضع اقتصادي دون المتوسط ، الأمر الذي يشير إلى احتمال تعرضها لبعض الضغوط الاقتصادية .

ولقد حاولنا تحديد المصادر التي يعتمد عليها أفراد العينة في توفير الدخل الشهري وكانت النتائج حسبما هو موضحه في الجدول التالي :

جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة حسب مصادر الدخل الشهري والنوع

مصادر الدخل	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الراتب	101	83.5	27	27.3
تجارة	19	15.7	2	2
أسهم وسندات	1	.8	-	-
معاش الضمان الاجتماعي	-	-	33	33.3
مساعدات الأهل والأقارب	-	-	37	37.4
المجموع	121	100.0	99	100.0

ونستنتج من الجدول السابق أن أفراد العينة من الذكور أن نسبة ٨٣,٥% يعتمدون على الراتب الشهري كمصدر أساسي للدخل ، وأفاد نسبة ١٥,٧% أن اعتمادهم على التجارة ، وبصورة أقل على أسهم وسندات ، أما أفراد العينة من الإناث ، فتبين أن ٣٧,٤% يعتمدون على مساعدات الأهل والأقارب كمصدر أساسي للدخل، ونسبة ٣٣,٣% أفادوا بأنهم يحصلون على معاش الضمان الاجتماعي ونسبة ٢٧,٣% على الراتب

الحكومي كمصدر أساسي للدخل وأقلهم ٢,٠% على التجارة ، وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة من الذكور يعتمدون على مصدر وحيد للدخل وهو الراتب الحكومي في الغالب ، ونتوصل إلى أن معظم الأسر المطلقة التي تم تطبيق الدراسة الميدانية عليها كان اعتمادهم الأساسي على مساعدات الأهل والأقارب ،وأيضا معاش الضمان الاجتماعي ، وقليلٌ منهم على الراتب الحكومي ، لذلك يمكن تصنيفهم ضمن فئات الدخل المحدود أو المتوسط .

سادساً : توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن :

يعد نوع السكن من الأمور التي تساعد في التعرف على الظروف السكنية والمعيشية للمبحوثين ، ولقد أظهر تحليل النتائج حسبما هو موضح في معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
ملك خاص	107	48.6
إيجار	109	49.5
سكن حكومي	4	1.8
المجموع	220	100.0

وبتأمل معطيات الجدول السابق تبين أن ٤٩,٥% من أفراد العينة يقطنون في مساكن إيجار ، وأن٤٨,٦% يسكنون في ملك خاص ، وأن ١,٨% في سكن حكومي . ويمكن أن نلاحظ من التوزيع السابق أن أعلى نسبة كبيرة من الحالات تسكن في مساكن

إيجار ، ويليه يسكنون في ملك خاص ، وأقل نسبة منهم في سكن حكومي ، الأمر الـذي يشير إلى أن معظم أفراد العينة يعايشون أوضاعاً سكنية منخفضة فـي ضـوء معـايير مستويات المعيشة في المجتمع خصوصاً وأن البيانات التي تم الحـصول عليهـا حـول مستوى الدخل لأفراد العينة أظهرت تركز أفراد العينة ضمن فئة أصحاب الدخل المتوسط والمحدود . الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه وجود علاقة بين انخفاض مستوى المعيـشة والتفكك الأسري أو الطلاق عند أفراد العينة .

سابعاً : توزيع أفراد العينة حسب البيانات الخاصة بالأبناء :

تعد الأسر المفككة وخصوصاً التي انتهت بالطلاق مشكلة أكبر في حالـة وجـود أطفال ، بسبب تأثر هؤلاء بعملية انفصال والديهما ، وانعكاس ذلـك علـى أوضـاعهم الصحية والنفسية والاقتصادية والتربوية ..... الخ . ولذلك كان من المهم بالنسبة للدراسة الراهنة الكشف عن وجود أبناء نتيجة الزواج الذي انتهى الطلاق ، وتبين أن نسبة مـن الحالات المطلقة يوجد لديها أطفال من هذا الزواج ، وهو ما توضحه معطيـات الجـدول التالي :

جدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة حسب وجود الأبناء

الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	87	39.5
لا	133	60.5
المجموع	220	100.0

ويتضح من معطيات الجدول السابق أن ٣٩,٥% من الحالات لـــديهم أبنـــاء مـــن الزواج الذي انتهى بالطلاق ، في مقابل ٦٠,٥% أفادوا بالنفي أي أن الحياة الزوجية قـــد انتهت قبل إنجاب أطفال ، ومن ذلك نجد أن حالات الطلاق التي طبقت الدراسة عليها قـــد أثمرت العلاقة الزوجية عن وجود أبناء ، وبالتالي فإن وجود الأطفال لا يقلل من فـــرص الانفصال أو الطلاق بين الزوجين ، وهذا يعطينا مؤشر أن هناك وجود حالات عبارة عن أسر قد تفككت في ظل وجود أطفال ، وذلك يعني أن الآثار المترتبة على الطلاق ستكون أكبر على الزوجين المطلقين وأطفالهم والمجتمع ككل.

ولما كان موضوع وجود الأطفال ذا أهمية قصوى ، فلقد حاولنا التعرف على عدد الأبناء عند الأسرة التي تم فيها الطلاق وكان عدد الحالات التي كشفت عن عـــدد الأبنـــاء ٨٧ حالة، وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
2-1	71	81.6
4-3	16	18.4
المجموع	87	100.0

ويظهر من المعطيات السابقة أن نسبة ٨١,٦% من الحالات التي لديها أطفال مـــن ١-٢ طفل ، وأن نسبة ١٨,٤% من لديهم ٣-٤ طفل ، الأمر الذي نستنتج أنه كلما كبـــر عدد الأطفال أو الأبناء كلما أصبح الطلاق أقل من الذين أثمرت عنهم العلاقة الزوجيـــة . أي أن قرار الطلاق يصبح أكثر صعوبة مع زيادة عدد الأطفال وطـــول مـــدة الـــزواج ،

ويعكس ذلك حرص الوالدين على عدم تفكيك الأسرة وتشريد الأبناء ، ومع ذلك فإن الحقيقة التي نواجهها هي أن وجود الأطفال لا يمنع الطرفين أو أحدهما من اتخاذ قرار الطلاق ، وبالتالي فإن هناك عدد كبير من الأطفال يتأثر بظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي .

ثامناً : توزيع أفراد العينة حسب السن عند الزواج الذي انتهى بالطلاق :

تفترض الدراسة أن عامل السن عند الزواج من العوامل التي يمكن أن تكون أحد الأسباب التي تفضي أو تؤدي إلى الطلاق على اعتبار أن الأزواج الأصغر سناً أقل تجربة ونضجاً وتسرعاً في اتخاذ القرارات ، الأمر الذي قد يكون له تأثيره على اتخاذ قرار الطلاق ، وبالنسبة لأفراد العينة فقد تم سؤالهم عن سنهم عند الزواج الذي أفضى بالطلاق ، فكان التوزيع حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة حسب العمر عند الزواج الذي انتهى بالطلاق

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 15 سنة	1	.5
19-15	10	4.5
24-20	60	27.3
29-25	74	33.6
39-30	53	24.1
49-40	12	5.5
59-50	8	3.6
فأكثر60	2	.9
المجموع	220	100.0

ومن معطيات الجدول السابق نجد أن معظم أفراد العينة كانوا قد تجاوزا العشرين عاماً عند زواجهم الذي انتهى الطلاق ، حيث كانت نسبة تمثيل الفئة العمرية ٢٥-٢٩ ، ٣٣,٦% من حجم العينة ، وهو السن الذي يعتبر فيه الإنسان ناضجاً إلى حد كبير ، تليها في المرتبة من حيث نسبة التمثيل الفئة العمرية ٢٠-٢٤ وهي فئة تعتبر صغيرة السن نسبياً ، وقد بلغت ٢٧,٣% ، هذا بالإضافة إلى وجود ما نسبته ٤,٥% من أفراد العينة ممن تزوجوا وهم تحت سن العشرين سنة ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك نسبة لا بأس بها من أفراد العينة قد تزوجوا وهم صغار في السن الأمر الذي قد يكون له أثراً على طبيعة قراراتهم في العلاقة الزوجية .

تاسعاً : توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات الزواج :

حاولت الدراسة الكشف عن عدد مرات الزواج من أجل التحقق عما إذا كان هناك تكرار للزواج بين أفراد العينة الأمر الذي له دلالته في أن المبحوث قد تكرار زواجه ، الأمر الذي يعني أن المبحوث قد مارس الطلاق أكثر من مرة ، وبالتالي فإن ذلك يكشف عن وجود حالات تفشل في علاج مشكلاتها وتلجأ إلى الطلاق كحل لتلك المشكلات وتكرار الزواج مرة أخرى ، وبالفعل أظهر التحليل أن هناك حالات تكرر زواجها وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٢)
توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات الزواج

عدد مرات الزواج	التكرار	النسبة المئوية
1	172	78.2
2	37	16.8
3	7	3.2
4	4	1.8
المجموع	220	100.0

وعلى الرغم من أن المعطيات الواردة في الجدول السابق تشير إلـــى أن ٧٨,٢% من أفراد العينة قد تزوجوا مرة واحدة ، إلا أن هناك ١٦,٨% منهم قد تزجـــوا مـــرتين و ٣,٢% تزوجوا ثلاث مرات ، بل أن هناك ٤حالات تزوجت أربع مرات ، وهذا دلالته في أن هناك نسبة لا بأس بها من أفراد العينة قد تكرر

زواجها أكثر من مرة ، ويمكن أن نستنتج من ذلك أن هناك عدداً مـــنهم يمـــارس الزواج مرة أخرى خصوصاً الذكور منهم الذين تتاح لهم فرصة الزواج وإعـــادة الـــزواج أكثر من الإناث.

عاشراً : توزيع أفراد العينة حسب الاختيار في الزواج الذي انتهى بالطلاق :

يعتبر اختيار الشريك وطريقة الاختيار والمواصفات أو الخصائص التي تتوفر فـــي الشريك وتتناسب مع خصائص الطرف الآخر ، ودرجة الرضا عن ذلك الاختيار خطوات هامة عند تأسيس علاقة زوجية ، وقد تسهم أما في استقرار الحياة الزوجية فيمـــا بعـــد أو تكون أحد العوامل التي تؤدي إلى تحطمها . ولقد حاولت الدراسة الكشف عن الظـــروف

التي ارتبطت باختيار الشريك في الحياة الزوجية التي انتهت بالطلاق عن أفراد العينة ، وذلك من أجل تحديد أهم العوامل المؤثرة على عملية الاختيار ، ومدى مناسبة هذا الاختيار لهم ودرجة رضاهم عنه وأسباب ذلك، وهي أمور قد تكشف لنا بعض الأسباب أو العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير فيما بعد على العلاقة التوافقية بين الزوجين . وتبين من تحليل البيانات أن أحد أسباب المؤثرة في عملية التوافق بين الزوجين هو أن معظم أفراد العينة لم يختاروا بأنفسهم شريك حياتهم، وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة حسب الطريقة الذي اعتمد عليها في اختيار الشريك

طريقة الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق الأهل	142	64.5
اختياري	54	24.5
المعارف	24	10.9
المجموع	220	100.0

حيث تكشف معطيات الجدول السابق عن أن ٦٤,٥% من أفراد العينة قد قام الأهل باختيار شريك حياتهم في مقابل ٢٤,٥% منهم كان اختيارهم بأنفسهم و١٠,٩% من خلال المعارف ، الأمر الذي يعني أن عملية الاختيار تتأثر في أغلب الحالات برأي الآخرين ، وبالطبع ، فإن ذلك ناتج عن سيطرة شبكة العادات والتقاليد التي تؤكد على دور الأهل في اختيار الشريك لأبنهم أو ابنتهم. ويكشف ذلك أيضاً تأثير نظام الأسرة الممتدة في تحديد توزيع الأدوار والعلاقات داخلها، وقناعة معظم الأفراد بذلك التوزيع ، ولقد اتضح ذلك عندما سئل أفراد العينة عن ما إذا كان الزواج قد تم برضاهم أم لا وذلك حسب معطيات الجدول التالي :

جدول رقم(٢٤)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب ما إذا كان الزوج تم برضاهم

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	209	95.0
لا	11	5.0
المجموع	220	100.0

ونستنتج من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة قد أفاد منهم ٩٥,٠% بأنه قد تم برضاهم بالفعل وذلك في مقابل ٥,٠% أفادوا بأنهم غير راضين.

الحادي عشر : توزيع أفراد العينة حسب درجة القرابة بين الزوجين :

ولقد تم سؤال أفراد العينة عما إذا كانت هناك درجة قرابية مع الشريك فكانت النتائج حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٥)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب درجة القرابة بين الزوجين

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	95	43.2
لا	125	56.8
المجموع	220	100.0

ويمكن أن نستنتج من الجدول السابق أن٤٣,٢% من أفراد العينة كانت بينهم وبين الشريك الذي انتهى الزواج منه بالطلاق علاقة قرابية في مقابل ٥٦,٨% أفادوا بعدم وجود قرابة.

وهذا التوزيع يشير إلى أن النسبة الأكبر من أفراد العينة قد تزوجت من خارج إطار العلاقات القرابية . وذلك مؤشر عن وجود تغير في قيم الزواج في المجتمع الذي

يعتبر نمط الزواج الداخلي هو النمط الأكثر شيوعاً. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نتجاهل أن هناك نسبة لا بأس بها قد كان بينهم وبين الشريك علاقة قرابية وأظهرت الدراسة أن تلك العلاقة من الأقرباء المباشرون حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة حسب القرابة مع الشريك

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
أولاد العم/العمة	48	50.5
أولاد الخال/الخالة	19	20
قرابة بعيدة	9	9.4
من نفس القبيلة	19	20
المجموع	95	100.0

ويلاحظ من معطيات الجدول السابق أن ٥٠,٥% ممن بينهم وبين الشريك علاقة قرابية قد تزجوا من أبناء عمومتهم . في مقابل ٢٠% من أبناء الخؤولة ، الأمر الذي يشير أن زواج أبناء العمومة لا يزال هو النمط المفضل ، وذلك بفعل المفاهيم القبلية التي تستند على حفظ خطوط النسب والأصل القبلي . وذلك على الرغم من السلبيات الكثيرة التي ترتبط بمثل هذا الزواج لعل أهمها انتقال الأمراض الوراثية ، هذا بالإضافة إلى ضآلة فرص الاختيار أمام المقبلين على الزواج ، كذلك يمكن أن نستنتج أن وجود مثل هذا من بين الحالات المطلقة التي قمنا بدراستها أن الزواج الداخلي أو وجود علاقة قرابية مباشرة لا يقلل من فرص الانفصال أو الطلاق في المجتمع.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعمق أكثر في الكشف عن الظروف التي تتحكم في الزواج وتأسيس الأسرة عند أفراد العينة ، على اعتبار أن هناك عوامل قد تؤثر على العلاقة الزوجية فيما بعد ، ومن بينها تدخل الأسرة والمجتمع بمفاهيمه في عملية اختيار الشريك ، وكذلك عدم قدرة الفرد على رؤية الشريك واعتماده على المواصفات التي يذكرها ويحددها الآخرون من أفراد الأسرة أو المعارف . ولقد تم سؤال أفراد العينة عن أمكانية رؤية الشريك فكانت النتائج حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٧)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب رؤية الشريك

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	153	69.5
لا	67	30.5
المجموع	220	100.0

ولقد أظهرت نتائج الدراسة في الجدول السابق أن هناك من بين أفراد العينة من لم يتمكن من رؤية الشريك قبل عقد الزواج ، وكانت نسبة ٣٠,٥% ، ولقد بحثنا عن أسباب ذلك فكانت كما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة حسب نوع السبب الذي منعهم من رؤية الشريك قبل الزواج

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
لأنني لا أؤيد ذلك	7	10.4
بسبب العادات والتقاليد	50	74.6
لعدم إتاحة الفرصة	10	14.9
المجموع	67	100.0

ويظهر من التوزيع الوارد في الجدول السابق أن ٧٤،٦% من أفراد العينة الذين لم يتمكنوا من رؤية الشريك قبل الزواج أفادوا بأن السبب الذي منعهم كان يتمثل في سيطرة العادات والتقاليد التي تعارض رؤية الشريكين قبل الزواج وبالتالي تنتفي قدرة الفرد على اختيار شريك حياته حسب رغباته هو ويبقى الأسرة هو المسيطر. ومع ذلك فإننا لايمكن أن نؤكد على دور هذا العامل في التأثير على العلاقة الزوجية فيما بعد ، حيث أن الدراسة أظهرت أن ٦٩,٥% من أفراد العينة (حالات مطلقة) قد تمكنوا من رؤية شريك الحياة . لذلك فإن من المهم أيضاً الكشف عن مدى رضا الحالة أو المبحوث عن ذلك الاختيار سواء كان قد تمكن من رؤية الشريك أم لم يتمكن. وذلك لأن الفرد قد يرضى عن الشريك لأول وهلة أو عند الرؤية التي قد تكون في الغالب لمرة واحدة أو مرات قليلة ، ولكن المعاشرة الزوجية قد تؤدي إلى عدم الرضا . وعلى هذا الأساس تم سؤال أفراد العينة حول مدى مناسبة ذلك الاختيار و كانت النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٩)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب مناسبة الاختيار

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	162	73.6
لا	58	26.4
المجموع	220	100.0

ويمكن أن نلاحظ في الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أفاد٧٣,٦% منهم بأنه كان الاختيار مناسبا لهم في مقابل ٢٦,٤% أفادوا بأنه لم يكن مناسبا، ومع ذلك نرى أن

النسبة الأكبر كانت راضية عن ذلك الاختيار رغم أن العلاقة انتهت بالطلاق . الأمر الذي قد يوحي بوجود تناقض حيث أفادوا بالرضا ومناسبة الاختيار في حين أنهم قد انفصلوا عن الطرف الآخر. ويمكن أن نستنتج من ذلك الخلافات الزوجية واتخاذ القرار بالطلاق قد لا يكون نابعاً أصلاً من رفض كامل للشريك. وأظهر التحليل في الجدول التالي :

جدول رقم (٣٠)

توزيع استجابات الذكور والإناث حسب مناسبة الاختيار

الاستجابة	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	106	87.6	56	56.6
لا	15	12.4	43	43.4
المجموع	121	100.0	99	100.0

ويمكن أن نلاحظ في الجدول السابق أن (الذكور) أكثر تأكيداً على مناسبة الاختيار من (الإناث) . حيث كانت نسبة تمثيلهم أي الذكور ٨٧,٦% من العينة الذين تم تطبيق الدراسة عليهم في مقابل ٥٦,٦% من عينة الإناث . ويظهر من ذلك أن المرأة في المجتمع تعاني أكثر من عدم توفر فرص الاختيار أكثر من الرجل . ولقد بحثنا عن الأسباب التي جعلت الاختيار مناسباً لأفراد العينة فكانت النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣١)

توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي جعلت الاختيار مناسباً

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
الأخلاق والصفات الشخصية	93	42.3
تكافؤ الشريك من الناحية التعليمية	12	5.5
المظهر والوسامة	47	21.4
الناحية المادية	17	7.7
التماسك بالدين	22	10
التقارب في العمر	22	10
توافق الميول والهوايات	15	6.8
لأن الشريك كان من الأقارب	31	14.1

ويمكن أن نلاحظ من الجدول السابق أن أفراد العينة قد أفادوا بأن الاختيار كان مناسباً في الأخلاق والصفات الشخصية للشريك هي أكثر العوامل التي جعلت من ذلك الاختيار اختياراً مناسباً وذلك بنسبة ٤٢,٣% من أفراد العينة ثم يلي ذلك في المرتبة المظهر والوسامة بنسبة ٢١,٤% ، ثم وجود علاقة قرابية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,١% ولقد حصل التمسك بالدين والتقارب في العمر المرتبة الرابعة وذلك بنسبة ١٠%، ومن الواضح أن أفراد العينة يركزون على الصفات الشخصية للشريك وأخلاقياته والمظهر والوسامة وقللوا من أهمية عوامل أخرى مثل التمسك بالدين وتقارب العمر وتكافؤ الشريك من الناحية التعليمية وتوافق الميول والهوايات والمستوى المادي .

وعندما سئل أفراد العينة الذين أفادوا بأن اختيار الشريك لم يكن مناسباً لهم أي عدم رضاهم عن ذلك الاختيار فكانت النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي جعلت الاختيار لم يكن مناسباً

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
عدم رضاي عن المظهر	26	11.8
فارق السن كبير	16	7.3
عدم التقارب الاجتماعي	14	6.4
عدم التقارب الاقتصادي	6	2.7
عدم التقارب التعليمي	7	3.2
عدم التمسك بالدين	8	3.6
لأن الشريك من الأقارب	11	5

تبين أن عدم الرضا عن المظهر يأتي المرتبة الأولى وذلك بنسبة ١١,٨% ثم يليه فارق السن الكبير في المرتبة الثانية بنسبة ٧,٣% و يأتي عدم التقارب الاجتماعي في المرتبة الثالثة بنسبة ٦,٤% وفي المرتبة الرابعة يأتي قرابة الشريك بنسبة ٥% ثم بعد ذلك تقل النسبة حيث يحصل التمسك بالدين على نسبة ٣,٦% ثم عدم التقارب التعليمي والاقتصادي بنسبة ٣,٢% و٢,٧% .

<u>الثاني عشر: طبيعة المشكلات التي واجهت أفراد العينة أثناء الزواج:</u>

حاولنا في هذه الدراسة الكشف عن طبيعة المشكلات التي واجهت أفراد العينة بعد الزواج، وذلك من أجل تحديد نوعية المشكلات التي تظهر أثناء الزواج ، الأمر الذي قد يسهم في إلقاء الضوء على الأبعاد والظروف المؤدية إلى الطلاق في المجتمع السعودي . ولقد أظهرت التحليل أن أفراد العينة قد واجهوا مجموعة من المشكلات أثناء علاقتهم الزوجية التي انتهت بالطلاق . وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٣٣)

توزيع استجابات أفراد العينة حول أهم المشكلات التي واجهتهم بعد الزواج

نوع المشكلة	التكرار	النسبة المئوية
مشكلات مرتبطة بالعلاقات والمعاملة	155	70.5
مشكلات مادية	54	24.5
انحراف السلوك	29	13.2
مشكلات مرتبطة بالسكن	25	11.4
مشكلات مرتبطة بعدم التوافق الجنسي	24	10.9
مشكلات مرتبطة بالحالة الصحية للشريك	18	8.2
مشكلات مرتبطة بعدم توافق السن	13	5.9
مشكلات مرتبطة بالإدمان على المسكرات	9	4.1
مشكلات مرتبطة بالمستوى التعليمي	9	4.1
مشكلات مرتبطة بطبيعة العمل	9	4.1
مشكلات مرتبطة بتربية الأبناء	7	3.2
مشكلات مرتبطة بكثرة السفر وعدم الاستقرار	7	3.2
مشكلات مرتبطة بوجود أبناء من زواج سابق	6	2.7
مشكلات مرتبطة بالجريمة والسلوك الانحرافي	2	.9

وتكشف معطيات الجدول السابق عن ٧٠,٥% من أفراد العينة قد اعتبروا أن مشكلة العلاقات و المعاملات عند الشريك من أهم المشكلات التي واجهتهم أثناء الحياة الزوجية ،و يمكن أن نلاحظ من هذه النسبة الأكبر إلى وجود فجوة يعانيه كلاً من الطرفين أو الزوجين في عملية التكيف ومعرفة خصائص وشخصية الآخر وأيضا وجود سوء فهم وأفكار غامضة عند الطرفين حول طبيعة العلاقة الزوجية ،وتأتي المشكلات المادية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٥% ، الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه بأن الأمور المادية أصبحت أحد أهم جوانب التوافق الزواجي والأسري ، وأي خلل في هذا الجانب سوف يؤدي إلى التوتر و عدم الوصول للاستقرار الأسري ، وسوف تكون الحياة صعبة وغير

مريحة وغير صحية لجميع أفراد الأسرة ،والذي قد يؤدي بها في النهاية إلى الانفصال والطلاق ،ثم تأتي مشكلة انحراف سلوك الشريك في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة ١٣,٢% ، كذلك احتلت مشكلة عدم التوافق الجنسي المرتبة الرابعة بنسبة ١٠,٩% ، حيث تعد هذه المشكلة من العوامل المؤدية إلى التنافر في العلاقة الزوجية ، ونلاحظ أن المجتمع على الرغم من أنه يعتبر مجتمعاً محفظاً إلا أنه صرح بهذه المشكلة التي تعتبر من المشكلات ذات طبيعة جنسية ، وهذا يدل على أن بوادر الانفتاح الاجتماعية والثقافية قد أثرت على المجتمع خلال السنوات القليلة الماضية ، ثم يلي هذه المشكلة بقية المشكلات الآخر مثل عدم توفير السكن ومشكلات مرتبطة بتربية الأبناء وأخرى مرتبطة بالإدمان على المسكرات وغيره . وهذا الترتيب للمشكلات يتوافق إلى حد كبير مع قيم الاختيار للزواج الموجودة في المجتمع التي تركز على أهمية الصفات الشخصية للشريك وخصوصاً الأخلاق والمظهر والوسامة والتماسك في الدين وهي الصفات التي أكدت عليها الدراسة الراهنة من خلال تحديد أفراد العينة لعوامل الاختيار وصفات الشريك .

الثالثة عشر : توزيع أفراد العينة حسب نوع الطلاق :

حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن ما إذا كان الطلاق قد حدث بعد العشرة الزوجية أي بعد الدخول أم كان قبل الدخول ، وذلك من أجل التأكد من وجود علاقة زوجية كاملة ، فمن المعروف أن هناك طلاق يحدث قبل العشرة الزوجية نتيجة خلافات معينة أو ظروف مختلفة حيث تشير بيانات الزواج والطلاق في المجتمع أن هناك نسبة لا

بأس بها من عقود القران يتم الطلاق فيها قبل بدء المعاشرة الزوجية ، وبالطبع هذه مشكلة أيضاً تنم عن عدم التأكد من الاختيار في الأساس وترتبط بمشكلة أساسية بالنسبة بعملية الزواج في المجتمع التي تتدخل فيها معايير مختلفة لها تأثير سلبي على عملية الاختيار وتؤدي في النهاية إلى الطلاق سواء قبل الدخول أو بعده .

ولقد أظهرت الدراسة أن هناك حالات قد تم الطلاق به قبل الدخول وحالات بعد الدخول وذلك حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣٤)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب وقوع الطلاق قبل أو بعد الدخول

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	51	23.2
لا	169	76.8
المجموع	220	100.0

ويتضح من الجدول السابق أن ١٦٩ حالة تشكل ما نسبته ٧٦,٨% من مجموع الحالات التي تم تطبيق الدراسة عليها قد تم الطلاق فيها بعد الدخول ، في مقابل ٥١ حالة تشكل ما نسبته ٢٣,٢% من أفراد العينة تم الطلاق فيها قبل الدخول . ومن ذلك نتوصل إلى أن الغالبية من أفراد العينة قد مارسوا المعاشرة الزوجية بعد الدخول في إجراءات الطلاق.

أي أن الخلافات قد ظهرت بعد فترة الزواج . ولذلك كان من المفيد الكشف عن عينة التي تم الطلاق فيها بعد الدخول في معرفة طبيعة الإقامة بعد الزواج والآثار المترتبة عليها والفترة أو الوقت التي ظهرت فيه الخلافات وهو ما سنتطرق إليه لاحقاُ .

الرابعة عشر: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة بعد الزواج :

حاولت الدارسة في الكشف عن مكان إقامة الزوجين بعد الزوج وذلك من أجل التحقق في العلاقة التي تفترضه في أن الإقامة في مسكن مستقل أو شقة مفروشة الذي قد يسهم في استقرار الحياة الزوجية وبين الإقامة والسكن مع آخرين . حيث يلاحظ أن معظم حالات الزواج التي تكون غالباً الإقامة فيها بمسكن مستقل أو شقة مفروشة للزوجين بعيداً عن أهل الزوج أو الزوجة قد تكون الخلافات فيها محدودة على عكس عندما تكون الإقامة مع آخرين سوءاً أهل الزوج أو الزوج ، فإن الإقامة معهم قد تؤدي بدرجة كبيرة في حدوث الطلاق ، الأمر الذي يعني عدم قدرة الزوجين على الاستقلال بحياتهما عن تدخلات الآخرين . وهذا ما ستوضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (٣٥)

توزيع أفراد العينة حسب الإقامة بعد الزواج

مكان الإقامة بعد الزواج	التكرار	النسبة المئوية
مسكن مستقل	83	47.7
مع أهل الزوج	53	30.5
مع أهل الزوجة	4	2.3
في شقة مفروشة	34	19.5
المجموع	174	100.0

وتكشف معطيات الجدول السابق عن أن ٤٧,٧% من معظم أفراد العينة قد كانت إقامتهم في مسكن مستقل بعيداً عن تدخل الآخرين ، و١٩,٥% في شقة مفروشة ، لذلك يمكن أن نشير أن ابتعاد الزوج أو الزوجة عن السكن مع آخرين لم يقلل من حدوث

الانفصال أو الطلاق، في مقابل نجد أن ٣٠,٥% منهم كانت الإقامة مع أهل الزوج ، فيما تبين أن ٢,٣% كانت مع أهل الزوجة ، وقد تم سؤال أفراد العينة الذين يقيمون مع أهل الزوج أو الزوجة عن السبب في الإقامة مع آخرين وذلك حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة عن سبب الإقامة مع آخرين

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
عدم توافر الإمكانيات المادية	28	49.1
رغبة الزوج في العيش مع أسرته	28	49.1
رغبة الزوجة في العيش مع أسرتها	1	1.8
المجموع	57	100.0

ويمكن أن نلاحظ من الجدول السابق أن من أفراد العينة الذي أجابوا على هذا السؤال ما نسبته ٤٩,١% أفاد عدم توافر الإمكانيات المادية وأيضاً رغبة الزوج في العيش مع أسرته بينما ذكر ١,٨% رغبة الزوجة في العيش مع أسرتها.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعمق أكثر في الكشف عن الآثار التي تحيط بالزوجين من الإقامة أو السكن مع آخرين ، حيث تم سؤال أفراد العينة بأن الإقامة مع آخرين هل أدت إلى وجود خلافات بين الزوجين . فكانت الاستجابات حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٣٧)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب وجود خلافات زوجية في الإقامة مع آخرين

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	57.9
لا	24	42.1
المجموع	57	100.0

نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن٥٧,٩ % من أفراد العينة يرون أن الإقامة مع آخرين تؤدي إلى وجود خلافات بين الزوجين ، في مقابل ٤٢,١% أفادوا أن الإقامة مع آخرين لا تسهم بوجود خلافات بين الزوجين ، ونظراً لوجود نسبة كبيرة من أفراد العينة ذكروا بوجود خلافات في الإقامة مع آخرين. حاولت الدراسة الكشف عن العلاقة القائمة بين الزوج وأهل الزوجة وبين الزوجة وبين أهل الزوج عند أفراد العينة كلاهما وذلك حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد العينة حسب النوع عن العلاقة القائمة بينك أي الزوج وأهل الزوجة وبينك أي الزوجة وأهل الزوج

العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة وبين الزوجة وأهل الزوج	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
حسنة	89	73.6	30	30.3
سيئة	28	23.1	33	33.3
عادية	4	3.3	36	36.4
المجموع	121	100.0	99	100.0

فكانت نتائج العينة عند الذكور إن العلاقة القائمة بين الزوج وأهل الزوجة ٧٣,٦% أنها حسنة، في مقابل ذلك أفاد ٢٣,١% أنها سيئة، بينما أفاد ٣,٣% بأنها عادية ، أما الإناث فذكرن أن العلاقة بين الزوجة و أهل الزوج فأفدن ٣٦,٤%أنها عادية و٣٣,٣% ذكرن أنها سيئة و٣٠,٣% ذكرن أنها حسنة وقد تم سؤال أفراد عينة الذكور والإناث الذين أفادوا بأنه سيئة عن الأسباب فكانت النتائج حسبما هو موضحه في الجدول التالي :

جدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد العينة حسب النوع عن أسباب سوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة بين الزوجة وأهل الزوج

أسباب سوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة وبين الزوجة وأهل الزوج	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
التدخل في الحياة الزوجية	21	75	23	69.7
اصطناع الخلافات اليومية	4	14.3	3	9.1
الغيرة	–	–	3	9.1
عدم التوافق مع والدة الزوجة / الزوج	3	10.7	4	12.1
المجموع	28	100.0	33	100.0

ويمكن أن نستنتج من الجدول السابق أن من عينة الذكور ذكر أن أسباب سوء العلاقة ما نسبته ٧٥% بسبب التدخل في الحياة الزوجية وآخرون ذكروا أن ١٤,٣% يرجع إلى اصطناع الخلافات اليومية ، بينما ذكر ١٠,٧%عدم التوافق مع والدة الزوجة ، أما الإناث فذكرن أنها سيئة ٦٩,٧%بسبب التدخل في الحياة الزوجية و١٢,١% بسبب عدم التوافق مع والدة الزوج و٩,١% بسبب اصطناع الخلافات والغيرة ، ولقد تم سؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن العلاقة القائمة بين الزوج / الزوجة مع أهله أو أهلها وكانت النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة حسب النوع العلاقة القائمة بين الزوج أو الزوجة وبين أهلك / أهلها

أسباب سوء العلاقة بين الزوج أو الزوجة وبين أهلك / أهلها	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
حسنة	97	80.2	37	37.4
سيئة	17	14	31	31.3
عادية	7	5.8	31	31.3
المجموع	121	100.0	99	100.0

ويمكن أن نستنتج من الجدول السابق أن الذكور أفادوا ما نسبته ٨٠,٢% أنها حسنة، في المقابل ١٤% أكد أنها سيئة ، ونسبة منهم أفاد ٥,٨% على أنها عادية ، أما الإناث فأفدن ٣٧,٤% على أنها حسنة بينما أفاد ٣١,٣% على أنها سيئة وعادية وقد تم سؤال أفراد العينة من ذكر أنها سيئة فكانت النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤١)

توزيع أفراد العينة حسب النوع عن أسباب سوء العلاقة بين الزوج أو الزوجة وبين أهلك / أهلها

أسباب سوء العلاقة بين الزوج أو الزوجة وبين أهلك أو أهلها	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
التدخل في الحياة الزوجية الخاصة	8	47.1	12	38.7
اصطناع الخلافات اليومية	3	17.6	5	16.1
عدم احترام الزوج / الزوجة لأهلك	2	11.8	9	29
اختلاف وجهات النظر	4	23.5	5	16.1
المجموع	17	100.0	31	100.0

ويمكن أن نستنتج من الجدول السابق أن من أفاد بأنها سيئة من الذكور فكانت ٤٧,١% بسبب التدخل في الحياة الزوجية الخاصة و٢٣,٥% بسبب اختلاف وجهات النظر و١٧,٦%بسبب اصطناع الخلافات و١١,٨% بسبب عدم احترام الزوجة لأهل الزوج ، أما من ذكر بأنها سيئة من الإناث فأفدن ٣٨,٧% بسبب التدخل في الحياة الزوجية الخاصة ، وأفدن ٢٩% عدم احترام الزوج لأهل الزوجة و١٦,١% أفدن أنها سيئة بسبب اصطناع الخلافات واختلاف وجهات النظر. ولذلك يمكن أن نستنتج على ما سبق بوجود علاقة نسبية بين الإقامة مع آخرين والخلافات الزوجية ، حيث تشير معظم النتائج التي ذكرت بأنها سيئة تدل على أن الإقامة مع آخرين تعد سبباً مهماً يؤدي إلى الخلافات بين الزوجين ،بل قد يؤدي في النهاية إلى الطلاق .الأمر الذي نشير إليها أن استقلال الزوجين في مسكن مستقل أو شقة مفروشة يسهم إلى حد كبير على قدرة الزوجين في حل الخلافات الخاصة بهم . ويدل على ذلك ما تكشفه الدراسة عند سؤال أفراد العينة عن الخلافات مع آخرين هل كان لها تأثيرها في الطلاق ، فكانت الاستجابة من أفراد العينة على ما يوضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٢)

استجابة الأفراد عن تأثير الخلافات في طلب الطلاق

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	88
لا	6	12
المجموع	50	100.0

نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن نسبة كبيرة تمثل ٨٨% أفادوا بأن الخلافات الزوجية تحدث بسبب الإقامة مع آخرين ، بينما ١٢% أفادوا بأن الإقامة مع آخـــرين لا تؤدي إلى الخلافات الزوجية.

الأمر الذي نستنتج أن هناك علاقة نسبية كبيرة من الخلافات الزوجية تحدث بسبب الإقامة مع آخرين والتي قد تؤدي في النهاية إلى الانفصال أو الطلاق بين الزوجين.

الخامسة عشر: الطلاق وتعدد الزوجات :

كان تعدد الزوجات أو زواج الرجل بأكثر من واحدة من بـــين المتغيـــرات التـــي حاولت الدراسة الكشف عن دورها في اتخاذ قرار الطلاق عند أفراد العينـــة وبالتحديـــد انعكاسات ذلك على العلاقة الزوجية بين الشريكين وأوضاع الأسرة المادية ، وبناء علـــى ذلك تم سؤال أفراد العينة عما إذا كان الزوج متزوج بأخرى ، فكانت الاستجابات حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٣)

توزيع أفراد العينة حسب وجود زوجة أخرى

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	22.3
لا	171	77.7
المجموع	220	100.0

ومن التوزيع السابق يتبين أن ٢٢,٣% من أفراد العينة أفادوا بوجود زوجة أخرى. وهي نسبة عالية في ضوء حجم العينة . الأمر الذي يشير إلى احتمال وجود علاقة ما بين الزواج بأكثر من واحدة وظاهرة الطلاق وهذا يتضح من خلال ما ذكره أفراد العينة عنـــد سؤالهم عن عدد الزوجات التي في العصمة وكانت نتائج أفراد العينة حسبما هو موضـــح في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٤)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الزوجات اللاتي في العصمة

عدد الزوجات	التكرار	النسبة المئوية
زوجة واحدة	37	74
زوجتان	10	20
ثلاث زوجات	2	4
أربع زوجات	1	2
المجموع	50	100.0

وتشير معطيات الجدول السابق أن عدد الزوجات اللاتي في العصمة عند بعض أفراد العينة هناك ٣٧ حالة زوجة واحدة بنسبة ٧٤% ، بينما ذكر آخرون ١٠ حالات بزوجتين بنسبة ٢٠ % ، وهناك عدد ٢ حالة ثلاثة زوجات بنسبة٤% ، وأخيراً ١ حالة بأربع زوجات بنسبة ٢% من إجمالي الزوجات اللاتي في العصمة . ولقد حاولنا دراسة الأسباب التي تدفع إلى الزواج من أكثر من واحدة عند الذكور وتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤٥)

توزيع أفراد العينة حول الأسباب التي تدفع بالزواج بأكثر من واحدة

الأسباب التي تدفع بالزواج من أكثر من واحدة	التكرار	النسبة المئوية
وقوع الزوج في تجربة عاطفية جديدة	30	60.0%
مرض الزوجة	0	0.0%
عدم الإنجاب	1	2.0%
المشاجرات المستمرة	15	30.0%
الرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأطفال	1	2.0%
عدم اهتمام الزوجة بإرضاء رغبات الزوج	1	2.0%
تقصير الزوجة نحو الأسرة نتيجة خروجها للعمل	0	0.0%
توفر القدرة المالية	3	6.0%

ويتضح من الجدول السابق إلى أن وقوع الزوج في تجربة عاطفية جديـــدة ، أكثـــر الأسباب التي تدفع إلى الزواج من أخرى وذلك بنسبة ٦٠% ثم المشاجرات المستمرة بين الزوجين بنسبة٣٠% ، ثم تقل النسبة بعد ذلك إلى ٦% في توفر القدرة المالية . ويمكـــن أن نستنتج من الترتيب السابق للأسباب التي تدفع الرجل للزواج من أخرى يشير إلـــى أن ذلك الزواج لا يوفر للرجل الإشباع العاطفي والاستقرار النفسي فيبحث عنه عنـــد امـــرأة أخرى. ولقد حاولت الدراسة أيضاً الكشف عن النتائج التي ترتبت على وجود أكثـــر مـــن زوجة بالنسبة للحالة التي تم دراستها وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم(٤٦)

توزيع أفراد العينة حسب النتائج التي ترتبت على وجود أكثر من زوجة بالنسبة للرجل

النتائج التي ترتبت على وجود أكثر من زوجة	التكرار	النسبة المئوية
الطلاق	28	57.1
زيادة المسؤوليات بالنسبة للرجل	23	46.1

وتبين من الجدول السابق أن الطلاق احتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة ٥٧,١% ، ثم يليه بعد ذلك زيادة المسؤوليات بالنسبة للرجل وبنسبة ٤٦,٩% . ويمكن أن نتوصل إلـــى أن التعدد على الرغم من أنه قد يمثل حلاً لبعض المشكلات إلا أنه يـــؤدي إلـــى ظهـــور مشكلات أكبر تؤدي في حالات كثيرة إلى انهيار العلاقة الزوجية واللجوء إلى الطلاق .

السادسة عشر: الكيفية التي تم بها الطلاق :

على الرغم من أن الطلاق يعتبر في كثير من الحالات محنة شخصية يواجهها الفرد نابعة من عجزه عن التكيف مع متطلبات الحياة الزوجية ، إلا أنه أحياناً يكون نتيجة ضغوط من أطراف أخرى قد تكون من الشريك أو الظروف المحيطة أو الأهل أحياناً ، ولقد حاولنا من خلال الدراسة التعرف على الكيفية التي تم بها الطلاق والكشف عن ما إذا كان القرار نابعاً من الحالة نفسها أو بتدخل من آخرين . الأمر الذي سوف يلقي الضوء على أهم الأطراف التي تؤثر في اتخاذ القرار عند أفراد العينة وهو القرار بالانفصال . وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٧)

توزيع استجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تم بها الطلاق

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
بقرار مني	142	64.5
بطلب من الشريك	60	27.3
بدعوى قضائية بالمحكمة	12	5.5
بطلب من الأهل	6	2.7
المجموع	220	100.0

وتشير المعطيات السابقة إلى أن ٦٤,٥% من أفراد العينة أفادوا بأن الطلاق تم بقرار منهم أي أنهم الذين طلبوا الطلاق من الشريك ، في مقابل ٢٧,٣% أفادوا بإن ذلك كان بطلب من الشريك و٥,٥% منهم كان من خلال دعوى قضائية بالمحكمة . أما من أفادوا بإن ذلك بطلب الأهل فكانت نسبة ضئيلة في العينة لا تزيد عن ٦ حالات فقط تمثل ٢,٧% من حجم العينة . ويكشف التوزيع السابق عن أن نصف الحالات التي تمت

دراستها ترى بأن قرار الطلاق نابع من رغبتهم ، أما النصف الباقي فإن اتخـــاذهم قـــرار الطلاق قد حدث بتأثير من أطراف أخرى ، أي وجود عوامل خارجية لهـــا التـــأثير فـــي أسباب التوافق الزوجي بين الزوجين ، حيث أثرت عليهم في اتخاذ هذا القرار ، ومع ذلك يلاحظ أن هناك نسبة من أفراد العينة أفادوا بأن قرار الطلاق بتأثير من أطـــراف أخـــرى مثل الشريك أو من خلال المحكمة ، وهو أمر يكشف عن وجود نسبة كبيرة مـــن أفـــراد العينة غير مقتنعة بالطلاق أو على الأقل لم تكن هي الطرف الذي يرغب فيه .ولقد حاولنا الكشف عن ما إذا كان هناك اختلاف ما بين الجنسين في عملية اتخاذ القـــرار بالانفـــصال فكان التوزيع حسبما ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٨)

توزيع أفراد العينة حسب كيفية حدوث الطلاق وحسب النوع

نوع الاستجابة	ذكور		إناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
بقرار مني	94	77.7	48	48.5
بطلب من الشريك	25	20.7	35	35.4
بدعوى قضائية بالمحكمة	0	0	12	12.1
بطلب من الأهل	2	1.7	4	4
المجموع	121	100.0	99	100.0

ويمكن أن نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن نسبة الذكور الـــذين أفـــادوا بـــأن الطلاق قد تم بقرار منهم أكبر من الإناث ، حيث بلغت نسبة الذكور ٧٧,٧% فـــي مقابـــل ٤٨,٥% من الإناث ، في حين كانت نسبة الإناث اللاتي تم طلاقهن بدعوى قضائية أكبر من الذكور ١٢,١% في مقابل صفر بالمائة للذكور . وهذا يشير إلـــى حقيقـــة أن المـــرأة

ولكي تحصل على الطلاق قد تضطر إلى اللجوء إلى القضاء في حين أن الرجل يستطيع أن يمارس حقه الانفصال والطلاق بحرية أكبر من المرأة . فقد تطلب المرأة الطلاق ولكن لا يتم ذلك إلا بموافقة الذكر في كل الأحوال . ومع ذلك فأن نسبة اللاتي كان قرار الانفصال نابعاً منهن يقترب من نصف عينة الإناث ، الأمر الذي يشير إلى أن المرأة قد أصبح لها دور في اتخاذ قرار الانفصال والذي كان تقليدياً من نصيب الرجل . ولكن المرأة في كل الأحوال تواجه صعوبات قانونية عند اتخاذها قرار الانفصال ، كذلك يلاحظ أن عدد الإناث اللاتي اتخذن قرار الطلاق بناء على رغبة الأهل كان أكبر من الذكور ، ولكن لأن عدد الحالات التي ذكرت ذلك كان قليلا ، فإن من المستبعد أن يكون لذلك دلالة معينة ، ولكن وبشكل عام فأن النسبة الأكبر من الذكور والإناث قد اتخذت قرار الطلاق بعيداً عن الأطراف الأخرى من وجهة نظرهم على الأقل .

السابعة عشر: مدة الزواج الذي انتهى بالطلاق :

يلاحظ أن معظم حالات الزواج التي تتحطم أو تنهار يكون ذلك في السنة الأولى من الزواج أكثر من أي سنة أخرى . وفي هذه الدراسة وجهنا سؤالاً لأفراد العينة حول المدة الزمنية التي استمر فيها الزواج قبل اللجوء إلى الطلاق . وراعينا سؤالهم عن الزواج الأول والثاني والثالث أن وجد . فكان التوزيع بالنسبة للزواج الأول ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٩)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب مدة الزواج الأول الذي انتهى بالطلاق

السنة	التكرار	النسبة المئوية
السنة الأولى	74	33.6
السنة الثانية	16	7.2
السنة الثالثة	29	13.1
السنة الرابعة	16	7.2
السنة الخامسة	32	14.5
قبل الدخول	51	23.1
بدون إجابة	2	.9
لمجموع	220	100.0

ويمكن أن نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن ٧٤ حالة من بين أفراد العينة يمثلون ما نسبته ٣٣,٦% من مجموع العينة قد تم الطلاق خلال السنة الأولى بالنسبة للزواج الأول . وهي المدة الأكثر تكرار ثم تبدأ النسبة بعد السنة الأولى بالتفاوت ما بين ٧,٢% إلى ١٣,١% في السنة الثالثة . الأمر الذي يؤيد نتائج الدراسات السابقة بإن معظم حالات الطلاق تتم في السنة الأولى من الزواج . وهذا يشير إلى أهمية قضية التكيف الضرورية مع مسئوليات ومتطلبات الحياة الزوجية عموما وفي سنواتها الأولى على الخصوص ، حيث تشتد الحاجة إلى التفاهم والاتفاق على حلول مقبولة في وجهات النظر المختلفة عند كل الزوجين في أمور الحياة التي يشتركان في مواجهتها (الخاقاني محمد ١٩٨٧ : ص٣٢٤).

أما بالنسبة للزواج الثاني الذي انتهى بالطلاق فقد النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٥٠)

توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج الثاني والثالث

مدة الزواج	الزواج الثاني	الزواج الثالث
السنة الأولى	–	1
السنة الثانية	3	–
السنة الثالثة	2	2
السنة الرابعة	2	1
السنة الخامسة	2	2

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ٩ حالات قد ذكرت مدة الزواج الثاني الــذي انتهى بالطلاق وتبين أن ٣ حالات قد لجأت إلى الطلاق في السنة الثانية وحالتين في السنة الثالثة والرابعة والخامسة . ولقد أظهرت العينة أن هناك ٦ حالات قد لجأت إلى الطــلاق في الزواج الثالث لأفراد العينة .

الثامنة عشر: فترة بداية الخلافات مع الشريك :

قد يساعد تحديد الزمن الذي تظهر في الخلافات في تحديد مدى قدرة الزوجين على مواجهة التوترات التي تقع في الحياة الزوجية أو النقطة التي يعجز فيهــا الطرفــان عــن مواجهة تلك التوترات ويبدأ التصادم . فكان التوزيع للفترات التي ظهــر فيهــا الخــلاف حسبما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (٥١)

توزيع أفراد العينة حسب الفترة التي بدأت فيها الخلافات

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
خلال فترة الخطوبة	63	28.6
منذ الشهر الأول للزواج	82	37.3
خلال الستة شهور الأولى من الزواج	42	19.1
خلال السنة الأولى من الزواج	15	6.8
خلال السنة الثانية من الزواج	18	8.2
المجموع	220	100.0

ويمكن أن نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن معظم الحالات قد ظهرت الخلافات في حياتهم الزوجية منذ البداية . فحوالي ٣٧،٣% منهم قد ظهرت الخلافات من الشهر الأولى للزواج ، و٢٨,٦% منهم قد ظهرت الخلافات أثناء فترة الخطوبة ، ونستنتج هنا إلى أن نسبة الشهر الأولى للزواج أعلى منه للخطوبة وذلك راجع في أغلب الحالات إلى المعاشرة والاحتكاك اليومي ، وإلى أن بعد الزواج يظهر جميع ما كان يخفيه الإنسان من صفات ورغبات وأنماط سلوك أثناء التعامل اليومي مع الشريك ، لذلك يبدأ التنافر بين الزوجين الحديثين بالظهور، فإذا لم يتمكن أحد الطرفين أو كلاهما التكيف مع متطلبات الحياة الزوجية وسلوكيات الشريك فإن النهاية الحتمية تكون الانفصال والطلاق ، ولذلك وكما تبين من التحليلات السابقة فأنه كلما طالت مدة الزواج يكون دليل على قدرة أحد الطرفين أو كلاهما على التكيف مع متطلبات الحياة الزوجية وخصائص وسلوكيات الآخر. وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بإن البدايات الأولى هي التي تحدد مدى قدرة الزوجين على السير بحياتهما معاً إلى بر الأمان والاستقرار .

التاسعة عشر: إعادة الزواج بعد الطلاق :

تعتبر إعادة الزواج مرة أخرى بالنسبة للشخص الذي تحطمت علاقته الزوجية بالطلاق ، بديل أو سبيل لإنجاز الأهداف والرغبات والقيم التي كان ينشدها عندما تزوج في المرة الأولى خصوصاً عندما يتوصل أحد الطرفين إلى أن فرص إنجاز تلك الأهداف ستكون أكبر في الزواج المستقبلي أكثر من الزواج الحالي ، أو حين تكون العلاقة الحالية تكلف أكثر مما تستحق ، ولذلك فقد حاولنا الكشف عن دراستنا الراهنة عن ما إذا قام أفراد العينة بالزواج مرة أخرى بعد الطلاق على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٥٢)

توزيع أفراد العينة حسب إعادة الزواج بعد الطلاق

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	4.5
لا	209	95.4
بدون إجابة	1	.5
المجموع	220	100.0

نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن ٤,٥% من أفراد العينة قد تزوجوا مرة أخرى بعد طلاقهم الأخير في مقابل ٩٥,٤% لم يتزوجوا ولم يجيب على السؤال حالة واحدة منهم . ومعنى ذلك أن العدد الأكبر منهم لم يعد التجربة مرة أخرى .

ولقد حاولنا أيضاً الكشف عن بعض الظروف التي يتعرض لها من انتهت تجربته بالزواج إلى الطلاق فتم سؤال أفراد العينة عن المكان الذي يقيم فيه بعد الطلاق وكانت النتائج حسب الجدول الموضح أدناه:

جدول رقم (٥٣)

توزيع أفراد العينة حسب الإقامة بعد الطلاق

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
منزل مستقل	61	27.7
مع الأهل	158	71.8
مع الأقارب	1	.5
المجموع	220	100.0

ويتضح من الجدول السابق أن ٧١,٨% منهم يقيمون مع أهلهم و٢٧,٧% في منزل مستقل. وعند توزيع استجابات أفراد العينة حسب متغير النوع كانت النتائج حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٥٤)

توزيع أفراد العينة حسب الإقامة بعد الطلاق وحسب النوع

الاستجابة	الذكور		الإناث		المجموع	النسبة المئوية
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
منزل مستقل	52	43	9	9.1	61	27.7
مع الأهل	69	57	89	89.9	158	71.8
مع الأقارب	-	-	1	1.0	1	.5
المجموع	121	100.0	99	100.0	220	100.0

وتكشف معطيات الجدول السابق أن ما نسبته ٨٩,٩ % من الإناث يفقدن استقلالية المسكن بعد الطلاق حيث يعدن مرة أخرى للعيش مع أهاليهن في مقابل ٥٧% من الذكور الذين يعيشون مع أهلهم بعد الطلاق . وهذه نسبة عالية أيضاً ، ومع ذلك فإن ٤٣% منهم لا يزال يعيش في منزل مستقل مقابل ٩,١% فقط من الإناث اللاتي يعشن في منزل مستقل بعد الطلاق. وهذا يثبت أن المرأة أكثر تضرراً من الرجل من تجربة الطلاق ،

حيث تتغير أوضاعها بالكامل لكي تعود مرة أخرى إلى حضانة الأسرة وتفقد مكتسباتها من الزواج كالمسكن المستقل .

ولذلك حاولنا الكشف عن الأوضاع المعيشية لأفراد العينة بعد الطلاق وكانت النتائج حسبما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٥٥)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب الحصول على مساعدة اجتماعية

الاستجابة	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	1	.8	42	42.4
لا	119	98.3	57	57
بدون	1	.8	–	–
المجموع	121	100.0	99	100.0

ويتضح من الجدول السابق أن حالة واحدة من الذكور تحصل على مساعدة اجتماعية وأن ١١٩ حالة نفوا ذلك وتبين أن الإناث هن الأكثر حصولاً على مساعدة اجتماعية ، حيث كانت هناك ٤٢ حالة من الإناث حصلن على مساعدة اجتماعية مقابل ٥٧ حالة منهن نفن ذلك . وبالطبع فإن السياسات الاجتماعية التي يطبقها المجتمع تهتم بالمرأة المطلقة وخصوصاً التي ليس لها وظيفة أو مصدر دخل شهري ، وبالتالي فإن الطلاق له آثاره الاقتصادية السلبية على كلا الطرفين الزوجة والزوج ، وخصوصاً إذا ما علمنا بان الزوج يواجه أيضاً بأعباء النفقة للزوجة المطلقة وأبناءه منها

العشرون: العوامل الدافعة الطلاق :

تواجه الحياة الزوجية العديد من المشكلات والظروف التي قد يكون إحداها أو كلها سببا يدفع إلى اتخاذ قرار الطلاق أما من طرف واحد أو من كلا الطرفين ، وبما أنه قد تم الاتفاق على أن الطلاق في المجتمع السعودي قد أصبح ظـــاهرة ملحوظـــة مـــن واقـــع التحليلات السابقة فأن من المهم وضع هذه الظاهرة في موقعها الصحيح من خلال تحديـــد المتغيرات المؤثرة فيها ، والتي يمكن أن تسهم الدراسة الحالية في الكشف عـــن العوامـــل الرئيسية المسببة لهذه الظاهرة . ولذلك فأننا سنقوم بتحديد مجموعة من العوامل التي لهـــا تأثير في زيادة إمكانية حدوث الطلاق من أجل الكشف عن درجة أهمتها ودروها في اتخاذ قرار الانفصال بالنسبة للحالات المدروسة ، وطلب من المبحـــوثين الإجابـــة علـــى أهـــم المتغيرات المؤثرة في الطلاق، وذلك بحسب أهمية كل درجة من درجات الأهمية التـــي يراها المبحوث، وقد أجاب بعض المبحوثين على جميع درجات الأهمية والبعض أجـــاب على بعضها والآخر أجاب على واحدة من المتغيرات والبعض لم يجيب وذلك كـــلاً علـــى حسب حالته.

وسوف نقوم بعرض لأهم العوامل مرتبة كونها مهم إلى درجـــة كبيـــرة ، وكانـــت النتائج حسبما ما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٥٦)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور العوامل الدافعة للطلاق

العامل المؤدي إلى الطلاق	عامل مهم بدرجة كبيرة		عامل مهم		عامل محدود الأهمية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢	مستوى الدلالة	التقدير
	ك	%	ك	%	ك	%					
عدم التوافق أو التفاهم	151	68.6	20	9.1	7	3.2	2.80	0.484	213.854	0.00	درجة كبيرة
جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية	84	38.2	26	11.8	12	5.5	2.59	0.664	71.672	0.00	درجة كبيرة
المنازعات المستمرة	80	36.4	20	9.1	14	6.4	2.57	0.702	70.105	0.00	درجة كبيرة
عدم التوافق في الميول والهوايات	73	33.2	15	6.8	25	11.4	2.42	0.832	51.044	0.00	درجة كبيرة
عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه الشريك	69	31.4	15	6.8	19	8.6	2.48	0.790	52.738	0.00	درجة كبيرة
المعاملة السيئة	68	30.9	17	7.7	11	5	2.59	0.689	61.313	0.00	درجة كبيرة
سوء اختيار الشريك	63	28.6	21	9.5	21	9.5	2.40	0.803	33.600	0.00	درجة كبيرة
العجز عن الوفاء بتكاليف ونفقات الأسرة	52	23.6	32	14.5	25	11.4	2.24	0.806	10.807	0.005	درجة كبيرة
تدخل الأهل في الخلافات	48	21.8	25	11.4	32	14.5	2.15	0.863	7.943	0.019	درجة متوسطة
عدم الطاعة ونشوز الزوجة	46	20.9	22	10	30	13.6	2.16	0.869	9.143	0.010	درجة متوسطة
انشغال الزوج المستمر	38	17.3	17	7.7	27	12.3	2.13	0.885	8.073	0.018	درجة متوسطة
عدم التوافق الجنسي	35	15.9	16	7.3	35	15.9	2.00	0.907	8.395	0.015	درجة متوسطة
هجر الشريك	35	15.9	28	12.7	28	12.7	207	0.833	1.077	0.584	درجة متوسطة
ضعف الوازع الديني لدى الشريك	32	14.5	10	4.5	29	13.2	2.04	0.932	12.028	0.002	درجة متوسطة
الشك والغيرة على الشريك	32	14.5	22	10	28	12.7	2.04	0.859	1.854	0.396	درجة متوسطة
وجود زوجات أخريات	31	14.1	9	4.1	33	15	1.97	0.942	14.575	0.001	درجة متوسطة
إهمال الزوجة لنفسها	30	13.6	17	7.7	31	14.1	1.98	0.889	4.692	0.096	درجة متوسطة
الزواج بأخرى	29	13.2	6	2.7	35	15.9	1.91	0.959	20.086	0.00	درجة متوسطة
رغبة الزوجة في سكن مستقل	28	12.7	19	8.6	33	15	1.93	0.876	3.775	0.151	درجة متوسطة

العامل المؤدي إلى الطلاق	عامل مهم بدرجة كبيرة		عامل مهم		عامل محدود الأهمية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢	مستوى الدلالة	التقدير
	ك	%	ك	%	ك	%					
كثرة خروج الزوجة	27	12.3	22	10	28	12.7	1.98	0.850	0.805	0.669	درجة متوسطة
بخل الزوج	27	12.3	13	5.9	23	10.5	2.06	0.895	4.952	0.084	درجة متوسطة
وجود فوارق في العمر	27	12.3	9	4.1	40	18.2	1.82	0.929	19.132	0.00	درجة متوسطة
خيانة الشريك	24	10.9	9	4.1	31	14.1	1.89	0.927	11.844	0.003	درجة متوسطة
حب الزوجة للمظاهر	21	9.5	19	8.6	34	15.5	1.82	0.849	5.378	0.068	درجة متوسطة
إجباري على الزواج	21	9.5	10	4.5	34	15.5	1.80	0.904	13.323	0.001	درجة متوسطة
وجود فروق في المستوى الاجتماعي	19	8.6	21	9.5	35	15.9	1.78	0.826	6.080	0.048	درجة متوسطة
عدم الإنجاب	18	8.2	14	6.4	31	14.1	1.79	0.864	7.524	0.023	درجة متوسطة
مرض الشريك	17	7.7	13	5.9	34	15.5	1.73	0.858	11.656	0.003	درجة متوسطة
اختلاف العادات والتقاليد	15	6.8	23	10.5	29	13.2	1.79	0.788	4.418	0.110	درجة متوسطة
اهتمام الزوجة بعملها على حساب الزوج	14	6.4	22	10	32	14.5	1.73	0.784	7.176	0.028	درجة متوسطة
تدخل أسرة الشريك في تربية أطفالي	12	5.5	17	7.7	29	13.2	1.70	0.794	7.897	0.019	درجة متوسطة
وجود أبناء من زواج سابق	12	505	12	5.5	40	18.2	1.56	0.794	24.500	0.00	درجة منخفضة

وإذا ما تأملنا الترتيب الوارد في الجدول السابق للعوامل المؤدية إلى الطلاق عند أفراد العينة سوف نجد أن عدم التوافق أو التفاهم ما بين الزوجين قد اعتبرته النسبة الأكبر من أفراد العينة عاملاً مهماً بدرجة كبيرة بالنسبة لهم في دفعهم إلى طلب الطلاق وذلك بنسبة ٦٨,٦% وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٨٠) ، كما اعتبره ٩,١% عاملاً مهماً ، وذلك في مقابل ٣,٢% أفادوا بأنه عاملاً محدود الأهمية.

ويظهر من التوزيع الوارد في الجدول السابق أن جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية قد احتلت المرتبة الثانية بعد عدم التوافق من حيث كونها عاملاً مهماً إلى درجة كبيرة وذلك من جهة نظر ٣٨,٢% من أفراد العينة وبمتوسط حسابي كبير بلغ(٢٥٩) . ومن الواضح أن جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية ينتج عنه عدم التوافق أو التفاهم في الأساس . وعدم التوافق أو التفاهم له أسبابه الكثيرة لعل أكثرها أهمية اختلاف الاتجاهات الفكرية وأنماط السلوك بسبب أما اختلاف أساليب ومضمون التنشئة الاجتماعية فكل طرف له أفكاره وسلوكياته التي استمدها من بيئته الأسرية التي تختلف عن بيئة الشريك ، فكل أسرة لها ظروفها وخصوصيتها والتي لها تأثيراتها المباشرة على الإنسان من نعومة أظفاره ، وأما نتيجة اختلاف المستوى التعليمي والاجتماعي وحتى الاقتصادي ، ومن ذلك نجد أن النسبة الأكبر من أفراد العينة والتي مرت بخبرة الطلاق قد واجهت مشكلة أساسية في التكيف مع نمط تفكير وأساليب سلوك الشريك . وعلى الرغم من أفراد العينة ينتمون إلى مجتمع واحد يتميز بصغره وتماسكه ويتمثلون ثقافة واحدة ، إلا أنهم اكتشفوا بعد زواجهم صعوبة التفاهم مع الطرف الآخر . الأمر الذي قد يثير تساؤلات حول نوعية الأفكار والقيم التي تنقل إلى الشخص من أسرته ومجتمعه حول الزواج والمسئوليات التي ينبغي عليه ممارستها ، ومستويات الإشباع التي يمكن أن يحققها من خلاله . ونظرة الجنسين نحو بعضهما ، والدور المطلوب منهما داخل مؤسسة الزواج ، وهذا يطرح فكرة تناقض قيم الزواج التي يغرسها المجتمع من خلال الأسرة التي ينتمي إليها الفرد ... الخ .

ويؤكد ذلك ما أظهره التحليل من المنازعات المستمرة قد احتلت المرتبة الثالثة من حيث كونه عاملاً مهماً لدرجة كبيرة من وجهة نظر ٣٦,٤% من أفراد العينة وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٥٧) ، في حين اعتبره ٩,١% منهم عاملاً مهماً ، في مقابل ٦,٤% اعتبروه عاملاً محدود الأهمية ، ويليه عدم التوافق في الميول والهوايات حيث احتلت المرتبة الرابعة بنسبة ٣٣,٢% وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٤٢) ، في حين اعتبره ٦,٨% عاملاً مهماً ، في مقابل ١١,٤% اعتبروه عاملاً محدود الأهمية ، وهذا يؤكد أيضاً على أن أساسيات الاختيار في الشريك قبل الزواج لم يكن يدركها كلا الطرفين بل كان معظم الاختيار قائماً على العشوائية . وأيضاً يأتي عدم الإحساس بالمسؤولية اتجاه الشريك في المرتبة الخامسة بنسبة ٣١,٤% من وجهة نظر أفراد العينة وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٤٨) ، وهنا يدل على نقص الوعي في إدراك وفهم الزوجين حول المسئوليات والمتطلبات التي ينبغي أن يعرفها كلا الزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية ، ويأتي في المرتبة التي تليها المعاملة السيئة لدى الشريك حيث اعتبروه عاملاً مهماً بدرجة كبيرة بنسبة ٣٠,٩% من أفراد العينة وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٥٩) ، في حين اعتبروه البعض عاملاً مهماً بنسبة ٧,٧% وفي المقابل اعتبروه عاملاً محدود الأهمية بنسبة ٥% من أفراد العينة ، ويليه عامل سوء اختيار الشريك حيث اعتبروه عاملاً مهماً بدرجة كبيرة بنسبة ٢٨,٦% وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٤٠)، واعتبروه عاملاً مهماً وأيضاً محدود الأهمية بنسبة ٩,٥% ، الأمر الذي يمكن أن يلاحظ من الترتيب السابق كان التركيز على

ذات الشخصية أو الشريك شيئاً ملاحظ ابتداء من جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية إلى سوء اختيار الشريك ، أي أن الصفات كله تتعلق في عملية الاختيار في صفات الشريك ولم يكن الأمر يتعلق بعوامل خارجية أخرى أثرت على عملية الانفصال و الطلاق مثل تدخل الأهل أو الأقارب أو أمور مادية .

ويلاحظ أيضاً من التوزيع الوارد في الجدول السابق أن العجز عن الوفاء بتكاليف ونفقات الأسرة قد اعتبره ٢٣,٦% من أفراد العينة عاملاً مهماً في حدوث الطلاق بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٢٢٤) ، وذلك في مقابل ١٤,٥% أفادوا بأنه عاملاً مهماً بالنسبة لهم ، وبلغت نسبة من اعتبروه عاملاً محدود الأهمية ١١,٤% . وبالإضافة إلى ذلك فأن تدخل الأهل في الخلافات قد اعتبره ٢١,٨% من أفراد العينة عاملاً مهماً بدرجة كبيرة في حدوث الطلاق وبمتوسط حسابي بدرجة متوسطة بلغ (٢١٥) ، ويمكن أن نلاحظ هنا أن العوامل الدافعة للطلاق قد انتقلت من عوامل ذاتية أي أنها تتصف بالشريك نفسه إلى عوامل خارجية مثل العجز عن الوفاء بتكاليف ونفقات الأسرة وتدخل الأهل في الخلافات أدت في النهاية إلى حدوث الانفصال والطلاق بين الزوجين . وأيضا فأن التحليل يشير إلى وجود أسباب أخرى احتلت مراتب ومتوسطات أقل بالنسبة لأفراد العينة ، وهذه العوامل ترتبط غالبه في التعامل مثل عدم الطاعة ونشوز الزوجة وانشغال الزوج المستمر و أيضاً عدم التوافق الجنسي وهجر الشريك وأخرى عوامل أخلاقية مثل ضعف الوازع الديني والشك والغيرة على الشريك .

ولقد أظهر المعالج الإحصائي لقيم مربع كاي لجميع الفقرات كانت دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرات عد بعض فقرات الدراسة كهجر الشريك حيث بلغت نسبة الدلالة ٠,٥٨٤ والشك والغيرة على الشريك بنسبة دلالة ٠,٣٩٦ وإهمال الزوجة لنفسها بنسبة دلالة ٠,٠٩٦ ورغبة الزوجة في سكن مستقل بنسبة دلالة ٠,١٥١ وكثرة خروج الزوجة بنسبة دلالة ٠,٦٦٩ وبخل الزوج بنسبة دلالة٠,٠٨٤ وحب الزوجة للمظاهر بنسبة دلالة ٠,٠٦٨ واختلاف العادات والتقاليد بنسبة دلالة ٠,١١٠ ، وهذه كلها مستويات دلالة ضعيفة مما يبين تجانس وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرات .

أحدى وعشرون: الآثار النفسية المترتبة على الطلاق:

تم تحديد مجموعة من الظواهر أو المشكلات النفسية من أجل تقييم الآثار النفسية التي ترتبت على الطلاق عند أفراد العينة . وطلب من المبحوثين تقييم درجة حدوثها بالنسبة لهم وتراوحت ما بين حدوثها بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة أو لم تحدث إطلاقاً.

وكانت النتائج حسبما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٥٧)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور النتائج النفسية التي ترتبت على الطلاق

الآثار النفسية	حدث بدرجة كبيرة		حدث بدرجة متوسطة		لم يحدث مطلقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي٢	مستوى الدلالة	التقدير
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية					
الشعور بالندم	85	38.6	30	13.6	50	22.7	2.12	0.881	28.182	0.00	درجة كبيرة
زيادة نسبة القلق	39	17.7	21	9.5	73	33.2	1.74	0.884	31.459	0.00	درجة متوسطة
الفشل في ممارسة الحياة بصورة طبيعية	37	16.8	25	11.4	76	34.5	1.71	0.862	30.913	0.00	درجة متوسطة
الإحباط	33	15	28	12.7	77	35	1.68	0.836	31.609	0.00	درجة متوسطة
عدم الثقة بالآخرين	29	13.2	12	5.5	94	42.7	1.51	0.827	83.244	0.00	درجة منخفضة
عدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى	28	12.7	14	6.4	85	38.6	1.55	0.832	66.819	0.00	درجة منخفضة
الاكتئاب	28	12.7	20	9.1	85	38.6	1.57	0.819	56.677	0.00	درجة منخفضة
الشعور بالوحدة بعد الطلاق	22	10	16	7.3	96	43.6	1.44	0.761	88.896	0.00	درجة منخفضة
التسرع في الزواج مرة أخرى	19	8.6	9	4.1	100	45.5	1.36	0.730	116.734	0.00	درجة منخفضة
قلة الإنتاج في العمل	14	6.4	10	4.5	99	45	1.30	0.666	123.268	0.00	درجة منخفضة
الحرمان من الأطفال	12	5.5	10	4.5	102	46.4	1.27	0.629	133.613	0.00	درجة منخفضة
عدم الثقة بالنفس	9	4.1	16	7.3	103	46.8	1.26	0.581	128.547	0.00	درجة منخفضة

ويمكن أن نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن هناك نتائج مختلفة قد تركتها تجربة الطلاق على نفسية المطلقين أو أفراد العينة . وقد كان الشعور بالندم هو أكثر الآثار النفسية المترتبة على الطلاق لديهم ، حيث حدثت بدرجة كبيرة عند نسبة ٣٨,٦% وبمتوسط كبير بلغ (٢,١٢)، كما أفاد ١٣,٦% بأنها حدثت بدرجة متوسطة ، في حين كانت نسب من أفادوا بأنها لم تحدث مطلقاً ٢٢,٧% من أفراد العينة ، ولقد احتل الشعور بالقلق المرتبة الثانية بعد الشعور بالندم ، وكانت نسبة من أفاد بذلك قد حدث له بدرجة كبيرة ١٧,٧% وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (١,٧٤) كما أفاد ٩,٥% بأن ذلك قد حدث بدرجة متوسطة ، وأفاد ٣٣,٢% منهم لم يحدث مطلقاً بالنسبة لهم . وقد احتل الفشل في الممارسة الحياة بصورة طبيعية المرتبة الثالثة ، حيث حدث بدرجة كبيرة بنسبة ١٦,٨% وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (١,٧١) و أفادوا ١١,٤% بأنه قد حدث بدرجة متوسطة و٣٤,٥% أفادوا بأنه لم يحدث مطلقاً . واحتل الشعور بالإحباط المرتبة الرابعة حيث أفاد ١٥% منهم بأنه قد حدث بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (١,٦٨) وأفاد ١٢,٧% بأنه قد حدث بدرجة متوسطة ، وقد احتل عدم الثقة بالآخرين المرتبة الخامسة حيث أفاد ١٣,٢% منهم بأنه قد حدث بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٥١) وأفاد ما نسبته ٥,٥% بأنه حدث بدرجة متوسطة و٤٢,٧% أفاد بأنه لم يحدث مطلقاً ، ولقد شعر بعدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى ما نسبته ١٢,٧% بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٥٥)، كذلك من مروا بحالة اكتئاب قد جاء بنفس النسبة

١٢,٧% بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٥٧) ، كما شعر ١٠% منهم بالوحدة بعد الطلاق بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٤٤)، ولقد حدث التسرع في الزواج مرة أخرى ٨,٦% بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٣٦) ، ولقد أثر الطلاق على إنتاج من أفراد العينة في العمل بدرجة كبيرة بنسبة ٦,٤% وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٣٠) كما حدث الحرمان من الأطفال بدرجة كبيرة بنسبة ٥,٥% وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٢٧) ، كما شعر ٤,١% منهم بعدم الثقة بالنفس بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٢٦) .

ولقد أظهر المعالج الإحصائي لقيم مربع كاي لجميع الفقرات كانت دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرات.

ومن التحليل السابق يمكن القول بأن الطلاق قد ترك آثار نفسية على معظم أفراد العينة . من بينها الشعور بالندم والقلق وأيضاً الفشل في ممارسة الحياة بصورة طبيعية والإحباط وعدم الثقة بالآخرين..الخ . بل كانت له آثاراً سلبية على طريقة حياتهم واتخاذ قرارات متسرعة بالإقدام على الزواج مرة أخرى ، في حين أن بعضهم قد فقد الرغبة في الزواج مرة أخرى ، ولقد أثر على إنتاجية عدد منهم . ومن ذلك نجد أن المطلق أو المطلقة يحتاج إلى إعادة تأهيل نفسي لمساعدته على التكيف مع ظروفه المستجدة وطريقة حياته بعد تجربة الطلاق المريرة التي مر بها لكي يستعيد صحته النفسية.

اثنان وعشرون: الآثار المترتبة عن المسؤولية تجاه أفراد الأسرة بعد الطلاق:

تعتبر مسئولية الفرد تجاه أسرته من الأمور التي لا تنتهي أو تختفي بعد الطلاق . بل قد تظهر مشكلات يواجهها الرجل المطلق والمرأة المطلقة ترتبط بحجم ونوع مسئولياته تجاه باقي أفراد الأسرة وخصوصاً تلك التي نتج عنها وجود أطفال . ولقد حاولت الدراسة الكشف عن نوعية المشكلات التي تواجه المطلقين بعد الطلاق والتي ترتبط بمسئولياتهم تجاه باقي أفراد الأسرة المفككة، وأظهر التحليل أن تحمل مسئولية الأطفال وزيادة الأعباء المادية هما أكثر النتائج المترتبة على الطلاق عند أفراد العينة ، وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٥٨)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور النتائج المترتبة عن المسئولية تجاه أفراد الأسرة بعد الطلاق.

النتائج	حدث بدرجة كبيرة		حدث بدرجة متوسطة		لم يحدث مطلقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي٢	مستوي الدلالة	التقدير
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية					
هدر الأموال في الزواج السابق	74	33.6	19	8.6	58	26.4	2.10	0.932	31.801	0.00	درجة متوسطة
انخفاض مستواي الاقتصادي بعد الطلاق	65	29.5	18	8.2	62	28.2	2.02	0.938	28.648	0.00	درجة متوسطة
حاجتي للعمل بعد الطلاق	60	27.3	10	4.5	71	32.3	1.92	0.964	44.979	0.00	درجة متوسطة
زيادة أعبائي المادية نتيجة الإنفاق	44	20	21	9.5	65	29.5	1.83	0.904	22.354	0.00	درجة متوسطة
تحمل مسؤولية الأطفال بمفردي	35	15.9	11	5	87	39.5	1.60	0.877	68.090	0.00	درجة منخفضة
تباعد أطفالي عني	30	13.6	11	5	89	40.5	1.54	0.845	76.354	0.00	درجة منخفضة

النتائج	حدث بدرجة كبيرة		حدث بدرجة متوسطة		لم يحدث مطلقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي٢	مستوي الدلالة	التقدير
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية					
عدم القيام بالدور الكامل في تنشئة الأطفال	5	2.3	10	4.5	104	47.3	1.16	0.475	156.824	0.00	درجة منخفضة
قسوة الزوج أو الزوجة الجديدة على الأبناء	5	2.3	8	3.6	106	48.2	1.15	0.462	166.504	0.00	درجة منخفضة

ويشير الترتيب السابق للنتائج المترتبة على مسئولية أفراد العينة تجاه الأسرة التي تفككت إلى أن هدر الأموال في الزواج السابق قد حصل على أكبر نسبة من حيث تكرار حدوثها عن أفراد العينة ، وكذلك من حيث درجة أهميتها بالنسبة لهم ، حيث حدث بدرجة كبيرة بنسبة ٣٣,٦% وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (٢,١٠) ، ويمكن أن نلاحظ أيضاً بأن انخفاض المستوى الاقتصادي لأفراد العينة بعد الطلاق يعد أحد النتائج المترتبة عن الطلاق عند نسبة كبيرة من أفراد العينة حيث احتلت المرتبة الثانية من حيث تكرارها عندما أفاد ما نسبته ٢٩,٥% منهم بأن انخفاض المستوى الاقتصادي قد زادت بعد الطلاق بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (٢,٠٢) .ولقد أظهر التحليل أيضاً أن من النتائج المترتبة على الطلاق زيادة الحاجة إلى العمل عند بعض أفراد العينة ، حيث احتلت المرتبة الثالثة من حيث درجة التكرار عندما أفادا ٢٧,٣% منهم بأن ذلك قد حدث بالنسبة لهم بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (١,٩٢)، ويظهر التوزيع الوارد في الجدول السابق أيضاً وجود نتائج أخرى أقل أهمية في التكرارات والمتوسطات الحسابية

مثل زيادة الأعباء المالية نتيجة الأنفاق وتحمل مسئولية الأطفال وتباعد الأطفال وعدم قيام بالدور الكامل في تنشئة الأطفال وقسوة الزوج أو الزوجة الجديدة على الأبناء.

ولقد أظهر المعالج الإحصائي لقيم مربع كاي لجميع الفقرات كانت دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرات.

ومن ذلك نتوصل إلى أن مسئوليات الفرد نحو نفسه ونحو الآخرين من أفراد عائلته لا تنتهي بانتهاء الرابطة الشرعية بل تظل موجودة وقد تزداد أيضاً وقد يتحملها طرف دون الآخر ، وهذا ما أظهره توزيع النتائج حسب الجنس أو النوع ، حيث كشف التحليل عن وجود مشكلات ترتبت على الطلاق خاصة بالأزواج وأخرى خاصة بالزوجات ، فمثلاً نجد أن المشكلة الرئيسية وهي تحمل أعباء أو مسئولية الأطفال قد حدثت عند الإناث بصورة أكبر بكثير من الذكور وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٥٩)

توزيع استجابات أفراد العينة حول تحمل مسئولية الأطفال وحسب النوع

تحمل مسئولية الأطفال بمفردي	الذكور (المطلقين)		الإناث (المطلقات)	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حدث بدرجة كبيرة	3	2.5	32	32.3
حدث بدرجة متوسطة	2	1.7	9	9.1
لم يحدث مطلقاً	65	53.7	22	22.2
بدون استجابة	51	42.1	36	36.4
المجموع	121	100.0	99	100.0

ويظهر من التوزيع السابق أن معظم من أفاد بأن تحمل مسئولية الأطفال بمفرده هو أحد نتائج الطلاق كان من الإناث ،حيث بلغت نسبة من ذكرن بأن ذلك قد حدث لهن

بدرجة كبيرة ٣٢,٣% من عينة الإناث ، في مقابل ٢,٥% من عينة الذكور . ومن الأمور المتعارف عليها والتي يؤيدها الشرع والمجتمع أن تظل حضانة الأطفال عند الأم ولكن يلاحظ من استجابة الإناث أن ذلك يمكن اعتباره دليلاً على زيادة المسئوليات التي يتحملنها بعد الطلاق خصوصاً تحمل المسئولية تجاه الأطفال ، وما يترتب على ذلك أعباء مادية وجسدية ونفسية ، والذي ظهر من خلال تحليل الاستجابات عندما تبين أن الإناث قد زادت أعبائهن المادية بعد الطلاق أكثر من الذكور وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٦٠)

توزيع استجابات أفراد العينة حول زيادة الأعباء المادية وحسب النوع

زيادة الأعباء المالية	الذكور (المطلقين)		الإناث (المطلقات)	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حدث بدرجة كبيرة	12	9.9	32	32.3
حدث بدرجة متوسطة	11	9.1	10	10.1
لم يحدث مطلقاً	47	38.8	18	18.2
بدون استجابة	51	42.1	39	39.4
المجموع	121	100.0	99	100.0

وتكشف معطيات الجدول السابق أن ٣٢,٣% من الإناث المطلقات من أفراد العينة قد زادت أعباءهن المالية بعد الطلاق ، وهذا وضع طبيعي بعد أن أصبحت حضانة الأطفال عند الأم ، ومن الواضح أن النفقة الشهرية التي يدفعها الأب لا تكفي ، وأن الوضع يختلف بعد الطلاق خصوصاً وأن الزوجة الآن تتحمل مسئولية رعاية نفسها والأطفال والمنزل بعد أن كان الزوج يتحمل كل ذلك في السابق . لذلك نجد أن نسبة من زادت أعبائه المالية بعد الطلاق من المطلقين الذكور من أفراد العينة قليل جداً مقارنة

بنسبة الإناث ،حيث بلغت نسبة من حدث له بدرجة كبيرة من عينة الـــذكور ٩,٩% فقـــط و٩,١% منهم بدرجة متوسطة . وبالتالي فإن النساء يعانين مادياً بعد الطلاق أكثـــر مـــن الرجال.

ونتيجة لزيادة الأعباء المادية فإن الحاجة إلى مصدر للدخل ملحة وضرورية لـــذلك نجد أن الإناث وفي ضوء زيادة الأعباء المادية قد زادت حاجتهن للعمل بعد الطلاق وهـــو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٦١)

توزيع استجابات أفراد العينة نحو زيادة الحاجة للعمل بعد الطلاق وحسب النوع

زيادة الحاجة للعمل بعد الطلاق	الذكور(المطلقين)		الإناث (المطلقات)	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حدث بدرجة كبيرة	3	2.5	57	57.6
حدث بدرجة متوسطة	–	–	10	10.1
لم يحدث مطلقاً	64	52.9	7	7.1
بدون استجابة	54	44.6	25	25.3
المجموع	121	100.0	99	100.0

ومن الواضح إن الإناث من أفراد العينة قد أصبحن يعتمدن علـــى أنفـــسهن بعـــد الطلاق، وبالتالي زادت حاجتهن للعمل وقد حدث ذلك بدرجة كبيرة عنـــد ٥٧,٦% مـــنهن و١٠,١% منهن قد حدث لهن بدرجة متوسطة ، في مقابل ٧,١% لم يحدث ذلك بالنـــسبة لهن ، في حين أن ٢,٥% فقط من الذكور قد واجهوا مثل هذه المشكلة بدرجة كبيرة. ومن ذلك نتوصل إلى أن نتائج الطلاق المادية تعاني منها الإناث بصورة أكبر بكثير من الذكور خصوصاً ممن يتحملن مسئولية حضانة الأطفال.

ومما سبق يمكن أن نلخص آثار الطلاق تجاه مسئوليات الوالدين نحو الأسرة بـــأن الطلاق قد أدى إلى تحمل مسئولية الأطفال وزيادة الأعباء المادية عند نسبة كبيرة من عينة الإناث، مما يدفعها للبحث عن عمل إذا كانت لا تعمل من أجل الإنفاق على أسرتها، وهذا يعني أن جميع أطراف الأسرة التي تفككت قد تضرروا من الطلاق بطريقـــة أو بـــأخرى وخاصة الإناث ، في حين أنه قد اعتبر حلاً لمشكلات معينة قد واجهتها الأســـرة . ومـــن الواضح أن الأسر التي تفككت ولها أطفال قد تضررت أكثر من الزوجين المطلقين الـــذين لا يوجد لديهم أطفال.

ثلاثة وعشرون : الآثار الاجتماعية للطلاق عند أفراد العينة :

لا يخفي أن للطلاق آثاراً سلبية ذات طابع اجتماعي ، فالطلاق على الرغم من أنـــه مقبول اجتماعياً وقانونياً وشرعياً ، كأحد الحلول النهائية للمشكلات التي يواجهها الزواج ، إلا أن المجتمع يكره هذا الحل ويقبله رغماً عنه ، وذلك لما يسفر عنه من آثار ، وباعتبار الزواج أحد السنن الاجتماعية المقدسة ، والتي يحتفل بها المجتمع كرباط بين اثنين يشكلان بهذا الرباط خلية جديدة من خلايا المجتمع الأساسية التي تحتفظ له بقاءه ، وبما لهذا الرباط من وظائف وأدوار متعددة بيولوجية واقتصادية وعاطفية ....الخ . وما يترتب على ذلـــك من مكتسبات يكتسبها المتزوج وأوضاع اجتماعية ويمارس خلالهـــا أدواراً ووظـــائف لا يمارسها غير المتزوج لعل من أهمها تنشئة الأطفال ، وعندما يحدث الطلاق يخسر الفـــرد دوره الذي اكتسبه والأوضاع المترتبة عليه ، وعلى الرغم من أنه سيظل يمارس وظـــائف

هذا الدور خصوصاً إذا كان والداً أو والدة إلا أن هناك مجموعة من الأدوار والمكتسبات المرتبطة بها يفقدها الشخص ، كذلك تحدث مشكلات ترتبط بإجراءات الطلاق قد تسهم في القطيعة الاجتماعية وتثير المخاوف والشائعات حول الشخص . ولقد أظهر التحليل أن هناك مشكلات اجتماعية متنوعة واجهها أفراد العينة بعد الطلاق وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (٦٢)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور النتائج الاجتماعية للطلاق.

النتائج الاجتماعية للطلاق	حدث بدرجة كبيرة		حدث بدرجة متوسطة		لم يحدث مطلقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي٢	مستوى الدلالة	التقدير
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية					
القطيعة بين أهل الزوجين	87	39.5	29	13.2	46	20.9	2.25	0.872	32.926	0.00	درجة متوسطة
نظرة المجتمع غير الايجابية	77	35	49	22.3	42	19.1	2.20	0.817	12.250	0.002	درجة متوسطة
التعرض للإشاعات	31	14.1	27	12.3	78	35.5	1.65	0.828	35.485	0.00	درجة منخفضة
حدوث الخلافات بين المطلقين حول الأطفال	17	7.7	14	6.4	95	43.2	1.38	0.713	100.429	0.00	درجة منخفضة
قلة فرص الزواج	16	7.3	32	14.5	85	38.6	1.48	0.702	58.842	0.00	درجة منخفضة
إثارة المشكلات في المحاكم	16	7.3	19	8.6	96	43.6	1.38	0.696	94.183	0.00	درجة منخفضة
تقيد الحرية بعد الطلاق	14	6.4	17	7.7	98	44.5	1.34	0.669	105.628	0.00	درجة منخفضة
قلة التوجيه الأسري للأطفال	11	5	14	6.4	101	45.9	1.28	0.617	124.429	0.00	درجة منخفضة
الزواج من خارج المملكة	3	1.4	4	1.8	118	53.6	1.08	0.350	209.776	0.00	درجة منخفضة

وتكشف معطيات الجدول السابق عن وجود مشكلات اجتماعية قد واجهها بعض أفراد العينة أكثر من غيرها ، حيث احتلت القطيعة بين الزوجين المرتبة الأولى من حيث تكرار حدوثها ، ولقد اعتبر أفراد من العينة بأنها حدثت بعد الطلاق بدرجة كبيرة بنسبة

٣٩,٥% وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (٢,٢٥). وهذا يعني أن التفكك الذي أصاب الأسرة قد طال أسرة الزوجين وانعكس على العلاقات بينهما . ويلاحظ أيضاً أن من آثار الطلاق السلبية قد ظهرت في علاقة بعض المطلقين من أفراد العينة بالمجتمع ونظرته إلى الطلاق ، حيث أفاد من أفراد العينة بأن نظرة المجتمع إليهم قد أصبحت غير إيجابية بدرجة كبيرة بنسبة ٣٥% وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (٢,٢٠) . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الفرد قد يخسر مكتسباته الاجتماعية من الزواج نتيجة الطلاق باعتبار الزواج الإطار الشرعي الذي يمارس الفرد من خلاله مجموعة أدواره العاطفية والاجتماعية ، ولذلك نجد أن بعض أفراد العينة قد تعرضت للإشاعات بعد الطلاق بدرجة كبيرة وبلغت نسبتهم١٤,١% وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٦٥).

وأيضاً من الآثار السلبية للطلاق حدوث الخلافات بين الوالدين حول الأطفال حيث بلغت من أفادوا من أفراد العينة بذلك بدرجة كبيرة بنسبة ٧,٧% وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٣٨)، ثم تقل النسبة بعد ذلك فنجد أن قلة فرص الزواج وإثارة المشاكل في المحاكم قد بلغت بدرجة كبيرة و بنسبة ٧,٣% وبمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٤٨) و(١,٣٨)، وهناك آثار أخرى منها تقييد الحرية بعد الطلاق وقلة التوجيه الأسري والزواج من خارج المملكة ، ومن الواضح أنها كلها آثار تضعف من موقف الفرد وفرصة الاجتماعية .

ولقد أظهر المعالج الإحصائي لقيم مربع كاي لجميع الفقرات كانت دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرات.

أربعة وعشرون : الآثار المترتبة عن الطلاق على أطفال أفراد العينة :

أولاً : المشكلات الأسرية:

إن انفصال الوالدين يأتي في نهاية المطاف كحل لجملة من الصراعات والمشكلات نتيجة عدم توافق العلاقة الزوجية ، ويتأثر بذلك جميع أطراف الأسرة ومن بينهم الأطفال، الذي يمرون بجميع التغيرات التي تترتب على العلاقة الزوجية المنهارة ، ولذلك فإن من المتوقع أن يعاني الأطفال من تلك الظروف وتتبدل أوضاعهم ومواقفهم نحو الأسرة . ولقد أظهرت الدراسة أن هناك آثار قد ظهرت عند أطفال أفراد العينة أكثر من غيرها وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٦٣)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشكلات الأسرية التي ظهرت عند أطفالهم

المشكلات الأسرية	التكرار	النسبة المئوية
غياب حنان أحد الوالدين	58	26.4
تشتت الأطفال بين الوالدين	37	16.8
فقدان الأطفال للروح الأسرية	30	13.6
عدم الإحساس بسلطة الأب	23	10.5
انحياز الأطفال للطرف الآخر	21	9.5
قلة الرقابة	18	8.2
السلوك العنيف لدى الأطفال	16	7.3
التمرد والعصيان وسوء الخلق	13	5.9

ويمكن أن نلاحظ أن أفراد العينة ممن لديهم أطفال قد تفاوتوا في تحديد نوع المشكلات الأسرية التي يعاني منها أطفالهم وأن اعتبروا غياب حنان أحد الوالدين أهم مشكلة تواجه الأطفال ، حيث احتلت المرتبة الأولى وذلك بنسبة ٢٦,٤% من أطفال أفراد

العينة وهي نسبة كبيرة ، ثم تقاربت نسب المشكلات الأخرى التي يتعرض لها أطفال أفراد العينة مثل تشتت الأطفال بين الوالدين وقد حصلت على ما نسبته ١٦,٨% ، ثم مشكلة فقدان الأطفال للروح الأسرية وعدم الإحساس بسلطة الأب على ما نسبته ١٣,٦% و١٠,٥% وهما أمرين هامين بالنسبة لعملية تكوين شخصية الطفل ونموه الانفعالي والنفسي . ولقد تبين أيضاً وجود مشكلتين هامتين عانى منهما أطفال أفراد العينة نتيجة الطلاق وهي انحياز الأطفال للطرف الآخر ، الأمر الذي يشير أن الأطفال قد بنوا أو كونوا اتجاهات معينة نحو أحد الوالدين ، وقد عانى من هذه المشكلة ٩,٥% من أطفال أفراد العينة ، هذا بالإضافة إلى مشكلة قلة الرقابة التي يعاني منها ٨,٢% من أطفال العينة ، وقد تضاءلت النسب بعد ذلك في المشاكل الأخرى التي يعاني منها أطفال العينة كسلوك العنيف والتمرد والعصيان وسوء الخلق لدى أطفال العينة . الأمر الذي يشير إلى أن الوالدين لم ينجحوا في أبعاد الأطفال عن مشكلاتهم الناتجة من آثار الانفصال والطلاق .

ثانياً : المشكلات النفسية :

ومن أجل الكشف عن ما إذا كان هناك آثار نفسية قد تركها الطلاق على الأطفال تم سؤال أفراد العينة ممن لديهم أطفال عن ملاحظتهم ظهور مشكلات نفسية عند الأبناء بعد الطلاق ، وقد أظهر التحليل أن هناك مشكلات نفسية معينة قد ظهرت عند أطفال العينة أكثر من غيرها ، وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٦٤)
التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشكلات النفسية التي ظهرت عند أطفالهم

المشكلات النفسية	التكرار	النسبة المئوية
الإحساس بالوحدة	29	13.2
فقدان الأمان	24	10.9
زيادة نسبة القلق	21	9.5
التأخر الدراسي	14	6.4
الشرود الذهني	11	5
التأتأة	10	4.5
تأثر الأطفال صحياً	9	4.1
التبول اللاإرادي	9	4.1
الانطواء والاكتئاب	9	4.1
عدم النطق	6	2.7

وتكشف معطيات الجدول السابق أن أفراد العينة من الآباء أو من لديهم أطفال قد اعترفوا بوجود مشكلات نفسية عند أطفالهم بعد حدوث الطلاق ، حيث ذكر ما نسبته ١٣,٢% من أفراد العينة بأن أطفالهم قد عانوا من الإحساس بالوحدة و١٠,٩% بفقدان الأمان و٩,٥% منهم عانى أطفالهم من زيادة القلق ، وهي كلها عوارض أو مظاهر تشر إلى اكتساب الأطفال ملامح الشخصية القلقة والمكتئبة . ويتضح ذلك أكثر من خلال ظهور مشكلات أخرى تدل على هذه الظاهرة مثل التأخر الدراسي والشرود الذهني والتأتأة ، بل نجد أن هناك ٩ حالات ما نسبته ٤,١% قد تأثرت صحتهم نتيجة حدوث الطلاق ، وأيضاً تأثروا من ظاهرة التبول اللاإرادي والانطواء والاكتئاب وعدم النطق ، والتي تحتاج مثل هذه المشكلات إلى رعاية وعلاج خاص قد يستمر لفترات طويلة ، وبالتالي فأن الدراسة قد كشفت عن وجود علاقة ما بين الطلاق وظهور مشكلات نفسية عند الأطفال .

خمسة وعشرون : آراء أفراد العينة حول إمكانية تفادي حدوث الطلاق:

ولقد تبين من خلال استشراف آراء أفراد العينة حول أهم الحلول التي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تفادي الطلاق أنهم يدركون أسباب المشكلة . ويمكن استعراض آرائهم في هذا المجال ، من خلال معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (٦٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي والتقدير لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات محور الحلول التي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تفادي حدوث الطلاق .

الحلول	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي٢	مستوى الدلالة	التقدير
الدورات التثقيفية والتأهيلية للمقبلين على الزواج	131	59.5	3.56	0.928	254.725	0.00	درجة كبيرة جداً
وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية	110	50	3.32	1.056	145.374	0.00	درجة كبيرة جداً
التكافؤ بين الطرفين	108	49.1	3.46	0.903	161.250	0.00	درجة كبيرة جداً
التوعية حول أهمية الزواج والأسرة	101	45.9	3.33	1.066	140.263	0.00	درجة كبيرة جداً
الموافقة ورضى الطرفين	94	42.7	3.33	0.998	114.351	0.00	درجة كبيرة جداً
تقديم تنازلات بين الطرفين	88	40	3.19	1.062	82.312	0.00	درجة كبيرة
إنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري	80	36.4	3.13	1.147	76.957	0.00	درجة كبيرة
توفير السكن	80	36.4	3.04	1.232	78.119	0.00	درجة كبيرة
رؤية الشريك قبل الزواج	64	29.1	2.81	1.232	31.333	0.00	درجة كبيرة
تقديم المساعدات للأسر المحتاجة	59	26.8	2.80	1.214	24.817	0.00	درجة كبيرة
تحديد المهور	50	22.7	2.58	1.287	24.080	0.00	درجة كبيرة
منع الزواج المبكر قانوناً	50	22.7	2.47	1.308	29.099	0.00	درجة متوسطة

يلاحظ من معطيات الجدول السابق أن هناك مجموعة من الحلول الرئيسية اتفقت آراء أفراد العينة على أنها تسهم إلى حد كبير في تفادي حدوث الطلاق ، وهي كالتالي

الدورات التثقيفية والتأهيلية للمقبلين على الزواج وحصل على تأييد ٥٩,٥% من آراء أفراد العينة وبمتوسط حسابي كبير جداً بلغ (٣,٥٦) ، يليه في المرتبة الثانية وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية بنسبة ٥٠% وبمتوسط حسابي كبير جداً بلغ (٣,٣٢) ثم التكافؤ بين الطرفين بنسبة ٤٩,١% وبمتوسط حسابي كبير جداً بلغ (٣,٤٦)

والعناصر السابقة تمثل أمور تسبق الحياة الزوجية والآخر تمثل بعد قيام الحياة الزوجية ، أما أسس الاختيار فقد جاءت في المرتبة الثالثة وهي التكافؤ بين الطرفين ، وهذا يعني أن أفراد العينة يطالبون بتوفير أسس للاختيار السليمة ، أكثر مما هو حادث حالياً، حيث نجد أن ٤٥,٩% وبمتوسط حسابي كبير جداً بلغ (٣,٣٣) منهم أيضاً يطالبون بأهمية التوعية حول أهمية الزواج والأسرة ، وذلك أستشعر من بعض أفراد العينة بضعف التوعية قبل الزواج من كافة المؤسسات المجتمعية ، وأيضاً نجد أفراد العينة يركزون على الأساس التي تسبق أو تمهد لقيام العلاقة الزوجية وهي موافقة ورضى الطرفين وتقدم تنازلت بين الطرفين حيث أفاد ٤٢,٧% و٤٠% وبمتوسط حسابي كبير جداً وكبير بلغ (٣,٣٣) و(٣,١٩) بأهمية أدراك الزوجين لهذه الأساس في العلاقة الزوجية ، كذلك يمكن أن نلاحظ من المعطيات السابقة أن أفراد العينة أظهروا اهتمامهم في إنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري بنسبة ٣٦,٤% وبمتوسط حسابي كبير بلغ (٣,١٣) ، وأيضاً في توفير مسكن مستقل للأسرة ، وهذا ناتج عن معاناة بعضهم الشخصية من عدم توفر مسكن للزوجية ، وبالتالي زيادة فرصة تدخل أسرة الزوج في حياتهم .

وأيضاً نجد أن أفراد العينة قد القوا أهمية أقل نسبياً ومتوسطاً حسابياً على مواضيع أخرى ، وهي : رؤية الشريك قبل الزواج وتقديم مساعدات للأسرة المحتاجة وتحديد المهور وأيضاً منع الزواج المبكر قانوناً.

ولقد أظهر المعالج الإحصائي أيضاً لقيم مربع كاي لجميع الفقرات كانت دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرات.

الفصل الخامس

خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

الفصل الخامس

خلاصة نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات

يتناول الباحث في هذا الفصل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ،ثم تقديم بعض التوصيات والمقترحات .

أولا : ملخص نتائج الدراسة :

١. كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة ، وبين نمو ظاهرة الطلاق المبكر وازدياد معدلاته خلال الآونة الأخيرة .

٢. يحدث الطلاق المبكر بصورة أكبر بين الفئات العمرية الصغيرة .

٣. ويعد الطلاق المبكر أكثر انتشاراً بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات منها بين الأميين أو أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة .

٤. يقع الطلاق المبكر بصورة أكبر لدى أصحاب المهن المدنية (الإدارية).

٥. أن الطلاق المبكر يحدث بصورة أكبر في الأسر ذات الدخل الاقتصادي المتوسط عند الذكور والمنخفض عند الإناث .

٦. يقع الطلاق المبكر وبدرجة كبيرة في حالة عدم توفر مسكن للأسرة .

٧. كشفت الدراسة أن وجود الأطفال في الأسرة ليس له تأثير على قرار الطلاق .

٨. كشفت الدراسة أن الطلاق يحدث بصورة أكبر في حالة انعدام فرص اختيار الشريك للزواج.

٩. كشفت الدراسة أن وجود صلة قرابة بين الزوجين حديثي الزواج لا تعد عاملاً مؤثراً في إثناء الزوج عن التفكير في طلب الطلاق والإصرار عليه.

١٠. كشفت الدراسة عن وضوح دور المرأة في اتخاذ قرار الطلاق الذي كان تقليدياً من نصيب الرجل .

١١. كشفت الدراسة ارتفاع عدد الحالات التي يحدث فيها الطلاق قبل الدخول أو قبل بدء المعاشرة الزوجية . وهذا يشير إلى السهولة التي يمكن بها التحلل من عقد الزواج التي أتاحها الشرع حيث يتم استخدامها بصورة سلبية .

١٢. كشفت الدراسة عن أن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو الزوجة غالباً ما تؤدي إلى سوء العلاقة بأسرتي المنشأ لطرفي الزواج وحدوث الكثير من المشكلات الأسرية بين أحد الزوجين وأسرة الزوج الآخر ، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على العلاقة بين الزوجين ويؤدي إلى حدوث النزاع أو الشجار المستمر بينهما مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق المبكر

١٣. كشفت الدراسة أن مدة الزواج أو الفترة الزمنية التي انقضت على الزواج تقوم بدور أساسي في التأثير على حدوث الطلاق حيث تبين أنه كلما مرت السنوات قلت فرصة حدوث الطلاق

١٤. كشفت الدراسة عن وجود نسبة كبيرة تصل إلى ثلث الحالات التي تمت دراستها تشهد تعدد زوجات ، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على الحالة نفسها ، ومن بينها حدة الخلافات بين الزوجين نتيجة زواج الزوج من امرأة أخرى.

١٥. يعد عدم التوافق أو التفاهم الزواجي وجهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية والمنازعات المستمرة من أهم العوامل الدافعة للطلاق .

١٦. بينت الدراسة عن نقص في فهم وإدراك الزوجين لمعنى ومسئوليات الحياة الزوجية .

١٧. كشفت الدراسة عن أن تدخل أسرة الطرفين كان سبباً في تفجر الخلافات الزوجية التي تتفاقم وتدفع إلى الطلاق .

١٨. أوضحت الدراسة عن وجود سلوكيات غير مقبولة مرتبطة بالطرف الآخر تدفع إلى الطلاق.

١٩. بينت الدراسة عن تأثير قوي للعوامل المادية على العلاقة الزوجية سواء بعد الدخول أو قبل الدخول وتتمثل في العجز عن الوفاء بالتزامات ومتطلبات المنزل وحقوق الزوجة.

٢٠. كشفت الدراسة عن عدد من الآثار النفسية المترتبة على الطلاق كالشعور بالندم وزيادة القلق والفشل في ممارسة الحياة بصورة طبيعية والإحباط وعدم الثقة بالآخرين وعدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى والاكتئاب وغيرها.

٢١. أوضحت الدراسة عن زيادة حجم المسئوليات تجاه الأسرة بعد الطلاق ، وكانت تتراوح ما بين هدر الأموال في الزواج السابق و انخفاض المستوى الاقتصادي وحاجة المرأة المطلقة إلى العمل بعد الطلاق وزيادة الأعباء المادية وغيرها .

٢٢. كشفت الدراسة عن عدد من الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على الطلاق كالقطيعة بين أهل الزوجين ونظرة المجتمع غير الإيجابية والتعرض للإشاعات وحدوث الخلافات بين المطلقين حول الأبناء.

٢٣. أوضحت الدراسة عن عدد من الآثار السلبية التي تظهر على الأطفال بعد الطلاق كالمشكلات الأسرية مثل غياب حنان أحد الوالدين، وتشتت الأطفال بين الوالدين، وفقدان الأطفال للروح الأسرية وعدم الإحساس بسلطة الأب، والمشكلات النفسية كالإحساس بالوحدة، وفقدان الأمان، وزيادة نسبة القلق، والتأخر الدراسي، وشرود الذهن.

٢٤. بينت الدراسة عن عدد من الحلول المقترحة من قبل أفراد عينة الدراسة لتفادي حدوث الطلاق كالدورات التثقيفية والتأهيلية للمقبلين على الزواج، ووجود أخصائيين اجتماعيين، أو لجنة عليا لحل المشاكل الأسرية، والتكافؤ بين الطرفين، والتوعية بأهمية الزواج والأسرة والموافقة ورضى الطرفين، وتقديم تنازلات بين الطرفين وغيرها من الحلول المقترحة.

ثانياً: توصيات الدراسة :

في ضوء ما استخلصته الدراسة الميدانية من نتائج كان لا بد من تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد يؤدي العمل بها إلى محاصرة أو مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر بأشكاله المختلفة في محاولة للحد من انتشار تلك الظاهرة ، مما يساعد على حفظ كيان الأسرة واستقرارها وتحقيق التماسك والتوافق بين الزوجين حديثي الزواج وهو أمر يُسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن الاجتماعي للمجتمع السعودي. وقد ذهبت هذه التوصيات إلى ضرورة:

١. نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية ، وأساليب حل الخلافات ، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الزوجين حديثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف عبر وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية.

٢. العمل على عقد ندوات ومؤتمرات دورية، تُعنى بقضايا الأسرة ومشكلاتها مع ضرورة التنسيق بينها ليكون لها الأثر الفعال في تأهيل وتدريب الشباب من الجنسين على تحمل مسئولية الحياة الزوجية وإدارة حياة أسرية .

٣. إنشاء العديد من مكاتب الاستشارات الزوجية والأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعنى بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة يمكن أن تحول دون حدوث الطلاق .

٤. إدخال مادة أساسية تعنى بالزواج وأهميته خاصة بمرحلة التعليم الأساسي من قبل وزارة التربية والتعليم، وذلك لما لها من دور كبير في تحديد اتجاهات النشء وتقويم أخلاقياتهم وسلوكياتهم منذ الصغر ، مع التركيز على الاهتمام بغرس قيم الولاء والانتماء والتماسك الأسري في نفوس الأطفال وضرورة إدخال برامج تعليمية في المراحل الدراسية المتقدمة في الثانوي والجامعة تساهم في إنضاج وعي الفئات الشابة والمتعلمة بأسس الزواج وتكوين الأسرة وأساليب مواجهة وعلاج المشكلات الأسرية .

٥. وضع خطة إعلامية شاملة تستهدف تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الشباب بصفة عامة، وطرق حلها ، مع عرض البرامج الدينية والثقافية التي تعمل وبصفة خاصة على توعية الأزواج بأساليب التعامل المثلى مع الزوجات والأطفال.

٦. تكثيف دور المؤسسات الإعلامية والتعليمية ودور العبادة في التوعية الأسرية ومخاطر الطلاق .

٧. إلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية وفن حل المشكلات الزوجية كالتالي تقدموه الجمعيات التطوعية كجمعية واعي وجمعية مودة .

قائمة المصادر والمراجـــع

قائمة المصادر والمراجـــع

- إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٥) . النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثـــار الاجتماعية للثروة النفطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣.
- أبو زهرة، محمد (١٩٥٧) . الأحوال الشخصية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٣.
- إحصاءات وزارة العدل السعودية(٢٠١٢) . إدارة الإحصاء .
- بدوي، أحمد زكي (١٩٨٦). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيـــروت: مكتبـــة الثقفي.
- تاج، عبدالرحمن (١٩٥٥). أحكام الأحوال الشخصية، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- الجابري، شريفي (٢٠٠٣). التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي، جدة: دراسة تطبيقية على عينـــة مـــن الأســـر السعودية.
- الجوهري، محمد (١٩٨٨). الأنثروبولوجيـــا، أســـس نظريـــة وتطبيقـــات عمليـــة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- حجازي، عزت (١٩٨٤) . ظاهرة الطلاق ، تصور مقترح، مقال غير منشور.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٨٥). أصول البحث الاجتمـــاعي ، القـــاهرة: مكتبـــة وهبة، ط٩ .
- حضاض، محمد (٢٠٠٨). قضية اليوم (١,٥ مليون عانس يكسرن حصار العادات ب" نصف رجل") جريدة عكاظ، العدد ١٥١٤٢ ، الأحد ٢ صفر ١٤٢٩هـــ الموافق ١٠ فبراير.
- الخاقاني، محمد طاهر (١٩٨٧). علم الاجتماع بين المتغير والثابت، بيروت، القـــسم الأول: منشورات دار مكتبة الهلال ط١.

- الخشاب ، سامية مصطفى (١٩٩٣) . النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، القاهرة : دار المعارف ط٣.
- خطة التنمية الثامنة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، ص٣٣٩.
- الخطيب، سلوى عبد الحميد(٢٠٠٩م / ١٤٣٠هـ) . التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية، الرياض: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم لإنسانية، المجلد ٧ ، العدد١ ، ص١٥٩/٢٢٢ .
- خلف، محمد (١٩٩٧). مبادئ علم الإجرام، دمشق : (د. ن).
- الخولي، سناء (١٩٩٧) . الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الرديعان، خالد بن عمر (١٤٢٩). طلاق ما قبل الزفاف " أسبابه وسمات المطلقين"، الرياض، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب.
- الرومي، علي والصائغ، عبد الله (٢٠٠٤). الزواج في المملكة العربية السعودية، الرياض، دراسة شاملة لقضايا وشؤون الزواج، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- زايد، أحمد وحجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٣) . الأسرة المصرية وتحديات العولمة، القاهرة: أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- سالم، عائدة (١٩٨٣) . المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مع دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، دائرة الشئون الثقافية للنشر.

- سركيس، عادل (١٩٦٧). الزواج والطلاق وتطور المجتمع، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- سليمان، سناء محمد (٢٠٠٥). التوافق الزواجي واستقرار الأسرة، القاهرة: عالم الكتب ط١ .
- شكري، علياء وآخرون (١٩٨٨). المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- شلبي، ثروت محمد (١٩٩٠)، الطلاق والتغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي، جدة: دار المجمع العلمي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- شلبي، عبدالله (٢٠٠٧). البحث العلمي في علم الاجتماع، القاهرة: جامعة عين شمس.
- شلبي، عبدالله (٢٠١٢) (تقديم وترجمة). علم الاجتماع الاتجاهات النظرية والاستراتيجيات البحثية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الصابوني، عبد الرحمن (١٩٨٣). نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة.
- صالح، سامية خضر (٢٠٠٤). المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (للتعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الجزء الأول، ط٢.
- طالب، أحسن (٢٠٠١). سوسيولوجيا الجريمة والعقاب والمؤسسات الإصلاحية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن (١٤١٤هـ). دراسات في علم الاجتماع الجنائي، الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ط٢.

- عالم، هدى محمد (١٤١٦هـ). بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الطلاق، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية، رسالة ماجستير.
- عبد العاطي ، السيد وآخرون (١٩٩٨). دراسات بيئة وأسرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الفتاح، عايدة فؤاد (١٩٩١). الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية في إحدى القرى المصرية، القاهرة: كلية البنات، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (٢٠٠٢). الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل في: زايد، أحمد، حجازي، أحمد مجدي (محررين) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، القاهرة: كلية الآداب ، جامعة القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- عبيدات، ذوقان وآخرون (٢٠٠٧). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع.
- العساف، صالح حمد (١٤١٦هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان ط٢.
- العقيل، سليمان عبدالله (١٤٢٥). ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- العمري، سليمان بن محمد (٢٠٠٩). ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ط١.
- عودة، أحمد سليمان (٢٠٠٢). القياس والتقويم في العملية التدريبية ، الأردن: دار الأمل ط٢.

- عوده، محمود (١٩٩٨) . أسس علم الاجتماع، القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- عيسوي، محمد إسماعيل (١٩٨٠). أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، القاهرة.
- الغانم ، كلثم على" (١٩٩٨م) : الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري، دراسة ميدانية ، الدوحة: جامعة قطر .
- غزوي فهمي (٢٠٠٤) . دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث الطلاق في محافظة إربد، الأردن: جامعة الشارقة، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي.
- غيث، محمد عاطف (١٩٧٩). قاموس علم الاجتماع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب.
- الفيصل، عبدالله " (١٩٩١م) . بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م٣.
- القاموس الأمني (١٤٢٨هـ). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- كسال، مسعود (١٩٨٤). الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وآثاره، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، الجزائر: معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات المتعمقة.
- المجالي، سليم القيسي قبلان (٢٠٠٠). أسباب الطلاق في محافظة الكرك، الأردن: جامعة قطر، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد الثامن عشر.
- محجوب، محمد علي (١٩٨٣) . الأسرة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الحياة.
- موقع مفكرة الإسلام (١٤٣٣). ٢١ ربيع الأول.

- الهزاني ، نورة بنت عبدالله" (١٩٨٧) . العوامل المؤدية إلى الطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة، دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بمدينة الرياض، الرياض: جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع.

قائمة الملاحـــــق

ملحق رقم (١)

جداول عقود الزواج والطلاق

على مستوى المملكة

بيان بأعداد عقود الزواج على مستوى المملكة لعام [illegible]

المنطقة	الطرفين سعوديين: عن طريق المحكمة	الطرفين سعوديين: عن طريق المأذون	الطرفين سعوديين: الولي هو القاضي	الطرفين سعوديين: المجموع	سعودي من غير سعودية	غير سعودي من سعودية	غير سعودي من غير سعودية	الولي هو القاضي: سعودية	الولي هو القاضي: غير سعودية	الولي هو القاضي: المجموع	عدد المأذونين	الإجمالي	متوسط عمل المأذون	نسبة المنطقة الى الإجمالي
منطقة الرياض	٢٠٤	٢٤١٥٢	٥٨	٢٤٤١٤	٥٧٧	٤٨٢	٢٥٢٣	٠	٢٧٣	٢٧٣	٧٣٤	٢٨٢٦٩	٣٣	٢١,٦٧
[illegible]	٤٣	٢٦٠٤١	٢	٢٦٠٨٦	١٥٢٣	٥٠٣	٦٣٧٩	٤٣	١٦٨	٢١١	٧٦٢	٣٤٧٠٢	٣٤	٢٦,٦٠
منطقة المدينة	٥٥	١٣٦٨٢	٤	١٣٧٤١	٢٥	٦	٧٩	٢	٦	٨	٦٥٣	١٣٨٥٩	٢١	١٠,٦٢
[illegible]	١٢	٨٢٨٧	٠	٨٢٩٩	٢٤٢	٨٢	٩٤٤	٩	٩	١٨	٢٠٩	٩٥٨٥	٤٠	٧,٣٥
المنطقة الشرقية	١٤٤٥	٧٦٢٧	١٠	٩٠٨٢	١٨٦	٣٣٦	٤٣٥	١٧	٣٣	٥٠	١١٤	١٠٠٨٩	٦٧	٧,٧٣
[illegible]	٢٠	٦٤٤٨	٥	٦٤٧٣	٨٧	٢٨	٦٢	٣	٣	٦	٢١٠	٦٦٥٦	٣١	٥,١٠
منطقة القصيم	١٨	٧٠٣٩	٠	٧٠٥٧	١٧	٤٠	١٠٠	٣	٩	١٢	١٥٦	٧٢٢٦	٤٥	٥,٥٤
[illegible]	١٠	٢٨٣٠	٠	٢٨٤٠	٢٢	١٥	٦٣	٠	٠	٠	٩٢	٢٩٤٠	٣١	٢,٢٥
منطقة حائل	٤	٣٧٦٠	٢	٣٧٦٦	١٧	٤٢	٤٤	١	١	٢	١١١	٣٨٧١	٣٤	٢,٩٧
[illegible]	٠	٣٦٢٥	٠	٣٦٢٥	٤	٠	١٠	٠	٠	٠	١٥٩	٣٦٣٩	٢٣	٢,٧٩
منطقة الجوف	٢٨	٢٩٧٧	٢	٣٠٠٧	٨	٩	٢٢	٠	٢	٢	٢٩	٣٠٤٨	١٠٣	٢,٣٤
[illegible]	٢٣	١٨٩٥	٠	١٩١٨	٥	٣٨	٢٧	٠	٢	٢	٢٣	١٩٩٠	٨٢	١,٥٣
منطقة نجران	٣٢	٤٢٥٨	٠	٤٢٩٠	٥٦	٥٤	١٦٢	٠	١٥	١٥	٢٣	٤٥٧٧	١٨٥	٣,٥١
المجموع	١٨٩٤	١١٢٦٢١	٨٣	١١٤٥٩٨	٢٧٦٩	١٦٣٥	١٠٨٥٠	٧٨	٥٢١	٥٩٩	٣٣٧٥	١٣٠٤٥١	٣٤	٪١٠٠

وزارة العـــدل
إدارة الإحصاء

بيـان بأعداد عقـود النكـاح على مستوى المملكة لعام ١٤٢٩هـ

التاريخ : ٢٦-١٢-٢٠١٢

اسم المنطقة	الطرفين سعوديين			سعودى من غير سعودية	غير سعودى من سعودية	غير سعودى من غير سعودية	الولى هو القاضى			المجموع الكلى	عدد المأذونيين المرخص لهم	متوسط عمل المأذونيين
	عن طريق المحكمة	عن طريق المأذون	الولى هو القاضى	المجموع			سعودية	غير سعودية	المجموع			
منطقة الرياض	١٢٣	٢٥٧١١	٦	٢٥٨٤٠	٦٢٣	٤٩٢	٢	٣١٤	٣١٦	٣٠٧٥٩	٨٠٥	٣٢
منطقة مكة المكرمة	٧٢	٣٠١٥٠	١٤٣	٣٠٣٦٥	٨٥٩	٦٦٩	٢	٤٦	٤٨	٣٧٨٩٢	٨٢٩	٣٦
منطقة عسير	٥٨	١٥٣٥٨	١٧	١٥٤٣٣	٣٤	٢٧	٤	١٠	١٤	١٥٦٩٣	٧١٧	٢١
المنطقة الشرقية	٩١٧	٩٥٠٦	١٣	١٠٤٣٦	١٦١	٤٣٠	٤	١٦	٢٠	١١٤٤٠	١٢٩	٧٤
منطقة المدينة المنورة	٢٧٥	١٠٣٩٥	٦	١٠٦٧٦	٢١٢	٨٦	٢٤	٨٠	١٠٤	١١٧٨٤	٢٣٠	٤٥
منطقة القصيم	٢٤	٧٤٣٥	١٤	٧٤٧٣	٢٣	٣٢	٠	١٤	١٤	٧٦٢٧	١٨٨	٤٠
منطقة جازان	٢٣	٧٧٧١	٨	٧٨٠٢	٩٣	١٢	٢	٤	٦	٧٩٦١	٢٣٧	٣٣
منطقة تبوك	٣٩	٤١١٣	٠	٤١٥٢	٧	١١	٤	٤	٨	٤٢٦٥	١٢١	٣٤
منطقة حائل	١٢	٤٤٤٤	٦	٤٤٦٢	١٢	٣٦	٠	٥	٥	٤٥٦٣	١٠٦	٤٢
منطقة نجران	٢٠	١٩٨٢	٣	٢٠٠٥	٥١	١١٨	٠	٩	٩	٢٢٩٩	٤٧	٤٢
منطقة الباحة	٦	٣٩٦١	٣	٣٩٧٠	٥	٥	٠	٢	٢	٣٩٩٦	١٧٥	٢٣
منطقة الجوف	٣٣	٣٥٢١	٠	٣٥٥٤	١٩	٦	٠	٢	٢	٣٥٩٥	٣٠	١١٧
منطقة الحدود الشمالية	٩	٢٤٥٧	١	٢٤٦٧	٤٢	٢٠	٠	١	١	٢٥٦٢	٢٦	٩٥
الإجمالى	١٦١١	١٢٦٨٠٤	٢٢٠	١٢٨٦٣٥	٢١٤١	١٩٤٤	٤٢	٥٠٧	٥٤٩	١٤٤٤٣٦	٣٦٤٠	٣٥

بيـان بأعداد عقـود النكـاح على مستوى المملكة لعام ١٤٣٠هـ

التاريخ : ٢٦-١٢-٢٠١٢

اسم المنطقة	الطرفين سعوديين			سعودى من غير سعودية	غير سعودى من سعودية	غير سعودى من غير سعودية	الولى هو القاضى			المجموع الكلى	عدد المأذونين المرخص لهم	متوسط عمل المأذونين
	عن طريق المحكمة	عن طريق المأذون	الولى هو القاضى	المجموع			سعودية	غير سعودية	المجموع			
منطقة الرياض	٢٠٨	٢٦٢٧٨	٥١	٢٦٥٣٧	٦١٧	٥٩٣	٣٠٠٣	٠	٢٨٩	٢٨٩	٣١٠٣٩	٨٥٨	٣١
منطقة مكة المكرمة	٥٦	٣٠٤٦٤	١٢٢	٣٠٦٤٢	٩٦٤	٥٦٤	٦٣٦٧	٢	٥٣	٥٥	٣٨٥٩٢	٩٠٠	٣٤
منطقة عسير	٦١	١٤٦٠٧	٣٥	١٤٧٠٣	٣٩	٣٦	١٨٠	٦	١٣	١٩	١٤٩٧٧	٧٦٠	١٩
المنطقة الشرقية	٤٣٧	٩٩٦٥	٣١	١٠٤٣٣	١٧٦	٥٠٠	٥٤٧	٢	٢٦	٢٨	١١٦٨٤	١٢٦	٧٩
منطقة المدينة المنورة	٢٤	١٠٧٢٥	١٦	١٠٧٦٥	١٩٣	٩٢	٦٧٥	٣٨	١٢	٥٠	١١٧٧٥	٢٣٥	٤٦
منطقة القصيم	٩٧	٦٨٩٧	٦	٧٠٠٠	٢٦	٤٦	٨٢	٤	٧	١١	٧١٦٥	١٩٦	٣٥
منطقة جازان	٦٩	٧٦٦٩	٧	٧٧٤٥	٧٦	٢٧	٩٢	٠	١	١	٧٩٤١	٢٣٧	٣٢
منطقة تبوك	٣	٣٨١٠	٣	٣٨١٦	٢٧	٧	٣٦	٤	٠	٤	٣٨٩٠	١١٩	٣٢
منطقة حائل	٢٤	٤٦٠٣	٥	٤٦٣٢	٨	٣٢	٦٨	٠	٤	٤	٤٧٤٤	١٢٠	٣٨
منطقة نجران	٣	٣٧٥١	١	٣٧٥٥	٤٨	١١١	١٧٧	٠	٤	٤	٤٠٩٥	٤٥	٨٣
منطقة الباحة	٧٠٥	٥٠٨٢	٠	٥٧٨٧	١٨٢	٦٣	١٧٢	٠	١	١	٦٢٠٥	١٧٢	٣٠
منطقة الجوف	١٧	٣٦٢٣	٣	٣٦٤٣	٥	١٤	٢٠	٠	٥	٥	٣٦٨٧	٣٦	١٠١
منطقة الحدود الشمالية	١٥	٢١٥٥	٠	٢١٧٠	١٢	٣٧	٢٩	٠	١	١	٢٢٤٩	٢٣	٩٤
الاجمالى	١٧١٩	١٢٩٦٢٩	٢٨٠	١٣١٦٢٨	٢٣٧٣	٢١٢٢	١١٤٤٨	٥٦	٤١٦	٤٧٢	١٤٨٠٤٣	٣٨٢٧	٣٤

بيـان بأعداد عقـود النكـاح على مستوى المملكة لعام ١٤٣١هـ

التاريخ : ٢٦-١٢-٢٠١٢

اسم المنطقة	الطرفين سعوديين				سعودى من غير سعودية	غير سعودى من سعودية	غير سعودى من غير سعودية	الولى هو القاضى			المجموع الكلى	عدد المأذونيين المرخص لهم	متوسط عمل المأذونيين
	عن طريق المحكمة	عن طريق المأذون	الولى هو القاضى	المجموع				سعودية	غير سعودية	المجموع			
منطقة الرياض	١٣٥	٢٤١٥٤	٤٢	٢٤٣٣١	٥٨٠	٥٣٠	٢٨٦١	٥	٢٥٥	٢٦٠	٢٨٥٦٢	١٢٣٤	٢٠
منطقة مكة المكرمة	٣٤	٣١٠٣٢	٨٨	٣١١٥٤	١٠٦٧	٤٦٩	٦٨٤١	٨	٦٧	٧٥	٣٩٦٠٦	١٠٢١	٣٠
منطقة عسير	٤٣	١٥١٨٦	١٥	١٥٢٤٤	٣٣	٣٣	١٥٦	٠	٧	٧	١٥٤٧٣	٧٨٧	١٩
المنطقة الشرقية	١٧١	١١٤٥٥	١٣	١١٦٣٩	١٠٠	٣٧٩	٢٤٦	٢	٥	٧	١٢٣٧١	١٨٤	٦٢
منطقة المدينة المنورة	٧٩	٩٤٣١	٢١	٩٥٣١	٢١٢	٩٩	٩٩٧	٠	٢٠	٢٠	١٠٨٥٩	٢٦٠	٣٦
منطقة القصيم	١٨١	٦٥٢٧	١١	٦٧١٩	٦	١١	٣٢	٠	٣	٣	٦٧٧١	٢٠١	٣٢
منطقة جازان	٤	٦٤١٨	٢	٦٤٢٤	١٠٧	٢٦	٥٤	٠	٠	٠	٦٦١١	٢٤٩	٢٦
منطقة تبوك	١٩	٣٨٢٣	٢	٣٨٤٤	٣٤	٥	٧٢	٠	٠	٠	٣٩٥٥	١٢٠	٣٢
منطقة حائل	٤٠	٤٤٣٤	١٠	٤٤٨٤	١٥	٢٩	٧٢	٠	١٠	١٠	٤٦١٠	١١٨	٣٨
منطقة نجران	٠	٢٦٦٦	٠	٢٦٦٦	٤٧	٩٢	١٦٢	٠	١٥	١٥	٢٩٨٢	٧١	٣٨
منطقة الباحة	٢٤٦	٤٨٥٠	١	٥٠٩٧	١٩	١٠	٢٤	٠	٣	٣	٥١٥٣	٢١٣	٢٣
منطقة الجوف	٠	٣٥٦٤	٠	٣٥٦٤	١٣	٦	١٢	٠	٠	٠	٣٥٩٥	٣٣	١٠٨
منطقة الحدود الشمالية	٥٧	١٩٥٨	٠	٢٠١٥	٨	٢٤	١٢	٠	٠	٠	٢٠٥٩	٢٧	٧٣
الاجمالى	١٠٠٩	١٢٥٤٩٨	٢٠٥	١٢٦٧١٢	٢٢٤١	١٧١٣	١١٥٤١	١٥	٣٨٥	٤٠٠	١٤٢٦٠٧	٤٥١٨	٢٨

وزارة العـــدل
إدارة الإحصاء

بيـان بأعداد عقـود النكـاح على مستوى المملكة لعام ١٤٣٢هـ

التاريخ : ٢٦-١٢-٢٠١٢

اسم المنطقة	الطرفين سعوديين				سعودى من غير سعودية	غير سعودى من سعودية	غير سعودى من غير سعودية	الولى هو القاضى			المجموع الكلى	عدد المأذونيين المرخص لهم	متوسط عمل المأذونيين
	عن طريق المحكمة	عن طريق المأذون	الولى هو القاضى	المجموع				سعودية	غير سعودية	المجموع			
منطقة الرياض	٥١	٣٠٦٤٠	٣٥	٣٠٧٢٦	٦٢١	٥٤٣	٣٠٠٢	٤	٢٣٦	٢٤٠	٣٥١٣٢	١١٣٤	٢٧
منطقة مكة المكرمة	١٨١	٣٩٨٦٥	١٣٦	٤٠١٨٢	١٣٥٧	٥٨٤	٧٨٠٣	٦	٧٥	٨١	٥٠٠٠٧	١١٧٢	٣٤
منطقة عسير	٨٨	١٥٦٥٠	١١	١٥٧٤٩	٢٥	٤٩	١٦٠	٤	٨	١٢	١٥٩٩٥	٨٥٧	١٨
المنطقة الشرقية	١٨٤	١٣٩٩٥	١٥	١٤١٩٤	١٧٩	٤٩٠	٣٣٣	١	٢	٣	١٥١٩٩	١٥٥	٩٠
منطقة المدينة المنورة	٥	١٠٦٩١	٧	١٠٧٠٣	٢٣٢	١٢١	١٠٠٨	٠	٣	٣	١٢٠٦٧	٢٤٣	٤٤
منطقة القصيم	١٣٨	٤٤٦٧	٦	٤٦١١	١٥	١٥	٥٥	٠	٢	٢	٤٦٩٨	٢١٩	٢٠
منطقة جازان	١٦	٨٦٧٢	٣	٨٦٩١	٧٤	١٧	١٠٢	٠	٠	٠	٨٨٨٤	٢٥٧	٣٤
منطقة تبوك	٢٥	٤٣٢٠	١	٤٣٤٦	٣٧	٥	٦٨	١	٠	١	٤٤٥٧	١٢٩	٣٣
منطقة حائل	٣٢	٤٦٧١	٣	٤٧٠٦	١١	١٦	٢١	٢	٢	٤	٤٧٥٨	١١٨	٤٠
منطقة نجران	٤	٣٢٤٠	٠	٣٢٤٤	٦٧	١٢٤	٢٠٦	٠	١٥	١٥	٣٦٥٦	٧٤	٤٤
منطقة الباحة	٤	٣٤٨٦	٤	٣٤٩٤	٣	٤	١٦	٠	٥	٥	٣٥٢٢	١٨٧	١٩
منطقة الجوف	١	٣٧٢١	١	٣٧٢٣	١٣	٨	١٦	٠	١	١	٣٧٦١	٤٥	٨٣
منطقة الحدود الشمالية	٤٥	٦٦٤	١	٧١٠	٦	١٢	١٦	٠	٠	٠	٧٤٤	٢٥	٢٧
الاجمالى	٧٧٤	١٤٤٠٨٢	٢٢٣	١٤٥٠٧٩	٢٦٤٠	١٩٨٨	١٢٨٠٦	١٨	٣٤٩	٣٦٧	١٦٢٨٨٠	٤٦١٥	٣١

بيان بأعداد صكوك الطلاق على مستوى المملكة لعام ١٤٢٨هـ

[illegible]	٦٢٥٦	٤٩٥	٢٢٧	٣٨	٧٠١٦	٥٠	٣	١	١	٥٥	١٢٢٠	١	١	٠	١٢٢٢	٨٢٩٣	٢٩,٠٣
[illegible]	٤٩٣٩	٨٢٢	٢٨٢	٣٥	٦٠٧٨	٤٥٤	١٦١	٣٤	٦	٦٥٥	١٤٥٠	١٠٦	٢٥	٤	١٥٨٥	٨٣١٨	٢٩,١٢
[illegible]	١٨٢٣	٢١	٣	٢	١٨٤٩	١٦٦	١	١	٠	١٦٨	٢٢	١	٠	٠	٢٣	٢٠٤٠	٧,١٤
[illegible]	١٥٩٧	١١٣	٤٥	٩	١٧٦٤	٤٣	٨	٣	١	٥٥	٦٦	٧	١	١	٧٥	١٨٩٤	٦,٦٣
[illegible]	٢٢٢١	٧٦	٥٨	٤٣	٢٣٩٨	١٤١	٢٢	٦	١	١٧٠	٤٨	٦	٣	٣	٦٠	٢٦٢٨	٩,٢٠
[illegible]	٥٩٧	١٣	١١	٣	٦٢٤	٥٢	٠	١	٠	٥٣	٨	٠	٠	٠	٨	٦٨٥	٢,٤٠
[illegible]	٩٩٤	١٥	٣٠	٢	١٠٤١	٨٢	٢	٣	٥	٩٢	٩	٢	٠	٠	١١	١١٤٤	٤,٠١
[illegible]	٨٦١	٠	٣٨	٥	٩٠٤	٣٥	٤	٠	٠	٣٩	١١	٠	٠	٠	١١	٩٥٤	٣,٣٤
[illegible]	٨٢١	٥	١٠	١	٨٣٧	٣٨	١	٠	٠	٣٩	٨	٠	٠	٠	٨	٨٨٤	٣,١٠
[illegible]	٣٦٣	٤	٢	٠	٣٦٩	٢٨	٠	١	٠	٢٩	٢	٠	٠	٠	٢	٤٠٠	١,٤٠
[illegible]	٣٨١	٣	٤	١	٣٨٩	٣٦	١	٠	٠	٣٧	١٤	١	٢	٠	١٧	٤٤٣	١,٥٥
[illegible]	٣٦٧	٢	٢	١	٣٧٢	٢١	٢	٠	٠	٢٣	٣	٠	٠	٠	٣	٣٩٨	١,٣٩
[illegible]	٤٧٠	٨	٢	٠	٤٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٨٠	١,٦٨
[illegible]	[illegible]	١٥٧٧	٧١٦	١٤٠	٢٤١٢١	١١٤٦	٢٠٥	٥٠	١٤	١٤١٥	٢٨٦١	١٢٤	٣٢	٨	٣٠٣٥	٢٨٥٦١	١٠٠

وزارة العـدل
إدارة الإحصاء

بيـان بأعداد صكوك الطلاق على مستوى المملكة لعام ١٤٢٩هـ

التاريخ : ٢٠١٢-١٢-٢٦

اسم المنطقة	الطـلاق					الخلـع					فسخ النكاح					الاجمالى
	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	
منطقة الرياض	٦٢٣٥	٢١٥	٤	٥٧٣	٧٠٢٧	٤٧	١	٠	٣	٥١	١١٩٥	١	٠	٠	١١٩٦	٨٢٧٤
منطقة مكة المكرمة	٤٥٦٩	١١٠	٥٢	٩٢١	٥٦٥٢	٣٢٢	٣٦	١	٢٣٥	٥٩٤	١٢٥٠	٠	٠	١٨١	١٤٣١	٧٦٧٧
منطقة عسير	٢٣٨٤	٦	٢	٤٦	٢٤٣٨	٨٤	١	٠	٠	٨٥	٢٨	٠	٠	١	٢٩	٢٥٥٢
المنطقة الشرقية	٢٠٢٣	٤٦	٣٥	٧٧	٢١٨١	١٣١	١	٣	٧	١٤٢	٥٠	٠	٠	٣	٥٣	٢٣٧٦
منطقة المدينة المنورة	١٦٨١	٥٢	١٠	١٥٣	١٨٩٦	٨٦	٣	١	٤٠	١٣٠	٨٤	٣	٠	٣	٩٠	٢١١٦
منطقة القصيم	١١٠٩	٢٥	٠	٤١	١١٧٥	١٠١	١١	١	٣	١١٦	١٩	٣	٠	١	٢٣	١٣١٤
منطقة جازان	٧٦٨	٢	١	٨	٧٧٩	٥٥	١	٠	٠	٥٦	٤٦	١	١	٢	٥٠	٨٨٥
منطقة تبوك	٩٥٥	١١	١	٩	٩٧٦	٣٦	٠	٠	٠	٣٦	١٧	٠	٠	٠	١٧	١٠٢٩
منطقة حائل	٧٦٥	٦	١	١٠	٧٨٢	٣٥	١	٠	٠	٣٦	١٢	٠	٠	٠	١٢	٨٣٠
منطقة نجران	٤٠٠	٤	٧	١٤	٤٢٥	٦	٠	٠	١	٧	١	٠	٠	٠	١	٤٣٣
منطقة الباحة	٣٦٧	٦	١	٤	٣٧٨	٢٢	٠	٠	٠	٢٢	١	٠	٠	٠	١	٤٠١
منطقة الجوف	٤٩١	٢	١	٤	٤٩٧	٣٧	٠	٠	٠	٣٧	١٠	٠	٠	٠	١٠	٥٤٤
منطقة الحدود الشمالية	٣٩٥	٥	١	٢	٤٠٢	٢٨	٢	٢	٠	٣٢	٢	٠	٠	٠	٢	٤٣٦
الاجمالى	٢٢١٤٢	٤٩٠	١١٤	١٨٦٢	٢٤٦٠٨	٩٩٠	٥٧	٨	٢٨٩	١٣٤٤	٢٧١٥	٨	١	١٩١	٢٩١٥	٢٨٨٦٧

وزارة العـــدل
إدارة الإحصاء

بيـان بأعـداد صكوك الطلاق على مستوى المملكة لعام ١٤٣٠هـ

التاريخ : ٢٦-١٢-٢٠١٢

اسم المنطقة	الطـــلاق					الخلـــع					فسخ النكـاح					الاجمالى
	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	
منطقة الرياض	٦٩١٤	٢٤٣	٦	٧٣٠	٧٨٩٣	٧٦	٥	٠	٢٧	١٠٨	١٥٣٤	٠	٠	٣	١٥٣٧	٩٥٣٨
منطقة مكة المكرمة	٥٠٧٧	٩٧	٥٩	٧٩٠	٦٠٢٣	٣٠٦	٢٥	١٧	٢٥٨	٦٠٦	١٠٣٣	١٠٤	٤٤	٤٨٢	١٦٦٣	٨٢٩٢
منطقة عسير	٢٥٦٣	٩	٣	٤٩	٢٦٢٤	١٣٢	١	٠	٧	١٤٠	١٦	٠	٠	٠	١٦	٢٧٨٠
المنطقة الشرقية	٢٥٩٨	٦٠	٨٨	٢١٤	٢٩٦٠	٦٠	٦	٣	٥	٧٤	٥٨	٠	١	١	٦٠	٣٠٩٤
منطقة المدينة المنورة	١٣٤٣	١٩	٥	١٣٦	١٥٠٣	٦٥	٢	٠	١٣	٨٠	٥٨	١٤	٠	١٤	٨٦	١٦٦٩
منطقة القصيم	١٢٧٣	٢٢	١	١٠	١٣٠٦	٨٠	٢	٠	٥	٨٧	٢٩	١	٠	٠	٣٠	١٤٢٣
منطقة جازان	٧٠٧	٦	١	٧	٧٢١	٤٩	١	٠	١	٥١	٩	٠	٠	٠	٩	٧٨١
منطقة تبوك	٩٩٧	١٥	٢	٣٤	١٠٤٨	٤٢	٠	٠	٠	٤٢	١١	٠	٠	٠	١١	١١٠١
منطقة حائل	٨٠٦	٨	٣	٦	٨٢٣	٢٨	٠	٠	٠	٢٨	١٧	٠	٠	٠	١٧	٨٦٨
منطقة نجران	٣٦٧	١٣	٧	١٧	٤٠٤	٩	٠	٠	٠	٩	١	٠	٠	١	٢	٤١٥
منطقة الباحة	٣٦٣	٠	٠	١	٣٦٤	٣٣	٠	٠	٠	٣٣	٨	٠	٠	٠	٨	٤٠٥
منطقة الجوف	٤٣٦	١	٠	٢	٤٣٩	٣٠	٠	٠	٠	٣٠	٨	٠	٠	٠	٨	٤٧٧
منطقة الحدود الشمالية	٣٠٣	٤٠	٠	٢	٣٤٥	٢٠	٧	٠	١	٢٨	٢	٠	٠	٠	٢	٣٧٥
الاجمالى	٢٣٧٤٧	٥٣٣	١٧٥	١٩٩٨	٢٦٤٥٣	٩٣٠	٤٩	٢٠	٣١٧	١٣١٦	٢٧٨٤	١١٩	٤٥	٥٠١	٣٤٤٩	٣١٢١٨

وزارة العـــدل
إدارة الإحصاء

بيـان بأعداد صكوك الطلاق على مستوى المملكة لعام ١٤٣١هـ

التاريخ : ٢٠١٢-١٢-٢٦

اسم المنطقة	الطـلاق					الخلـع					فسخ النكـاح					الاجمالى
	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	
منطقة الرياض	٧١٢٧	٢٤٠	٣	٧٠٠	٨٠٧٠	٤٥	١	١	١٢	٥٩	١٣٤١	١	٠	٠	١٣٤٢	٩٤٧١
منطقة مكة المكرمة	٥٨١٨	٢٧٣	٨٩	١٠٢٤	٧٢٠٤	٣٦٨	٥٣	١٥	٢٨٣	٧١٩	٤٩٠	١٨٥	١٣٠	٢٩٨	١١٠٣	٩٠٢٦
منطقة عسير	٢٢٦٧	٦	٣	٢٥	٢٣٠١	١١٨	٠	٠	٢	١٢٠	١٧	٠	٠	٠	١٧	٢٤٣٨
المنطقة الشرقية	٢٥٠٦	٥٧	٦٧	١٤٨	٢٧٧٨	٥٦	٠	٠	٠	٥٦	١٥	٠	٠	٠	١٥	٢٨٤٩
منطقة المدينة المنورة	١٧٠٢	٢٩	١٢	١٦٥	١٩٠٨	٦٦	٣	٢	٨	٧٩	٨٥	٢	٢	١٧	١٠٦	٢٠٩٣
منطقة القصيم	٨٧٨	١٢	١	١١	٩٠٢	٣٨	١	٠	٤	٤٣	١٢	٠	٠	٠	١٢	٩٥٧
منطقة جازان	٧٥٧	٠	٠	٩	٧٦٦	٣٢	٢	٠	٠	٣٤	٦	٠	٠	٠	٦	٨٠٦
منطقة تبوك	٤٩٢	٨	٠	٩	٥٠٩	٢٩	٠	٠	١	٣٠	٧	٠	٠	٠	٧	٥٤٦
منطقة حائل	٨٠٧	٨	٣	٩	٨٢٧	٢٣	٠	٠	٠	٢٣	١٨	٠	٠	٠	١٨	٨٦٨
منطقة نجران	٥٧٢	١٠	٥	٢١	٦٠٨	٦	١	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٦١٥
منطقة الباحة	٢٣٥	١	٠	١	٢٣٧	٩	٠	٠	٠	٩	٦	٠	٠	٠	٦	٢٥٢
منطقة الجوف	٦٤٥	٠	٠	٠	٦٤٥	٣١	٠	٠	٠	٣١	٦	٠	٠	٠	٦	٦٨٢
منطقة الحدود الشمالية	٤٥٠	٣	٠	٠	٤٥٣	٩	٠	٠	٠	٩	٧	٠	٠	٠	٧	٤٦٩
الاجمالى	٢٤٢٥٦	٦٤٧	١٨٣	٢١٢٢	٢٧٢٠٨	٨٣٠	٦١	١٨	٣١٠	١٢١٩	٢٠١٠	١٨٨	١٣٢	٣١٥	٢٦٤٥	٣١٠٧٢

وزارة العـدل
إدارة الإحصاء

بيـان بأعداد صكوك الطلاق على مستوى المملكة لعام ١٤٣٢هـ

التاريخ : ٢٦-١٢-٢٠١١

اسم المنطقة	الطـلاق					الخلـع					فسخ النكاح					الاجمالى
	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غيرسعودي من سعودية	غيرسعودي من غير سعودية	المجموع	
منطقة الرياض	٧٨٤٠	٢٢٤	٥	٧٤٤	٨٨١٣	٥٥	٢	١	١٤	٧٢	١٥٧١	٠	٠	٤	١٥٧٥	١٠٤٦٠
منطقة مكة المكرمة	٦١٦٤	٢٦٦	٧٢	١٠٠٠	٧٥٠٢	٥١٠	٤٤	١٤	٣١٤	٨٨٢	٩٦٢	٢١٣	١٠٨	٣٢٩	١٦١٢	٩٩٩٦
منطقة عسير	٢٢٧٧	٧	١٢	١١	٢٣٠٧	١١٤	٠	٠	٠	١١٤	١٣	٠	٠	٠	١٣	٢٤٣٤
المنطقة الشرقية	٣٥٦٧	٦٣	٧٠	١٨١	٣٨٨١	١١٦	٠	٠	٠	١١٦	٢٦	٠	٠	٠	٢٦	٤٠٢٣
منطقة المدينة المنورة	١٨٤٩	٣٣	١٠	١٤٨	٢٠٤٠	٤٣	٢	٢	١	٤٨	٤٣	١	٠	٩	٥٣	٢١٤١
منطقة القصيم	٩٧٩	٥	١	٤	٩٨٩	١١	٠	١	٠	١٢	٢٩	٠	٠	١	٣٠	١٠٣١
منطقة جازان	٨١٩	٣	٠	٣	٨٢٥	١٠٨	٠	٠	١	١٠٩	٩	٠	٠	٠	٩	٩٤٣
منطقة تبوك	٥٨٢	٤	٤	٤	٥٩٤	٢٧	٠	٠	٠	٢٧	٧	٠	٠	٠	٧	٦٢٨
منطقة حائل	٧٦٤	٤	١	٤	٧٧٣	١٤	٠	٠	٠	١٤	٢٥	٠	٠	١	٢٦	٨١٣
منطقة نجران	٥٧٨	٦	٥	٢٧	٦٩٦	٢	٠	٠	٠	٢	٩	٠	٠	٠	٩	٦٢٧
منطقة الباحة	٣٩٣	٠	٠	٣	٣٩٦	٢٣	٠	٠	٠	٢٣	١٠	٠	٠	١	١١	٤٣٠
منطقة الجوف	٧٣٠	٠	٠	٤	٧٣٤	٣٥	٠	٠	٠	٣٥	٨	٠	٠	٠	٨	٧٧٧
منطقة الحدود الشمالية	٢٩٨	١	١	٢	٣٠٢	١٣	١	٠	٠	١٤	٣	٠	٠	٠	٣	٣١٩
الاجمالى	٢٦٨٤٠	٦١٦	١٨١	٢١٣٥	٢٩٧٧٢	١٠٧١	٤٩	١٨	٣٣٠	١٤٦٨	٢٧١٥	٢١٤	١٠٨	٣٤٥	٣٣٨٢	٣٤٦٢٢

ملحق رقم (٢)

أسماء السادة المحكمين لأداة الدراسة

بيان بأسماء السادة المحكمين لأداة الدراسة

م	اسم المحكم	الوظيفة
١	أ.د/ عبد الرحمن الشاعر	أمين عام جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٢	أ.د/ أحمد الأصفر	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
٣	د. عبد الغفار الدويك	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – كلية العلوم الاستراتيجية
٤	أ.د/ فاروق السيد عثمان	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
٥	د. هاني سليمان الخالدي	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
٦	د. محمد هندية	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
٧	أ.د/ يسري حسنين	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
٨	د. وجدان التيجاني	عضوة هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
٩	أ.د/ السيد فهمي محمد	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية والنفسية

ملحق رقم (٣)

أداة الدراســـة

الرقـم

كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية والنفسية
برنامج الماجستير
تأهيل ورعاية اجتماعية

أخي الكريم / أختي الكريمة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد:

يقوم الباحث بإعداد رسالة علمية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية – تأهيل ورعاية اجتماعية بعنوان : **" العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً " .**

وهي دراسة تتناول القضايا والعوامل المرتبطة بالطلاق بين المتزوجين حديثاً والذين لم يمض على زواجهم أكثر من خمس سنوات برجاء قراءة الأسئلة و الإجابة عليها بعناية لأن مشاركتكم من شأنها أن تكشف عن الكثير من الأسباب الدافعة إلى الطلاق والمشكلات المترتبة عليه وكيفية مواجهة المجتمع السعودي لهذه الظاهرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

علماً بأن ما ستقدمونه من بيانات ومعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم وحسن استجابتكم،،،

أخوكم الباحث
يوسف نهير الحربي

❖ البيانات الواردة في هذه الاستمارة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ولا تكتب عليها أي أسماء تدل على شخصية المبحوثين .

أولاً: البيانات الأساسية:

١) النوع :

١.ذكر ( )

٢.أنثى ( )

٢) السن : أذكر سن الشريك

١. أقل من ٢٠ سنة	( )	( )
٢. ٢٠-٢٤	( )	( )
٣. ٢٥-٢٩	( )	( )
٤. ٣٠-٣٤	( )	( )
٥. ٣٥-٣٩	( )	( )
٦. ٤٠-٤٤	( )	( )
٧. ٤٥-٤٩	( )	( )
٨. ٥٠-٥٤	( )	( )
٩. ٥٥-٥٩	( )	( )
١٠. ٦٠ فأكثر	( )	( )

٣) الحالة التعليمية: الحالة التعليمية للشريك

١. أمي	( )	( )
٢. يقرأ ويكتب	( )	( )
٣. حاصل على الشهادة الابتدائية	( )	( )
٤. حاصل على الشهادة المتوسطة	( )	( )
٥. حاصل على الثانوية العامة أو ما يعادلها	( )	( )
٦. حاصل على الشهادة الجامعية	( )	( )
٧. أعلى من جامعي	( )	( )

٤) الحالة العملية: الحالة العملية للشريك

١. طالب	( )	( )
٢. طالب ويعمل في نفس الوقت	( )	( )
٣. يعمل	( )	( )
٤. لا يعمل	( )	( )

في حالة من يعمل، يرجى الإجابة على السؤالين رقم (٥) ،(٦)، ومن كان لا يعمل يرجى الانتقال إلى السؤال رقم (٧).

٥) نوع المهنة: مهنة الشريك

١. عسكري ( ) ( )

٢. مدني ( ) ( )

٣. أعمال حرة ( ) ( )

٦) جهة العمل:

١. قطاع حكومي ( )

٢. قطاع خاص ( )

٧) الدخل الشهري: الدخل الشهري للشريك

١. أقل من ١٠٠٠ ( ) ( )

٢. ١٠٠٠-٢٠٠٠ ( ) ( )

٣. ٢٠٠٠-٣٠٠٠ ( ) ( )

٤. ٣٠٠٠-٤٠٠٠ ( ) ( )

٥. ٤٠٠٠-٥٠٠٠ ( ) ( )

٦. ٥٠٠٠-٦٠٠٠ ( ) ( )

٧. ٦٠٠٠-٧٠٠٠ ( ) ( )

٨. ٧٠٠٠-٨٠٠٠ ( ) ( )

٩. ٨٠٠٠-٩٠٠٠ ( ) ( )

١٠. ٩٠٠٠-١٠٠٠٠ ( ) ( )

١١. ١٠٠٠٠-١١٠٠٠ ( ) ( )

١٢. ١١٠٠٠-١٢٠٠٠ ( ) ( )

١٣. ١٢٠٠٠-١٣٠٠٠ ( ) ( )

١٤. ١٣٠٠٠-١٤٠٠٠ ( ) ( )

١٥. ١٤٠٠٠-١٥٠٠٠ ( ) ( )

١٦. ١٥٠٠٠ فأكثر ( ) ( )

٨) أذكر مصادر الدخل:

١. الراتب ( )

٢. تجارة ( )

٣. إيجار عقارات ( )

٤. سيارات أجرة ( )

٥. أسهم وسندات ( )

٦. معاش الضمان الاجتماعي ( )
٧. مساعدات الأهل والأقارب ( )

٩) نوع السكن:

١. ملك خاص ( )
٢. إيجار ( )
٣. سكن حكومي ( )

١٠) هل لديك أبناء:

١. نعم ( )
٢. لا ( )

١١) اذكر عدد الأبناء:

١. ١-٢ ( )
٢. ٣-٤ ( )
٣. ٥ فأكثر ( )

ثانياً: الأسئلة الخاصة بالزواج :

١٢) كم كان عمرك عند الزواج الذي انتهى بالطلاق؟

١. أقل من ١٥ سنة ( )
٢. ١٥-١٩ ( )
٣. ٢٠-٢٤ ( )
٤. ٢٥-٢٩ ( )
٥. ٣٠-٣٩ ( )
٦. ٤٠-٤٩ ( )
٧. ٥٠-٥٩ ( )
٨. ٦٠ فأكثر ( )

١٣) اذكر عدد مرات الزواج:

١. مرة واحدة ( )
٢. مرتان ( )
٣. ثلاث مرات ( )
٤. أربع مرات فأكثر ( )

١٤) كيف تم الزواج الذي انتهى بالطلاق؟

١. عن طريق الأهل ( )

٢. اختياري ( )

٣. المعارف ( )

١٥) هل تم الزواج برضاك ؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

١٦) هل توجد قرابة مع الشريك الذي انتهى الزواج منه ؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

- إذا كانت الإجابة بـ (لا) يرجى الانتقال إلى السؤال رقم (١٨).

١٧) ما هي درجة القرابة ؟

١. أولاد العم/ العمة ( )

٢. أولاد الخال / الخالة ( )

٣. قرابة بعيدة ( )

٤. من نفس القبيلة ( )

٥. من نفس الجنسية ( )

١٨) هل رأيت الشريك قبل الزواج ؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ (نعم) يرجى الانتقال إلى السؤال رقم (٢٠) .

١٩) لماذا لم تر الشريك قبل الزواج ؟

١. لأنني لا أؤيد ذلك ( )

٢. بسبب العادات والتقاليد ( )

٣. لرفض أهل الزوج / الزوجة ( )

٤. لعدم إتاحة الفرصة ( )

٢٠) هل كان الاختيار مناسباً بالنسبة لك آنذاك؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ (لا) يرجى الانتقال إلى السؤال رقم (٢٢) .

٢١) لماذا كان الاختيار مناسباً ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة).

١. الأخلاق والصفات الشخصية ( )
٢. تكافؤ الشريك من الناحية التعليمية ( )
٣. المظهر والوسامة ( )
٤. الناحية المادية ( )
٥. التمسك بالدين ( )
٦. التقارب في العمر ( )
٧. توافق الميول والهوايات ( )
٨. لأن الشريك كان من الأقارب ( )

٢٢) ما هي الأسباب التي كنت ترى أنها غير مناسبة في الاختيار ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة).

١. عدم رضاي عن المظهر ( )
٢. فارق السن كبير ( )
٣. عدم التقارب الاجتماعي ( )
٤. عدم التقارب الاقتصادي ( )
٥. عدم التقارب التعليمي ( )
٦. عدم التمسك بالدين ( )
٧. لأن الشريك من الأقارب ( )

٢٣) ما هي طبيعة المشكلة التي واجهتها بعد الزواج مع الشريك ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة).

١. انحراف سلوك الشريك ( )
٢. مشكلات مرتبطة بالعلاقات والمعاملة ( )
٣. مشكلات مرتبطة بالحالة الصحية للشريك ( )
٤. مشكلات مادية ( )
٥. مشكلات مرتبطة بالسكن ( )
٦. مشكلات مرتبطة بتربية الأبناء ( )
٧. مشكلات مرتبطة بعدم التوافق الجنسي ( )
٨. مشكلات مرتبطة بوجود أبناء من زواج سابق ( )
٩. مشكلات مرتبطة بالإدمان على المسكرات ( )
١٠. مشكلات مرتبطة بالمستوى التعليمي ( )

١١. مشكلات مرتبطة بطبيعة العمل ( )
١٢. مشكلات مرتبطة بكثرة السفر وعدم الاستقرار ( )
١٣. مشكلات مرتبطة بعدم توافق السن ( )
١٤. مشكلات مرتبطة بالجريمة والسلوك الانحرافي ( )

ثالثاً: الإقامة وشبكة العلاقات:

٢٤) أين تمت الإقامة بعد الزواج ؟

١. في مسكن مستقل ( )
٢. مع أهل الزوج ( )
٣. مع أهل الزوجة ( )
٤. في شقة مفروشة ( )

٢٥) إذا كانت الإقامة مع آخرين فما السبب في ذلك؟

١. عدم توافر الإمكانيات المادية ( )
٢. رغبة الزوج في العيش مع أسرته ( )
٣. رغبة الزوجة في العيش مع أسرتها ( )

٢٦) هل أدت إقامتكما مع آخرين إلى وجود خلافات بينك وبين زوجك؟

١. نعم ( )
٢. لا ( )

٢٧) ما هي نوع العلاقة القائمة بينك وبين أهل زوجك؟

١. حسنة ( )
٢. سيئة ( )
٣. عادية ( )

٢٨) إذا كانت العلاقة سيئة مع أهل الزوج فما هي الأسباب؟

١. التدخل في الحياة الزوجية ( )
٢. اصطناع الخلافات اليومية ( )
٣. الغيرة ( )
٤. عدم التوافق مع والدة الزوج ( )

٢٩) ما هي نوع العلاقة القائمة بين زوجك وبين أهلك؟

١. حسنة ( )

٢. سيئة ( )

٣. عادية ( )

٣٠) إذا كانت العلاقة سيئة فما هي الأسباب؟

١.التدخل في الحياة الزوجية الخاصة ( )

٢.اصطناع الخلافات ( )

٣.عدم احترام الزوج لأهل الزوجة ( )

٤.اختلاف وجهات النظر ( )

٣١) هل كان لهذه الخلافات تأثيرها في طلبك للطلاق؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

رابعاً : تعدد الزوجات :

٣٢) هل الزوج متزوج بأخرى؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ (لا) يرجى الانتقال إلى السؤال رقم (٣٦) .

٣٣) ما هو عدد الزوجات اللاتي في العصمة؟

١. زوجة واحدة ( )

٢. زوجتان ( )

٣. ثلاث زوجات ( )

٤. أربع زوجات ( )

يوجه السؤال رقم (٣٤) إلى المبحوثين من الرجال فقط .

٣٤) إذا كنت متزوجاً بأكثر من واحدة، ما هي الأسباب التي دفعتك إلى ذلك ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة).

١.وقوع الزوج في تجربة عاطفية جديدة ( )

٢.مرض الزوجة ( )

٣.عدم الإنجاب ( )

٤.المشاجرات المستمرة ( )

٥.الرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأطفال ( )
٦.عدم اهتمام الزوجة بإرضاء رغبات الزوج ( )
٧.تقصير الزوجة نحو الأسرة نتيجة خروجها للعمل ( )
٨.توفر القدرة المالية ( )

٣٥) ما هي النتائج التي ترتبت على وجود أكثر من زوجة بالنسبة لك ؟ (اختر الإجابات التي تراها مناسبة).

١.زيادة حدة الخلافات مع الزوجة الأخرى ( )
٢.زيادة الأعباء المادية على الزوج ( )
٣.تقليل النفقات بالنسبة لكل زوج ( )
٤.الطلاق ( )
٥.تأثيره سيئ على الأطفال ( )
٦.زيادة المسؤوليات بالنسبة للرجل ( )

٣٦) كيف تم حدوث الطلاق ؟

١. بقرار مني ( )
٢. بطلب من الشريك ( )
٣. بدعوى قضائية بالمحكمة ( )
٤. بطلب من أهلي ( )

٣٧) كم استمر زواجك قبل الطلاق؟ (اذكر الفترة الزمنية)

	(سنة)	(شهر)
١. الأول	( )	( )
٢. الثاني	( )	( )
٣. الثالث	( )	( )

٣٨) هل تم الطلاق قبل الدخول؟

١. نعم ( )
٢. لا ( )

٣٩) أين تقيم بعد الطلاق ؟

١.منزل مستقل ( )
٢.مع الأهل ( )
٣.مع الأقارب ( )

٤٠) متى بدأت الخلافات مع الشريك ؟

١.خلال فترة الخطوبة ( )

٢.منذ الشهر الأول للزواج ( )

٣.خلال الستة شهور الأولى من الزواج ( )

٤.خلال السنة الأولى من الزواج ( )

٥.خلال السنة الثانية من الزواج ( )

٤١) هل تزوجت بعد طلاقك الأخير؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

٤٢) هل حصلت على مساعدة اجتماعية بعد الطلاق؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ (لا) يرجى الانتقال إلى السؤال رقم (٤٤)

٤٣) هل تكفي تلك المساعدات لتكاليف المعيشة؟

١. نعم ( )

٢. لا ( )

٤٤) ما هي العوامل الدافعة للطلاق ؟ (برجاء اختيار درجة واحدة فقط من درجات الأهمية) .

العـــوامل	درجـــة الأهمية		
	عامل مهم بدرجة كبيرة	عامل مهم	عامل محدود الأهمية
١. عدم التوافق أو التفاهم.			
٢. عدم الإنجاب .			
٣. المعاملة السيئة.			
٤. جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية.			
٥. سوء اختيار الشريك.			
٦. وجود فوارق في مستوى التعليم.			
٧. خيانة الشريك .			
٨. رغبة الزوجة في سكن مستقل.			
٩. العجز عن الوفاء بتكاليف ونفقات الأسرة.			
١٠. الشك والغيرة على الشريك.			
١١. هجر الشريك .			
١٢. وجود فروق في المستوى الاجتماعي.			
١٣. تدخل الأهل في الخلافات.			
١٤. إجباري على الزواج.			
١٥. مرض الشريك.			
١٦. وجود أبناء من زواج سابق.			
١٧. عدم التوافق الجنسي.			
١٨. وجود زوجات أخريات.			
١٩. الزواج بأخرى.			
٢٠. عدم الطاعة ونشوز الزوجة.			
٢١. بخل الزوج.			
٢٢. اهتمام الزوجة بعملها على حساب الزوج.			
٢٣. وجود فوارق في العمر.			
٢٤. حب الزوجة للمظاهر.			
٢٥. ضعف الوازع الديني لدى الشريك.			
٢٦. انشغال الزوج المستمر.			
٢٧. كثرة خروج الزوجة.			
٢٨. إهمال الزوجة لنفسها.			
٢٩. عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه الشريك.			
٣٠. عدم التوافق في الميول والهوايات.			
٣١. المنازعات المستمرة.			
٣٢. اختلاف العادات والتقاليد.			
٣٣. تدخل أسرة الشريك في تربية أطفالي.			

٤٥) ما النتائج التي ترتبت على الانفصال بالنسبة لك من الناحية النفسية ؟

الأسباب	درجـــة الحدوث		
	حدث بدرجة كبيرة	حدث بدرجة متوسطة	لم يحدث مطلقاً
١. زيادة نسبة القلق.			
٢. الشعور بالندم.			
٣. الاكتئاب.			
٤. الشعور بالوحدة بعد الطلاق.			
٥. عدم الثقة بالنفس .			
٦. الحرمان من الأطفال.			
٧. قلة الإنتاج في العمل.			
٨. الإحباط.			
٩. التسرع في الزواج مرة أخرى.			
١٠. الفشل في ممارسة الحياة بصورة طبيعية.			
١١. عدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى.			
١٢. عدم الثقة بالآخرين.			

٤٦) ما النتائج التي ترتبت على مسؤولياتك تجاه الأسرة بعد الطلاق ؟

الأسباب	درجـــة الحدوث		
	حدث بدرجة كبيرة	حدث بدرجة متوسطة	لم يحدث مطلقاً
١. تحملي مسؤولية الأطفال بمفردي.			
٢. زيادة أعبائي المادية نتيجة الإنفاق.			
٣. حاجتي للعمل بعد الطلاق.			
٤. تباعد أطفالي عني.			
٥. انخفاض مستواي الاقتصادي بعد الطلاق.			
٦. قسوة الزوج أو الزوجة الجديدة على الأبناء.			
٧. عدم القيام بالدور الكامل في تنشئة الأطفال.			
٨. هدر أموالي في الزواج السابق.			

٤٧) ما هي النتائج التي عادت عليك بعد الطلاق من الناحية الاجتماعية؟

الأسباب	درجـــة الحدوث		
	حدث بدرجة كبيرة	حدث بدرجة متوسطة	لم يحدث مطلقاً
١. القطيعة من أهل الزوجين.			
٢. قلة التوجيه الأسري بالنسبة للأطفال.			
٣. قلة فرص الزواج.			
٤. إثارة المشكلات في المحاكم.			
٥. نظرة المجتمع غير الإيجابية.			
٦. حدوث الخلافات بين المطلقين حول الأطفال.			
٧. تقيد الحرية بعد الطلاق.			
٨. أدى الطلاق إلى الزواج من خارج المملكة.			
٩. التعرض للإشاعات.			

٤٨) ما المشكلات التي ترتبت على الأطفال نتيجة الطلاق؟

م	المشكـلات	✓
	أولاً: مشكلات أسرية:	
١	تشتت الأطفال بين الوالدين.	
٢	غياب حنان أحد الوالدين.	
٣	عدم الإحساس بسلطة الأب.	
٤	فقدان الأطفال للروح الأسرية.	
٥	قلة الرقابة.	
٦	انحياز الأطفال للطرف الآخر.	
٧	السلوك العنيف لدى الأطفال .	
٨	التمرد والعصيان وسوء الخلق.	
	ثانياً: مشكلات نفسية:	
١	زيادة نسبة القلق.	
٢	التبول اللاإرادي.	
٣	الانطواء والاكتئاب.	
٤	الشرود الذهني.	
٥	عدم النطق.	
٦	التأتأة.	
٧	تأثر الأطفال صحياً.	
٨	فقدان الأمان.	
٩	الإحساس بالوحدة.	
١٠	التأخر الدراسي.	
١١	صعوبة التعلم.	

٤٩) ما هي الحلول التي تراها مناسبة لتفادي حدوث الطلاق؟

الحلـــول	يسهم في تفادي حدوث الطلاق			
	يسهم إلى حد كبير	يسهم إلى حد متوسط	يسهم إلى حد قليل	لا يسهم مطلقاً
١. التكافؤ بين الطرفين.				
٢. الموافقة ورضى الطرفين.				
٣. تقديم تنازلات بين الطرفين.				
٤. رؤية الشريك قبل الزواج.				
٥. منع الزواج المبكر قانوناً.				
٦. وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية.				
٧. إنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري.				
٨. التوعية حول أهمية الزواج والأسرة.				
٩. توفير السكن.				
١٠. تقديم المساعدات للأسر المحتاجة.				
١١. تحديد المهور.				
١٢. الدورات التثقيفية والتأهيلية للمقبلين على الزواج.				